

2008

التقرير السنوي



صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم  
نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي حفظه الله





سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم  
ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي



صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد يطلع على التقرير السنوي لعام ٢٠٠٧ م وبحضور سمو الشيخ أحمد بن محمد بن راشد ومعاللي د. هادف الظاهري وزير العدل .



صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد يطلع من سعادة الدكتور أحمد بن هزيم مدير عام محاكم دبي على التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦ م بحضور سعادة خلفان حارب مدير الديوان.

## تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

يحمل كتاب التقرير السنوي والذي تصدره محاكم دبي للعام الثالث على التوالي مفهوم التحول من النمطية في الأداء إلى الأداء المؤسسي الاحترافي والذي تنشده إمارة دبي والذي توج بفوز الدائرة بجائزة تحقيق أعلى نسبة تطور في الأداء خلال عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ م، والذي بلغ نسبة التطور فيها ١٣,٧٪، مقارنة بنتائج الدورة السابقة لعام ٢٠٠٧ م لبرنامج دبي للأداء الحكومي المتميز .

هذا التقرير الذي تشرف عليه إدارة الاستراتيجية والأداء المؤسسي هو احدى مبادرات محاكم دبي لنشر المعرفة لمختلف الشرائح والشركاء والجهات المعنية بعمل المحاكم، إيماناً منا بأن هذه المادة المعرفية تتيح للجميع الاطلاع وتقييم نتائج العمل ومؤشرات الأداء لجميع الأجهزة القضائية والوحدات الإدارية المساندة في محاكم دبي.

إن كتاب التقرير السنوي لمحاكم دبي لسنة ٢٠٠٨ م يعد حلقة جديدة ضمن حلقات النجاح الذي يحلم به الجميع في محاكم دبي، حيث يتطرق التقرير للكثير من الإنجازات التي تحققت خلال السنة، كما يتناول التقرير الإحصاءات ونتائج أداء الأجهزة القضائية الثلاثة متمثلة في المحاكم الابتدائية، ومحكمة الاستئناف، ومحكمة التمييز.

برأينا أن هذا التقرير هو تجسيد حقيقي للشفافية لما احتواه من معلومات تفصيلية عن المحاكم ونتائج أدائها. ومن جهة أخرى فإن محتويات هذا التقرير هي بحد ذاتها تمثل تحدياً للقائمين على إدارة العمل في محاكم دبي للمحافظة على مستويات أداء معينة والسعي لتحقيق أفضل منها لان هذه المحتويات ستساهم وبشكل مباشر في رسم خارطة التوقعات الذهنية لدى المتعاملين لمستويات أداء معينة.

والله سبحانه ولى التوفيق ...



## كلمة المدير العام



د. أحمد سميد بن هزيم السويدي  
مدير عام محاكم دبي

كتاب التقرير السنوي الثالث عن العام ٢٠٠٨م، يعني لنا الكثير في محاكم دبي. هذا التقرير يجيء في دورته الثالثة وقد تعززت قدراتنا على متابعة وتوثيق وتحليل وصياغة نتائج الأداء في مختلف قطاعات العمل في المحاكم بشكل أفضل. إننا أمام منتج قد بلغ من الجودة ما يجعلنا فخورين بما وصل إليه القائمون على إعداد هذا التقرير من قدرات رائعة ومهارة عالية في القيام بجميع العمليات الرئيسية التي يتطلبها إعداد هذا التقرير. ولا ننسى بأن التقرير السنوي عن العام ٢٠٠٨ يمثل مفترق طرق وحجر زاوية ما بين ثلاثة أعوام مضت كانت إطاراً زمنياً للخطة الاستراتيجية الأولى لمحاكم دبي ما بين أعوام ٢٠٠٦ و٢٠٠٨، وبين ثلاثة أعوام مقبلة هي الإطار الزمني للخطة الاستراتيجية الثانية لمحاكم دبي والتي ستمتد ما بين العام ٢٠٠٩ حتى العام ٢٠١١م. بلا شك فإن هذا التقرير والتقارير السابقة ستكون قاعدة معرفية إحصائية سيعتمد عليها في مسيرة تطبيق البرامج والمبادرات والمشاريع التي ستمخض عنها الخطة الاستراتيجية الثانية خلال السنوات المقبلة.

يبقى التقرير السنوي عن العام ٢٠٠٨م وعاءً مهماً لإدارة المعرفة بأهدافها وغاياتها المختلفة والمتعارف عليها عالمياً. هذا الوعاء يضع بين يدي القائمين والمهتمين بشؤون المحاكم في إمارة دبي، ودولة الإمارات، والعالم معلومات دقيقة حول إحصاءات العمل ومؤشرات أداء جميع الأجهزة القضائية والوحدات الإدارية المساندة في محاكم دبي.

يتطرق التقرير للكثير من الإنجازات التي تحققت خلال العام ٢٠٠٨م، فخلال هذا العام شهدت محاكم دبي - كعادتها - الكثير من الفعاليات والمتغيرات التي كان لها أثر واضح في الأداء والنتائج على المستويين القضائي أو الإداري. هذه النتائج تتعلق بالأعمال والمشاريع التي شهدها العام من اليوم الأول من يناير حتى آخر يوم من شهر ديسمبر من ٢٠٠٨م. وقد تم تصنيف وتبويب كافة البيانات والمعلومات والإحصاءات بشكل واضح ودقيق.

التقرير السنوي عن العام ٢٠٠٨م يؤكد من خلال ما جاء بين دفتيه من نتائج وإحصاءات مستوى التميز الذي وصلت إليه محاكم دبي في قيامها برسالتها في المجتمع، كما يؤكد استمرار تطبيق مبدأ الشفافية في تواصل محاكم دبي مع محيطها سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو العالمي. كما أن استمرار صدور التقرير باللغة الإنجليزية للسنة الثانية - إلى جانب اللغة العربية - هو دليل على تمسك محاكم دبي بطموحاتها وتطلعاتها العالمية. وهنا لا بد من ذكر أن هذا العمل لم يكن ليتحقق لولا العمل الدؤوب من قبل جميع العاملين في محاكم دبي، وفي مقدمتهم فريق إعداد كتاب التقرير السنوي، الذين بذلوا الكثير من الجهد خلال وقت قياسي، وهم:

- ١- الدكتور / يوسف علي حميد السويدي
- ٢- السيد / خليفة محمد المحرزي
- ٣- السيد / أحمد عيسى الكندري
- ٤- الأئمة / مريم عبدالله أحمد بن لاجج
- ٥- السيدة / فاطمة سالم بن كنيدي
- ٦- السيدة / مريم حسن ماجد المري
- ٧- السيد / حمد ثاني مطر الظاهري
- ٨- السيدة / سهيلة ثاني محمد المهيري

- رئيساً
- نائباً
- عضواً
- عضواً
- عضواً
- عضواً
- عضواً ومقرر

نشكر جميع من ساهم في إعداد هذا التقرير ونأمل أن يحقق هذا التقرير الأهداف التي وضع من أجلها ... والله ولي التوفيق ...

## تهديد

واصلت محاكم دبي عبر أجهزتها القضائية والإدارية مسيرتها الناجحة في تنفيذ السنة الأخيرة من خططها الاستراتيجية ( ٢٠٠٦-٢٠٠٨ ) والتي تزامن الانتهاء من تنفيذها مع نهاية العام ٢٠٠٨ م ، إذ نجحت محاكم دبي في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لها على أفضل المستويات، بالسير على منهجية واضحة تم اعتمادها في بداية الانطلاق نحو النجاح، إذ إن ما تم إنجازه خلال الفترة الماضية كان بمثابة تحد كبير لم يكن ليتحقق لولا تضافر الجهود الجماعية، واستشعار كافة العاملين في محاكم دبي لأهمية المشاركة والعمل بروح الفريق الواحد، كما أن متابعة الخطة التشغيلية للمحاكم تُعد ثمرة الجهود الجماعية التي بذلتها كافة الوحدات معا من أجل تحديد صورة المستقبل الذي تسعى الدائرة لتحقيقه لها وللمتعاملين معها وللمجتمع دبي الذي ننتمي إليه.

نهدف من هذا الجهد إلى الارتقاء بالعمل القضائي إلى مقاربة آفاق ذلك الطموح الرفيع لقيادتنا وحكومتنا الرشيدة.

إن هذا التقرير السنوي الثالث ليعد فرصة ثمينة لنقد الذات والاطلاع عن قرب على أفضل الممارسات في مجال عمل المحاكم.

20  
08





# 20 08

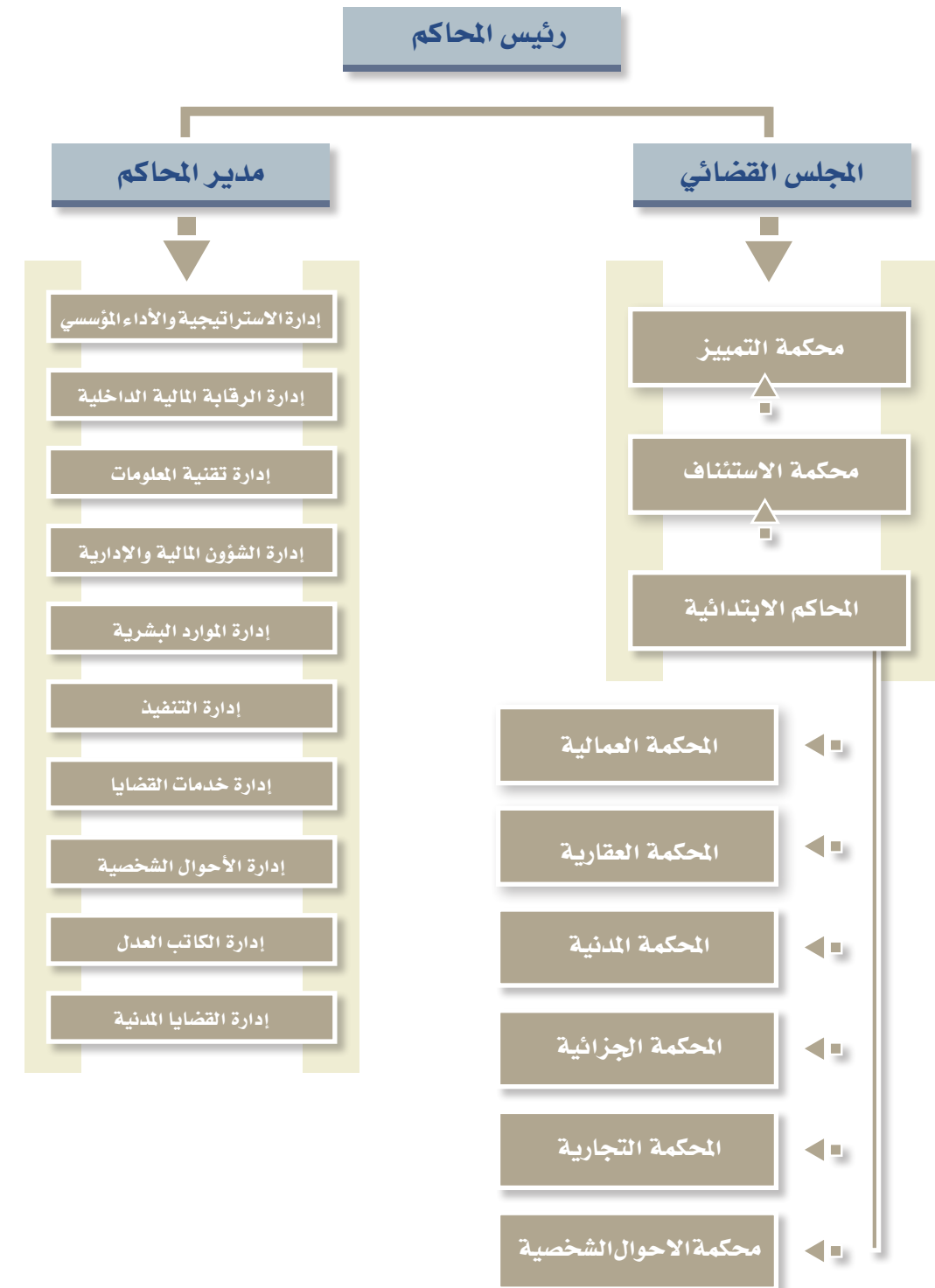
## الباب الأول

### الفصل الأول

#### التنظيم القضائي والإداري في محاكم دبي

- ١) هيكل التنظيم القضائي والإداري
- ٢) المجلس القضائي لإمارة دبي
- ٣) فريق القيادة بمحاكم دبي
- ٤) فريق التحول الاستراتيجي في القطاع القضائي بمحاكم دبي

## أ- هيكل التنظيم القضائي والإداري



### إضاعات على الهيكل التنظيمي

الهيكل التنظيمي للمحاكم يعد العمود الفقري للتنظيم القضائي والإداري ، لهذا طال الهيكل مع بداية عام ٢٠٠٨م شيء من التطوير والتحديث في نطاق سياسات وعمليات التغيير الملبي لتطلعات المحاكم الاستراتيجية وذلك بهدف تحقيق المزيد من الترابط المطلوب لتحقيق إستراتيجية المحاكم.

#### أ - يتألف الجهاز القضائي من ثلاث محاكم رئيسية وهي:

- ١- محكمة التمييز.
- ٢- محكمة الاستئناف.
- ٣- المحكمة الابتدائية :

وقد شهد العام ٢٠٠٨م تشكيل (٦) محاكم ابتدائية متخصصة بناء على أوامر صادرة من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وذلك اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٨/٦/١ بموجب القرار الإداري رقم ٢٠٠٨/٥٧ الصادر من رئيس محاكم دبي وتتضمن هذه المحاكم:

- ١- المحكمة المدنية.
- ٢- المحكمة التجارية.
- ٣- المحكمة العمالية.
- ٤- المحكمة العقارية.
- ٥- المحكمة الشرعية.
- ٦- المحكمة الجزائية.

#### ب - الهيكل التنظيمي الإداري:

لقد إستحدثت محاكم دبي خلال عام ٢٠٠٨م مجموعة من الأقسام والشعب بناء على التعميم رقم (١) لسنة ٢٠٠٨م الصادر من مكتب رئيس المحاكم ، و تم تعديل مسمى ثلاث إدارات وهي وحدة الرقابة المالية الداخلية إلى إدارة الرقابة المالية الداخلية والإدارة الفنية إلى إدارة خدمات القضايا وإدارة القضايا الشرعية إلى إدارة الأحوال الشخصية، وبناء عليه أصبح الهيكل الإداري يتكون من (١٠) إدارات تتألف من (٥) إدارات فنية و(٥) إدارات مساندة ، يتبعها (٤١) قسماً يتبع هذه الأقسام (٧١) شعبة.



## ٢- المجلس القضائي

يمثل المجلس القضائي الهيئة القضائية العليا التي تمثل السلطة القضائية في إمارة دبي، وهو يشكل الضمانة الأساسية لاستقلال القضاء حيث يناط به الإشراف الإداري على الجهاز القضائي. وقد أنشئ المجلس القضائي في دبي بالقانون رقم (٦) لسنة ١٩٩٢م، الذي صدر في ٣٠-٥-١٩٩٢م من ثمانين مواد حددت تشكيله وصلاحيته برئاسة بالإشراف الإداري على المحاكم بما في ذلك تعيين الموظفين من غير القضاة، وكذلك الحل في حالة غياب رئيس المجلس أو احد الأعضاء وتنظيم الاجتماعات وضوابط مداورات واختصاصات المجلس ... الخ.

ومن الجدير بالذكر بأن المجلس يتمتع بكافة الوسائل القانونية المتاحة للمساعدة بالنهوض بالجهاز القضائي وحمايته من تدخل أي من السلطات، وذلك بتفعيل الرقابة الذاتية وتطوير القدرات والمعايير للتعيين في الوظيفة القضائية وابداء الرأي في التشريعات القضائية. كما يعنى المجلس بتطوير الجهاز القضائي، وتقديم الاقتراحات التشريعية المتعلقة بالقضاء والنيابة العامة وإجراءات التقاضي لتسترشد بها الحكومة لدى إعدادها مشاريع القوانين والأنظمة المختلفة.

ويتشكل المجلس القضائي لإمارة دبي من سعادة /محمد ابراهيم الشيباني، نائب رئيس المجلس القضائي، مدير ديوان سمو حاكم دبي، وسعادة /عصام عيسى الحميدان النائب العام بدبي عضواً والدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي عضواً، والقاضي /محمد محمود راسم ورئيس محكمة التمييز عضواً، والقاضي /عيسى محمد شريف رئيس محكمة الاستئناف عضواً، والقاضي /جاسم محمد باقر رئيس المحكمة الابتدائية عضواً، بالإضافة إلى السيد /حمدي عبد المجيد المستشار القانوني لديوان سمو الحاكم عضواً.

وعقد فريق المجلس القضائي في سنة ٢٠٠٨م (٤) اجتماعات ناقش أثناءها نحو (٣٥) موضوعاً وقام بدراسة عدد من المشاريع وصلت إلى (٤١). لعل من أبرزها :

- ١- قانون السلطة القضائية.
- ٢- مشروع قانون دعاوى الحكومة.
- ٣- قبول دفعة جديدة من الدارسين بالمعهد القضائي.
- ٤- مشروع المدينة القضائية بدبي.
- ٥- اتفاقية ابتعاث عدد من الطلاب لدراسة القانون بالخارج.
- ٦- تشكيل لجنة النظر في مواضيع الإبعاد وأوامر المنع من السفر.
- ٧- اعتماد إستراتيجية المعهد القضائي.
- ٨- مشروع إنشاء محاكم متخصصة وفق توجيهات سمو الحاكم.
- ٩- مشروع تعيين قاضيات بالمحاكم وفق توجيهات سمو الحاكم.

وتكفل أداء المجلس القضائي بالتوصل الى نتائج منشودة في كل من الموضوعات التي تناولها خلال سنة هذا التقرير من خلال إصداره نحو (٤١) توكيلاً تنفيذياً تحظى جميعها بالمتابعة الحثيثة وصولاً الى الانجازات المستهدفة .

## ٣- فريق القيادة

فريق القيادة في محاكم دبي بالإمكان اعتباره الجهة المعنية بإنتاج معطيات ومحددات ومخرجات أداء وانجازات المحاكم فتشكيله يتألف من المدير العام رئيساً ويضم في عضويته نائب المدير ورؤساء المحاكم الثلاث (الابتدائية والاستئناف والتمييز) وكذلك مديري الإدارات والوحدات التنظيمية الرئيسية . فريق القيادة في محاكم دبي أخذ بالتحول إلى مفهوم المؤسسة القائمة بذاتها بما أرساه من نهج محكم ونظامي في أساليب التحضير لجدول الأعمال وكذلك إدارة الاجتماعات وتوثيقها ومتابعة ما يصدر عنها من قرارات وتوجيهات وهكذا حتى غدا نموذجاً مثالياً للأنظمة القيادية الداعمة بما يوفره الفريق لأعضائه من متطلبات صارت هي عناصر وعوامل الأداء الإداري الناجح ونعني بذلك توفير المعرفة وما يعرف بالعصف الذهني والتغذية الراجعة أيضاً هذا فضلاً عما توفره اجتماعات الفريق من شورى ومن تبادل الأفكار والتجارب وأفضل الممارسات.

خلال العام ٢٠٠٨م عقد الفريق (١٦) اجتماعاً ، وناقش وتدارس عدداً من المواضيع بلغت نحو (١٢٥) موضوعاً تمخض عنها إصدار قرارات وتكليفات تنفيذية مجموعها (١٤٥) توكيلاً تدور حول مشاريع فريق القيادة من أبرزها:

- ١- إنشاء فريق تطوير العمل المؤسسي في الإدارات جميعاً.
- ٢- إعداد الخطة الاستراتيجية لمحاكم دبي ٢٠٠٩م - ٢٠١١م
- ٣- التعديلات على الهيكل التنظيمي للمحاكم .
- ٤- العمل المسائي بقسم الخدمات العامة .
- ٥- اعتماد سياسة تقنية المعلومات والطباعة والبريد الإلكتروني.
- ٦- مشاريع بطاقة الهوية .



## ٤- فريق التحول الاستراتيجي في القطاع القضائي

إن العمل المؤسسي في المحاكم مقرر له في سنة ٢٠٠٨م أن يعم كافة الإدارات والوحدات القضائية ويضطلع به القادة الإداريون والقضائيون ومعهم نخبة من العاملين ضمن تشكيل فرق داخلية تتحدد لها مرجعيات ومنهجيات وأساليب وخطط عمل ، فمن أجل الحرص على تطوير العمل المؤسسي الذي يعد احد أهم اتجاهاتنا المستقبلية، وتحديد الاستراتيجيات المتعلقة بالعمل القضائي وتحقيق كفاءة في الأداء الداخلي ودراسة كافة السبل التي تؤدي إلى الارتقاء بظروف العمل القضائي في محاكم دبي، عملت الإدارة العليا على تشكيل فريق من القادة مختصين في المجال القضائي ، أطلق عليه اسم فريق التحول الاستراتيجي في القطاع القضائي ، وهو برئاسة مدير عام المحاكم ويضم في عضويته نائب المدير ورؤساء المحاكم الثلاث (التميز- الاستئناف- الابتدائية) ومعهم رؤساء المحاكم المختصة وهم رئيس المحكمة الشرعية ورئيس المحكمة المدنية ورئيس المحكمة العمالية بالإضافة إلى مدير إدارة الاستراتيجية والأداء المؤسسي.

وقد عقد هذا الفريق عددا من الاجتماعات بلغت ( ١٧ ) اجتماعاً استعرض خلالها عددا من المواضيع ذات الصلة وصلت إلى ما يقرب ( ١٠٠ ) وأصدر عددا من التكاليفات وصل عددها إلى (١٥٠) تكليف كان من أبرزها ما يلي .

- ١-الملتقى القضائي الثاني.
  - ٢-احتياجات المحاكم من المباني - المدينة القضائية .
  - ٣-سد احتياجات المحاكم من القضاة.
  - ٤-تشكيل لجان المحامين والخبراء .
  - ٥-مراجعة مؤشرات قطاع العدل .
  - ٦-إنشاء المحكمة العقارية .
- وقد بلغ مجموع التكاليفات التنفيذية التي صدرت عن هذا الفريق نحو ٥٠ تكليفا تمت متابعتها بالأسلوب المنهجي المعتاد .

20  
08



# 20 08

## الباب الأول

### الفصل الثاني

#### التخطيط الاستراتيجي في محاكم دبي

- ١) الخطة الاستراتيجية (٢٠٠٦ - ٢٠٠٨ م)
- ٢) المبادرات والمشاريع المنجزة في سبيل تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
- ٣- التطبيقات والأنظمة الالكترونية في محاكم دبي.

## ٤) المحاور والأهداف الاستراتيجية

تضمنت الخطة الأهداف الاستراتيجية والموزعة على محاورها الثلاثة كالآتي:

### أولاً: الأهداف الاستراتيجية الخاصة بمحور المتعاملين

(المجتمع، الحكومة، المتعاملون، الشركاء) :

- ١- تعزيز ثقة المجتمع بالنظام القضائي.
- ٢- تنقية التشريعات القضائية والعمل على تطويرها.
- ٣- تقديم خدمات متميزة للمتعاملين.
- ٤- دعم وتطوير العلاقات مع معاوني القضاء (المحامون والخبراء ومن في حكمهم).
- ٥- تعزيز التعاون القضائي المحلي والاتحادي والإقليمي والدولي.

### ثانياً: الأهداف الاستراتيجية الخاصة بمحور العمليات الداخلية :

- ١- تعزيز الاعتماد على التقنيات الحديثة في تطوير العمل بالدائرة.
- ٢- تفعيل التميز في الخدمات المقدمة بما يتناسب مع احتياجات المتعاملين وتوقعاتهم.
- ٣- تحسين وإعادة هندسة العمليات الرئيسية والمساندة بمحاكم دبي بما يتناسب مع تنفيذ استراتيجية الدائرة وتحقيق أهدافها.
- ٤- تطوير وتطبيق استراتيجيات مالية وإدارية لدعم تحقيق رسالة محاكم دبي.
- ٥- استحداث وتطوير وتطبيق معايير أداء خاصة بالعمل القضائي.

### ثالثاً: الأهداف الاستراتيجية الخاصة بمحور الموارد البشرية :

- ١- اجتذاب وتطوير موارد بشرية محفزة ذات كفاءة عالية قادرة على المساهمة في تحقيق رسالة وأهداف الدائرة.
- ٢- إيجاد بيئة عمل تدعم المحافظة على الموارد البشرية ذات الكفاءات العالية القادرة على تقديم وابتكار أداء مؤسسي متميز.
- ٣- إعداد وتطبيق خطة لتوطين الكادرين القضائي والإداري.
- ٤- تأهيل جيل من القادة قادر على التعامل مع المستجدات المعاصرة والاحتياجات المستقبلية.

## ١- الخطة الاستراتيجية (٢٠٠٦ - ٢٠٠٨)م

سنة ٢٠٠٨م هي السنة الثالثة من سنوات الاستراتيجية الحالية لمحاكم دبي لذلك فإن هذه السنة كانت بمثابة سنة حصاد وخلالها تم قياس ومراجعة وتقييم الأداء الاستراتيجي للمحاكم للسنوات (٢٠٠٦/٢٠٠٧/٢٠٠٨).

إن تقييم أداءنا الاستراتيجي بميزان انجازات المبادرات سنة ٢٠٠٨م والتي تعكسها النتائج المحققة الآتية بياناتها تفصيلاً تحت عناوين لاحقة في هذا التقرير وتؤكد نجاح تطبيق الخطة الاستراتيجية الحالية في محاورها الثلاثة.

لقد استقر في منظومتنا المنهج العلمي والعملية في الرعاية والإشراف الحثيث من قبل الإدارة العليا للتخطيط الاستراتيجية وخططها التشغيلية في مراحل الإعداد والتحضير وتنوير الوحدات التنظيمية بأدوارها وإسهاماتها وكذلك في مراحل المتابعة ومتابعة الانجازات على أساس ربع سنوي والبحث في المعوقات إن وجدت وهنا تجدر الإشارة إلى أن الإدارة العليا اعتمدت أسلوب تحليل نتائج الأداء الاستراتيجي مع فرق تطوير الأداء المؤسسي من خلال اجتماعات منتظمة تعقدتها مع هذه الفرق والمحاكم.

## - عناصر الخطة الاستراتيجية (٢٠٠٦-٢٠٠٨)

### ١) رؤيتنا :

الريادة في عمل المحاكم.

### ٢) رسالتنا :

تحقيق العدالة من خلال الدقة والسرعة في التسوية بالفصل في الدعاوى وتنفيذ الأحكام والقرارات والأوامر القضائية وتوثيق العقود والمحررات، بالاعتماد على كوادر وطنية مؤهلة ونظم وإجراءات وتقنيات حديثة ومتطورة.

### ٣) قيمنا :

في مسيرتنا نحو رؤيتنا الاستراتيجية ولتحقيق رسالتنا على المستويات كافة، فإننا نحتكم إلى منظومة قيمنا المشتركة التي ستبقى دوماً مرجعيتنا الأولى والأساسية:

- العدل
- المساواة
- الإبداع والتميز
- العمل بروح الفريق
- الاستقلالية



من أهم الإنجازات في هذا المحور:

### ١) تكريم القيادات القضائية

قامت محاكم دبي بتكريم المستشار محمد محمود راسم رئيس محكمة التمييز بمحاكم دبي وذلك لانتهاء فترة عمله بالمحاكم والتي استمرت قرابة ١٨ عاماً وأكد مدير عام محاكم دبي أن المستشار محمد محمود راسم سيظل اسمه وعمله محفوراً في لوحة شرف محاكم دبي كرمز من رموزها ودعامة من دعوماتها وذلك لما قام به من جهد وعمل بإنجاز واقتدار. كما قام كل من عصام الحميدان النائب العام لإمارة دبي والقاضي جمال السميطي مدير عام المعهد القضائي بدبي بتكريم رئيس محكمة التمييز وذلك تقديراً لجهوده خلال فترة عمله بالمحاكم.



المدير العام ونائبه يكرمان المستشار محمد محمود راسم رئيس محكمة التمييز بمحاكم دبي

### ٢- إعداد الكفاءات المواطنة في مجالات الجودة والتميز

لضرق تطوير العمل المؤسسي بالإدارات أهمية بالغة نظراً للدور الذي تلعبه هذه الفرق في تحريك عجلة التطور والتميز في المحاكم. فمن هذا المنطلق قامت بإعداد مجموعة من أصحاب الشهادات المتخصصة في مجال الجودة ببرنامج خبير جودة معتمد وفقاً لبرنامج دبي للأداء الحكومي المتميز والتي تخرج منها ١٥ موظفاً من أعضاء فرق تطوير العمل المؤسسي في إدارات المحاكم. وقد ساهموا

## ٢- المشاريع والمبادرات المنجزة في سبيل تحقيق الأهداف الإستراتيجية

حرصت محاكم دبي على انجاز استراتيجيتها الدائرة بالصورة التي رسمتها في بداية الانطلاق نحو النجاح بالاعتماد على حزمة من المنهجيات التي ترسم خطوط النجاح، وأشرفت بشكل مباشر على تنفيذ الآلية الموثقة للقياس الدوري لضمان انجاز مبادرات الخطة التشغيلية للدائرة، عبر عدة إجراءات منها تحديد فرق العمل المؤسسي لضمان المتابعة، وتصميم نماذج موحدة لإعداد التقارير الربع سنوية، وتحديد البرنامج الزمني لتنفيذ كل مبادرة، والجهات التي ترفع لها.

### المحاور الاستراتيجية الثلاثة لمحاكم دبي هي:

الأول: محور الموارد البشرية.

الثاني: محور العمليات الداخلية.

الثالث: محور المتعاملين.

### أولاً: المبادرات في محور الموارد البشرية

من أجل الوصول إلى الغاية التي تسعى محاكم دبي إلى تحقيقها في هذا المحور وهي إستقطاب وتطوير موارد بشرية ذات كفاءة عالية، فقد تضمنت الخطة الاستراتيجية ٤ أهداف استراتيجية لتحقيق هذه الغاية، وتركز ١٠ ٪ من إجمالي المبادرات التي أدرجت في الخطة التشغيلية للعام ٢٠٠٨ لتحقيق تلك الأهداف، حيث بلغ إجمالي المبادرات الموجهة لتحقيق أهداف هذا المحور ٣٠ مبادرة من إجمالي مبادرات الخطة التشغيلية العامة والبالغة ٢٩٣ مبادرة.

من المتعارف عليه بين الأجهزة القضائية والإدارية أن من أهم التحديات التي تواجه تلك الأجهزة، هي تلبية الاحتياجات من الموارد البشرية عالية الكفاءة والذي يعد محورياً استراتيجياً مهماً، لذلك أعطت محاكم دبي جل اهتمامها لتنمية مواردها البشرية من كافة الجوانب والمتمثلة في اجتذاب وتطوير موارد بشرية محفزة ذات كفاءة عالية قادرة على المساهمة في تحقيق رسالة وأهداف الدائرة، وإيجاد بيئة عمل تدعم المحافظة على الموارد البشرية ذات الكفاءات العالية القادرة على تقديم وابتكار أداء مؤسسي متميز، علاوة على إعداد وتطبيق خطة لتوطين الكادرين القضائي والإداري، وتأهيل جيل من القادة قادر على التعامل مع المستجدات المعاصرة والاحتياجات المستقبلية.

مع الاهتمام الكبير بتنمية المرأة التي تعد نصف المجتمع، والتي تم منحها الفرصة الكاملة للمشاركة في إدارة العديد من المناصب الإدارية والإشرافية في الدائرة، حيث تم تعيين أول أمينة سر في محاكم دبي والتي تعد التجربة الأولى على مستوى محاكم الدولة والخليج.



مشاركة الموظفين في المخيم البري الأول

#### ٤ - التدريب التخصصي للجهاز القضائي:

إن تحديث وتطوير أساليب وطرق الأعمال القضائية في المحاكم بما يليق بالمكانة العالية والرفيعة للدولة مسؤولية جماعية، ولا يمكن أداؤها إلا من خلال العمل الجماعي المتواصل والدؤوب، وبهدف سام هو تحقيق العدالة في المجتمع من خلال السرعة والدقة في الخدمات القضائية المقدمة والتي تكفل وصول الحق إلى أصحابه وإلى حماية أمن المجتمع وتحقيق استقراره. ركزت محاكم دبي بصفة أساسية على الاهتمام بالموارد البشرية، بدءاً بالقضاة الذين يمثلون جوهر التاج في هذا الجهاز المهم، فضلاً عن رعاية أعوان القضاء كركيزة أساسية يقوم عليها النظام القضائي، والعمل على تحفيزهم على العمل جنباً إلى جنب مع القضاة وذلك عن طريق عقد العديد من الدورات التدريبية.

كما استثمرت الدائرة وجود نخبة من القضاة والمستشارين من ذوي الخبرات المهنية والقانونية بتقديم دورات تخصصية عدة تمحورت حول بيان اختصاص المحاكم الشرعية دولياً ومحلياً بالإضافة إلى تقديم عرض حول بعض المشاكل العملية المترتبة على التشابك بين القواعد الخاصة في قانون الأحوال الشخصية وقانون الإجراءات المدنية وتوضيح إجراءات الإعلان المستحثة وفقاً لقانون الأحوال الشخصية والتطبيقات العملية في هذا الشأن.



مجموعة من خبراء الجودة المعتمدين لدى حكومة دبي

بشكل كبير في نشر مفاهيم الجودة، ونشر أفضل الممارسات وتطبيقها في الإدارة بناءً على معايير التميز في برنامج دبي للأداء الحكومي المتميز. كما أن التركيز على نشر مبادئ الجودة في الإدارات يهدف إلى خلق بيئة جديدة للجودة ترمي إلى كسر مركزية مصادر الجودة وجعل الجودة أسلوب عمل تنتهجه الإدارات في إدارة عملها. كما تم إيفاد مجموعة من موظفيها إلى دورات تخصصية عالية المستوى، منها دورة المقيم الأوروبي المعتمد والتي تم تنفيذها بالتنسيق بين المجلس التنفيذي والمجموعة الأوروبية للجودة ومجموعة أخرى من الكوادر المؤهلة التي تتمتع بها محاكم دبي كدفعة ثانية، كما حصل اثنان مع موظفي إدارة الموارد البشرية على شهادة مستشارين للموارد البشرية معتمدين من جمعية شارترد لإدارة الأعمال.

#### ٣ - الأمسيات الرمضانية بمحاكم دبي

تحرص محاكم دبي على إقامة العديد من الفعاليات الاجتماعية لعل أبرزها فعاليات أيام محاكم دبي الرمضانية السنوية بمشاركة الإدارة العليا ومديري الإدارات والوحدات الإدارية والمنسقين التي من شأنها بث ونشر الألفة بين الموظفين، وإبراز الأفكار الإبداعية وروح المشاركة، وتنشيط الجانب الاجتماعي لموظفي الدائرة.



## ثانياً: المبادرات في محور العمليات الداخلية

تعد كفاءة العمليات الداخلية إحدى الركائز الأساسية التي تعزز استراتيجية الدائرة، بما يتناسب مع احتياجات العاملين وتوقعاتهم، عن طريق تعزيز الاعتماد على التقنيات الحديثة في تطوير العمل بالدائرة، وتفعيل التميز في الخدمات المقدمة، وإعادة هندسة العمليات الرئيسية والمساندة بمحاكم دبي بما يتناسب مع تنفيذ استراتيجية الدائرة وتحقيق أهدافها، وتطوير وتطبيق استراتيجيات مالية وإدارية لدعم تحقيق رسالة محاكم دبي، واستحداث وتطوير وتطبيق معايير أداء خاصة بالعمل القضائي.

وذلك من أجل الوصول إلى أن الغاية التي تسعى محاكم دبي إلى تحقيقها في محور العمليات الداخلية هي تعزيز فعالية وكفاءة العمليات الداخلية، وقد تضمنت الخطة الاستراتيجية ه أهداف استراتيجية لتحقيق هذه الغاية، وتركز ٥٥ ٪ من إجمالي المبادرات التي أدرجت في الخطة التشغيلية العام ٢٠٠٨ على تحقيق تلك الأهداف، حيث بلغ إجمالي المبادرات الموجهة لتحقيق أهداف هذا المحور ١٦٢ مبادرة من إجمالي مبادرات الخطة التشغيلية العامة والبالغة ٢٩٣ مبادرة.

كما تم تخصيص ما مجموعه ٩١ مبادرة أي ٥٦ ٪ من المبادرات في هذا المحور لتعزيز استخدام التقنيات الحديثة، في تطوير العمل بمحاكم دبي.

## أبرز المشاريع الحديثة المتعلقة بمحور العمليات الداخلية

### أولاً : مشاريع متعلقة في تحديث الأنظمة

- مشروع نظام جدولة الجلسات للمحاكم وتوفير الإسناد الآلي حسب أرقام القضايا.
- مشروع نظام متابعة مهام الترجمة.
- مشروع نظام أرشفة وثائق الإصلاح الأسري.
- مشروع متابعة نشاطات العلاقات العامة وأرشفة الأخبار.
- مشروع الربط وتفعيل متطلبات الهوية الموحدة (قيد التنفيذ).
- مشروع توفير شاشة عرض جلسات قاعات المحاكم (قيد التنفيذ).
- مشروع نظام متابعة مأموريات قسم الحجوزات والبيع. (تم انجاز الدراسة الأولية للنظام).

### ثانياً : مشاريع متعلقة في تطوير الأنظمة

- مشروع ترقية نظام الأرشفة.
- مشروع تحديث وتطوير نظام الصادر والوارد.
- مشروع تحديث نظام كاتب العدل - الدائرة الاقتصادية.

## ٥- تدشين بوابة المعرفة الإلكترونية الداخلية

تُعد التقنية إحدى دعائم نظام إدارة المعرفة بجانب الدعائم الأخرى كالموارد البشرية والعمليات، وهي أداة فعالة في عملية جمع وتصنيف ونشر المعرفة القضائية والإدارية بالمحاكم عبر تدشين بوابة إدارة المعرفة الإلكترونية لتلبي احتياجات وتوقعات السادة القضاة والإداريين في عملية تبادل المعرفة ولتتناسب مع احتياجات كافة فئات مستخدميها، وإلى تحقيق رؤية المحاكم نحو ترسيخ مفهوم نشر المعرفة وتعزيزها بالمشاركة والتفاعل عبر الأبواب الجديدة التي تحتويها البوابة والتي تسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف الدائرة وتطلعاتها نحو خلق المعرفة المهنية المتضمنة كافة الأفكار والممارسات الإدارية في محيط العمل، وصولاً إلى بناء قاعدة معرفية شاملة تكون عوناً لنا في تحقيق أهدافنا الاستراتيجية.

لتعكس الأفكار والتجارب والخبرات المتراكمة على جميع الأصعدة الإدارية والقضائية للاستفادة من كل ما من شأنه رفع مستوى الأداء وخلق بيئة معرفية تتوفر فيها كل مقومات النجاح.



المدير العام وكبار الموظفين أثناء تدشين بوابة المعرفة الإلكترونية

## ٦- تطبيق الأرشفة الإلكترونية بلغة الإشارة في محاكم دبي

أقامت إدارة الموارد البشرية بمحاكم دبي دورة خاصة بنوعي الاحتياجات الخاصة من فئة الإعاقة السمعية حول الأرشفة الإلكترونية لفئة الصم في المحاكم، تماشياً مع خطة المحاكم في تطوير كوادرها البشرية لتقديم أفضل الخدمات للمتعاملين وباعتبار ذوي الاحتياجات الخاصة جزءاً لا يتجزأ من مواردنا البشرية كما أنها واحدة من سلسلة الدورات الموجهة لهذه الفئة.

#### رابعاً: مشاريع تطوير مستمر:

- دعم الأنظمة وعددها (٩٣٢).
- تنفيذ طلبات التطوير المستمر للأنظمة وعددها (٦٨).
- مشاريع تنفيذ وتطوير الاقتراحات وعدد الاقتراحات (١٧) اقتراحاً.

#### خامساً: استمرارية تطوير موقع الدائرة على شبكة الانترنت توفيره باللغة الانجليزية:

- إعداد كتيب بالمصطلحات القانونية مترجمة للغة الانجليزية وعرضه على موقع الدائرة من قبل إدارة القضايا المدنية.
- إدراج جميع الشهادات على الانترنت باللغة الانجليزية والعربية من قبل الإدارة الشرعية.
- اعتماد برنامج يهدف الى زيادة استخدام المتعاملين للخدمات الالكترونية.

#### سادساً: تطوير وتحديث الأجهزة الداخلية الرئيسية (Servers) وفقاً للمعطيات التي تطراً على الساحة:

- نظام أرشفة البريد الالكتروني من قبل إدارة تقنية المعلومات.
- إضافة نظام (N.B. Disaster) من قبل إدارة تقنية المعلومات.
- تحديث وترقية الأنظمة وقواعد البيانات من قبل إدارة تقنية المعلومات.
- تطبيق برنامج لتوحيد اسم الدخول من قبل إدارة تقنية المعلومات.
- تطبيق برامج لإدارة أنظمة التشغيل وقواعد البيانات من قبل إدارة تقنية المعلومات.
- خطط بديلة لوضع حلول لـ (Right Fax) من قبل إدارة تقنية المعلومات.
- التعرف على معلومات والمعلومات الأمنية للمستخدمين من قبل إدارة تقنية المعلومات.
- ترقية (Aix Version) الى (٣,٥).
- ترقية نظام (Unix).
- ترقية أنظمة التشغيل للأجهزة المركزية.

#### ثالثاً: المبادرات في محور المتعاملين

إن اهتمام كافة قيادات المحاكم بالمتعاملين الداخليين والخارجيين يعد من الأولويات الأساسية التي تسخر لها المحاكم كافة الخدمات والتقنيات المطلوبة ، كما تسعى المحاكم دوماً إلى إطلاق العديد من المبادرات التي تسعى لخدمة المتعاملين ومن ثم قياس الأثر عن طريق مؤشرات أداء استقصاء رضا

- مشروع إدراج المترجمين الكترونياً ضمن محاضر الجلسات.
- مشروع تحويل وتطوير خدمات الدعم والمساندة.
- مشروع تحديث نظام قضايا الأمور المستعجلة.
- مشروع تطوير تحديث نظام كاتب العدل (تم التطوير تحت الفحص والتطبيق خلال السنة المقبلة).
- تطويراً إحصاءات متابعة قضايا الحجز التحفظي لمركبات بنوك القائمة المعتمدة.
- تطوير نظام التسجيل تأكد خاصية تسجيل أكثر من تركة لنفس الإعلام الشرعي.
- تطوير نظام التسجيل بإضافة خاصية طباعة ملصق خاص بقضايا التنفيذ مع إمكانية اختيار اللغة.
- تطوير نظام حركة الملفات بإرسال الملف إلى الموظف المسند له القضية في حال لم تتم أي حركات عليه سابقاً مع إمكانية التعديل.
- تطوير نظام تشكيل الدوائر في نفس يوم الجلسة، وتوفير صلاحية التعامل مع ملفات أمين السر الأصيل بالدائرة للموظف البديل بمجرد اعتماد تشكيل الدائرة على أن تنتهي الصلاحية بانتهاء تعيين الموظف البديل.
- تطوير نظام وحدة المحامين بإضافة زر لشاشة الاستفسار عن بيانات المحامين للانتقال لشاشة الاستفسار عن مكاتب المحاماة.
- تطوير خدمة أداء الموظفين لقياس أداء إنتاجية الموظفين.

#### ثالثاً : الموقع والخدمات الالكترونية:

- على صعيد خدمات الحكومة الإلكترونية، فقد حقق القسم الهدف الاستراتيجي باستكمال الخدمات الإلكترونية وعددها (٤٥٠) خدمة ومنها.
- تطوير خدمة تسجيل القضايا عن بعد الالكترونية ( قيد التنفيذ).
- مشروع ربط نظام الأرشفة مع الموقع وتفعيل تصفح مستندات القضايا.
- تطوير وتحديث طرق العرض والمتابعة على الموقع.
- نقل وتطوير فصل خدمات مكاتب المحامين وخدمات المحامين على الموقع (استكمال التطوير والتطبيق خلال العام المقبل).
- مشروع تحصيل الكتروني من قبل إدارة الشؤون المالية والإدارية.

### ٣- تطبيق مشروع الموظف الشامل

بهدف تطوير أساليب تقديم الخدمات بشكل يرتقي بها ويقلل من أي مشقة يتلقاها المتعامل، ضمانا لتوفير تقديم الخدمة في مكان واحد. طبقت محاكم دبي المرحلة الأولى من تطبيق مشروع الموظف الشامل والتي تشمل على أربع مراحل متتالية وهي:

- المرحلة الأولى: إستلام جميع أنواع الدعاوى.
- المرحلة الثانية: توريد وتحصيل الرسوم.
- المرحلة الثالثة: ورش عمل حول قانون الإجراءات المدنية وقانون الرسوم.
- المرحلة الرابعة: استلام طلبات الدعاوى.

حيث سيتمكن جميع موظفي القسم من تقديم نفس الخدمة للمراجعين، إذ سيتمكن كل موظف من تقديم ٢٣ خدمة لعملاء المحاكم ما يعد تطوراً في أساليب تقديم الخدمة بشكل يرتقي بها ويقلل من أي مشقة يتلقاها المتعامل، بضمان توفير أماكن تقديم الخدمة في مكان واحد. ومن جانب آخر بدأ قسم التسجيل بتحصيل رسوم تسجيل القضايا دون الحاجة لإرسال المراجع إلى قسم الخزينة، ما يوفر الكثير من الوقت ويسرع تقديم الخدمة. والجدير بالذكر أن المعاملة كانت تستغرق في السابق ما يقارب الساعتين، وبعد تطبيق هذا المشروع فإن المعاملة لا تستغرق أكثر من خمس دقائق.

### ٤- المبادرات الاجتماعية والثقافية

أخذت محاكم دبي على عاتقها التفاعل المباشر مع مختلف الفعاليات والمبادرات المجتمعية، تحقيقاً للتواصل مع جميع الجهات الرسمية والحكومية والمؤسسات الاجتماعية وعليه كان الحرص على إطلاق العديد من المشاريع الاجتماعية وذلك بهدف تقوية العلاقات بالمجتمع الخارجي وتنمية الأنشطة الاجتماعية لدى الموظفين والمشاركة بفعالية في خدمة المجتمع، بالإضافة إلى دعم الرياضة والنشاطات الثقافية، والكثير من الجهود المبذولة للحفاظ على البيئة والسلامة. وفيما يلي أهم المبادرات التي قامت بها الدائرة:

(أ) : دعم المشاريع الخيرية والجهود والمبادرات التطوعية والإنسانية من خلال:

- ١- المشاركة ورعاية يوم من جائزة القرآن الكريم لعام ٢٠٠٨م.
- ٢- المشاركة في حملة دبي العطاء عام ٢٠٠٨م.
- ٣- المشاركة في حملة «قيمنا الاجتماعية رصينة فلنحافظ عليها» والتي أطلقتها القيادة العامة لشرطة دبي بالتعاون مع جمعية توعية ورعاية الأحداث وعدد من الجهات الحكومية.

العملاء ووضع الحلول المناسبة لرفع مستوى الرضا لديهم ، فقد استقبلت محاكم دبي في العام ٢٠٠٨ نحو ١٩٧,٥٦٢ ألف عميل . فيما قدرت عدد المكالمات التي استقبلتها ما يقرب من ١٣٨٢٤٩ . وهذا الرقم مؤشر لمدى الجاهزية والاستعداد التي تتمتع بها محاكم دبي لاستقبال العملاء لسنة ٢٠٠٩ وهي تأتي ضمن تسخير كل الكوادر البشرية والفنية من اجل إعطاء العميل الخدمة الذي يريدها من دقة المعلومات وسرعة الانجاز خلال فترة زمنية قصيرة تبعد العميل عن الإجراءات الروتينية . وقد تضمنت الخطة الاستراتيجية ه أهداف استراتيجية لتحقيق هذه الغاية وتركز ٣٥% من إجمالي المبادرات التي أدرجت في الخطة التشغيلية العام ٢٠٠٨ لتحقيق تلك الأهداف، حيث بلغ إجمالي المبادرات الموجهة لتحقيق أهداف هذا المحور (١٠١) مبادرة من إجمالي مبادرات الخطة التشغيلية العامة والبالغه (٢٩٣)مبادرة. وفيما يلي أبرز الإنجازات التي تخص المتعاملين .

### ١- إطلاق خدمات جديدة

انطلاقاً من حرص الدائرة على المضي قدماً نحو تفعيل الخدمات وسرعة تقديمها للعملاء، أطلقت محاكم دبي عدداً من الخدمات الجديدة لخدمة العملاء من أبرزها خدمة لاستقبال الجمهور مباشرة ولمعرفة نوعية الطلبات والمستندات المقدمة ومراجعتها وإرشادهم بالتعليمات السليمة التي تضمن سرعة انجاز المعاملة بعد تقديمها لكاونتر خدمات القضايا تقوم على مراجعة المستندات والطلبات من الجمهور والعملاء ويقوم بها احد رؤساء الشعب بالإدارة على المدخل الرئيسي بكاونتر الاستقبال وذلك قبل تسليمها لكاونتر الخدمات التابعة للإدارة والمختصة بتقديم جميع خدمات قضايا الأحوال الشخصية التي يتم تقديمها عن طريق شعبة خدمات القضايا الشرعية.

### ٢- تطبيق الجلسات المسائية في قضايا الأحوال الشخصية

بدأت محاكم دبي وفقاً لمبادراتها الهادفة إلى تحسين الخدمات بما يتوافق مع احتياجات المتعاملين والاستغلال الأمثل لمواردها بتطبيق المرحلة الأولى من تجربة الجلسات المسائية في قضايا الأحوال الشخصية. وذلك برفع معدل استغلال قاعات الجلسات القضائية وفق مؤشرات الأداء المعتمدة في الخطة التشغيلية للعام ٢٠٠٨ وتأتي هذه المبادرة ضمن سلسلة المبادرات التحسينية الهادفة إلى تعزيز أهداف الدائرة الاستراتيجية في تيسير التقاضي وسهولة الوصول إليه، كما تدعم مستهدفاتها في رفع معدلات الاستغلال الأمثل لقاعات الجلسات والمكاتب ورفع معدلات الرضا عن أساليب الخدمة وسهولة الوصول إليها وهي في مجملها تسهم في تحسين رضا المتعاملين .



**ب) : دعم الرياضة والنشاطات الثقافية :**

- ١- المشاركة في معرض ابوظبي والشارقة للكتاب خلال السنتين الماضيتين.
- ٢- المشاركة في الدورة الرمضانية لكرة القدم.
- ٣- المشاركة في مهرجان الكتب المستعملة الأول بهدف تعزيز أواصر التعاون بين المؤسسات الثقافية والعلمية بالدولة.
- ٤- تنظيم مسابقة المحاكم لكرة القدم بشكل سنوي.
- ٥- تنظيم المخيم البري الأول للعاملين في محاكم دبي حيث تأتي هذه الفعالية ضمن الفعاليات التي تنظمها المحاكم لموظفيها وذلك في إطار تعزيز التواصل بين الموظفين في مختلف الأوجه، والأنشطة المجتمعية وتفعيل الأنشطة الثقافية والترفيهية .
- ٦- تكريم بطل العالم لرفع الأثقال لذوي الاحتياجات الخاصة.
- ٧- اليوم المفتوح لأبناء العاملين وأقاربهم بمدينة الطفل وتوزيع حقائب مدرسية لجميع الزوار.
- ٨- تكريم الفريق الأول لنادي الشباب الفائز ببطولة دوري الإمارات.
- ٩- إصدار كتيب باسم « من أجل أطفالك أقلع.. فالوقت يدهمك» بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة المخدرات والتدخين.

**ج) : الجهود المبذولة للحفاظ على البيئة والسلامة :**

- ١- المشاركة في يوم البيئة العالمي بالتعاون مع هيئة كهرباء دبي سنوياً.
- ٢- المشاركة في حملة ترشيد الاستهلاك بمحاكم دبي بتوعية الموظفين والمتعاملين بأهمية ترشيد الاستهلاك في الطاقة والمياه، وضرورة المحافظة عليها عبر مجموعة من البرامج والفعاليات المختلفة.
- ٣- التعاون مع الصندوق العالمي للحياة البرية في حملتها لتخصيص ساعة وإطفاء كافة الأضواء غير اللازمة والإنارة الخارجية، والأجهزة غير المستخدمة، لساعة من الزمن للتضامن مع الأرض للبحث على الحفاظ على البيئة.
- ٤- التعاون مع هيئة كهرباء ومياه دبي في حملة توعية للموظفين بعنوان «الآن أصبحت تعرف..... فلا تسرف»، والتي تضمنت توزيع كتيبات للتوعية باستهلاك موارد الطاقة والماء.
- ٥- إعادة تصنيع ٤ أطنان من أوراق الإيصالات والكشوفات القديمة والتي أتمت المدة القانونية ومن خلال أفضل المعايير البيئية والمعمول بها محلياً ودولياً وذلك حرصاً من محاكم دبي على المحافظة على البيئة وعدم الإضرار بها.
- ٦- الوقوف مع ساعة الأرض مع أكثر من ٣٠ مليون شخص في أكثر من ٢٤ مدينة كبرى في

- ٤- دعم الحملات الإنسانية المختلفة ومنها حملة الطبق الخيري وتوزيع شارة تؤيد الحملة وتدعم الحملة ارتداها العاملون في الدائرة للمشاركة في هذه الفعاليات المجتمعية.
- ٥- التعاون مع مشروع سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية. لإعادة تأهيل أجهزة الحاسب الآلي بأكثر من ١٥٠ حاسب آلي بالإضافة إلى ملحقاتها من شاشات وطابعات ومساحات ضوئية مما استخدمه في مختلف أقسام المحاكم ويقوم البرنامج بإعادة تأهيل الأجهزة وتوزيعها على طالبي العلم والمؤسسات التعليمية والخيرية .
- ٦- المشاركة في معرض الأدلة الجنائية في اليوم القانوني الأول - جامعة الشارقة.
- ٧- المشاركة في «شهر التوحد» السنوي الثاني بدبي
- ٨- رعاية محاكم دبي لمؤتمر التحكيم التجاري الدولي.
- ٩- الملتقى القضائي الثاني لرؤساء المحاكم والنيابة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ١٠- المشاركة في اليوم العالمي لمكافحة التدخين والمخدرات.
- ١١- المشاركة في حملة للتوعية بترشيد استهلاك الكهرباء والماء.
- ١٢- رعاية اليوم المفتوح لبرنامج «إعداد» للمنح الدراسية ، بالتعاون مع جامعة سانت جورج المنتسبين لكلية القانون الدفعة الأولى - مواطني ومواطنات دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ١٣- تقديم ٥٠ جهاز حاسب آلي محمول للطلبة الدارسين في كلية الحقوق بجامعة سان جوزيف في دبي.



تحرص محاكم دبي على المشاركة في كافة المحافل الثقافية والمعارض الدولية





سمو الشيخ محمد بن راشد يستمع إلى شرح عن موقع الدائرة الالكترونية بحضور سمو الشيخ حمدان بن محمد والدكتور أحمد بن هزيم



سمو الشيخ حشر آل مكتوم أثناء زيارته جناح محاكم دبي وبجانبه الدكتور أحمد بن هزيم المدير العام لمحاكم دبي

العالم. عبر التضامن مع الصندوق العالمي للحياة البرية حيث انطلق هذا التقليد العام الماضي في مدينة سيدني الاسترالية، ليقف الناس قليلاً، ولتفكروا في الطاقة الكهربائية التي يستخدمونها، والتي تعتبر مصدراً من مصادر انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، الذي يتسبب في ظاهرة الاحتباس الحراري في العالم.

### ٣- التطبيقات والأنظمة الالكترونية في محاكم دبي

#### ١- التطبيقات الالكترونية في محاكم دبي

انطلاقاً من رؤيتها في الوصول للريادة في عمل المحاكم، تكثف محاكم دبي جهودها في إرضاء متعمليها والوصول بخدماتها الإلكترونية بشكل يفوق ما تزخر به أكثر المحاكم تطوراً، ومن هذا المنطلق حرصت محاكم دبي على تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية بإمارة دبي، حيث كان عام ٢٠٠٨ م حافلاً بمجموعة واسعة من الإنجازات نوعياً وكمياً، وتمكنت فيه المحاكم من تحقيق خطوات واسعة في سباق التميز. وتقديم خدمات متوائمة مع أرقى المعايير المتبعة في الدائرة. ومواكبة التطور المستمر للخدمات التي تقدمها المحاكم، حيث أنهت المحاكم أتمتة نظامي المحكمة العقارية وكتاب العدل إلى أن بلغ عدد الأنظمة المستخدمة إلى أكثر من ١٩ نظام.

بذلك تملك محاكم دبي رصيداً كبيراً من الريادة في أتمتة عمل المحاكم وهي بشهادة جميع من أطلع على هذه الأنظمة من الوفود، حققت السبق بين جميع المحاكم في تقديم الخدمات والأنظمة التي تقدمها بوابة محاكم دبي الإلكترونية التي تغطي جميع إجراءات التقاضي بدءاً من تسجيل القضية ومتابعة التداول والطلبات حتى صدور الأحكام ومتابعة تنفيذ القرارات والأحكام على مستوى المحاكم الثلاث، الابتدائية والاستئناف والتمييز وهذا يعد تفرداً على المستوى العربي والإقليمي.

كما يعد موقع المحاكم الإلكتروني بمثابة أكبر قاعدة قانونية يستفيد منها كافة المتعاملين مع الدائرة بالإضافة لطلبة التخصصات القانونية في الجامعات والكليات.

بالإضافة للأنظمة الإلكترونية لإدارة القضايا، فإن هنالك مجموعة كبيرة من الأنظمة المساندة التي يصل عددها الرئيسي إلى تسعة، حيث تقوم بوظائف مهمة تتعلق بإدارة الأعمال الإدارية والمالية والموارد البشرية بمحاكم دبي، كما أن من بينها نظام المحامين والخبراء والاقتراحات والشكاوي ونظام تخطيط الموارد الحكومية ومالية القضايا وغيرها من الخدمات الإلكترونية.

ومن أبرز الخدمات الجديدة التي سوف تستحدثها محاكم دبي خلال المرحلة المقبلة، تقديم خدمة تسجيل القضايا إلكترونياً والتي تعد الأولى على مستوى الشرق الأوسط والتي ستمكن العملاء وبخاصة المحامين من تسجيل الدعاوى عن طريق بوابة محاكم دبي الإلكترونية دون الرجوع لمبنى المحاكم، وسوف تقوم هذه الخدمة بتسهيل إجراءات التقاضي وتسرعها بشكل كبير ما يحقق



سعادة المدير العام لمحاكم دبي أثناء توقيع اتفاقية الخدمة الإلكترونية مع الحكومة الإلكترونية

### ج: تطبيق نظام النفقات الزوجية والأبناء إلكترونياً

قامت شعبة التنفيذ الشرعي بمحاكم دبي بتفعيل خدمة جديدة للجمهور والمتعاملين وهي دفع النفقات الزوجية والأبناء إلكترونياً عن طريق موقع محاكم دبي، وسوف تساهم هذه الخدمة في التسهيل على المتعاملين لدفع المبالغ المطلوبة منهم سواء النفقات الشهرية أو المبالغ المترصدة وغيرها من النفقات وفق الأحكام الصادرة دون الحضور مباشرة وفق الإجراءات التقليدية.

### د: تقديم خدمة المورد الإلكتروني

قامت إدارة الشؤون المالية والإدارية في محاكم دبي بتفعيل خدمة المورد الإلكتروني (I-supplier)، والمعتمد في أنظمة الموارد الحكومية (GRP) والتي يتم من خلالها إبلاغ الموردين باعتماد أوامر الشراء الخاصة بهم، عبر البريد الإلكتروني تلقائياً، بعد اعتماد أوامر الشراء في محاكم دبي. وقد قامت الإدارة بحصر جميع مورديها وعناوينهم وتم اللزم لتفعيل الخدمة، وسوف تساهم هذه الخدمة في تقديم أفضل الخدمات للموردين من خلال تسريع إنجاز معاملاتهم وتقديم خدمات إلكترونية متطورة تقلل من الوقت اللازم لإنهاء معاملاتهم. علماً بأن في عام ٢٠٠٨م تم اعتماد ٦٢٥ أمر شراء محلي مقارنة بعام ٢٠٠٧م حيث بلغت أوامر الشراء ٨٩٩ طلباً.

### هـ: تطبيق مشروع التراسل الرسمي إلكترونياً

بدأت محاكم دبي بالتراسل الرسمي إلكترونياً مع الجهات والدوائر الحكومية وذلك بتخصيص عنوان بريدي خاص لهذا الغرض، وذلك للاستفسارات الخاصة بالقضايا، وأن المحاكم ستبدأ بمخاطبة كافة الدوائر الحكومية لبدء التراسل الإلكتروني وخاصة الدوائر التي ترتبط مع المحاكم من خلال الإجراءات والتي تتراسل مع المحاكم بشكل مستمر كالنيابة العامة وإدارة الجنسية والإقامة بالإضافة إلى البنوك.

الأهداف المتعلقة بالأمن والعدل والسلامة في خطة دبي الاستراتيجية ٢٠١٥. كما تقدم المحاكم نظاماً جديداً يمكن القضاة من الاطلاع على كافة أوراق القضايا والمرفات الخاصة بها دون الحاجة للرجوع إلى ملفات القضايا الأصلية وبذلك تعد بوابة محاكم المرجع الرئيسي لكافة العاملين بالمحاكم.

### ٢- الأنظمة الإلكترونية المطبقة في محاكم دبي

على الرغم من كون الدائرة مؤسسة قضائية إلا أنها تعد ضمن الدوائر الحكومية المحلية التي قطعت شوطاً كبيراً في مجال الخدمات الإلكترونية نظراً لحرصها الكبير على مواكبة التكنولوجيا (التقنيات) الحديثة وتوظيفها لمصلحة أفراد المجتمع. كما تتنوع الخدمات الإلكترونية المتعددة التي يقدمها موقع محاكم دبي لكافة فئات المشتركين وغير المشتركين، بالإضافة للخدمات الخاصة بالقضاة، علماً بأن موقع محاكم دبي يعد الأول من نوعه الذي يمكن عبه الاطلاع على كافة القوانين الاتحادية والقوانين المحلية الخاصة بإمارة دبي، وهذه ميزة فريدة تنفرد بها الدائرة عن غيرها من المواقع القضائية. وفيما يلي نستعرض أبرز الأنظمة الإلكترونية المطبقة في محاكم دبي:

### أ: ٣٠ خدمة الكترونية منجزة على الموقع الإلكتروني

تولي الدائرة اهتماماً كبيراً لمشاريع الأتمتة، وذلك من خلال الكم الكبير من الخدمات التي تقدمها محاكم دبي لكافة المتعاملين معها، فعلى صعيد خدمات الحكومة الإلكترونية، فقد حققت محاكم دبي الهدف الاستراتيجي باستكمال الخدمات الإلكترونية وعددها (٥٣٠) خدمة وفق الخطة الموضوعة للدائرة مقارنة بالعام الماضي فقد كانت (٤٣٧) خدمة، وبما يتوافق مع الاستراتيجية الإلكترونية لحكومة دبي لتحويل جميع الخدمات التي تقدمها الإدارة إلى خدمات الكترونية، مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب القانونية في هذا الشأن.

### ب: تطبيق برنامج فك حجز المركبات مع البنوك

بدأت محاكم دبي بتطبيق البرنامج التجريبي للتواصل مع البنوك بشأن رسائل فك حجز المركبات وذلك مع بنك الإمارات الإسلامي عبر البريد الإلكتروني والتي من شأنها تقليل الجهد والوقت على طالب الرسالة والتي تتطلب مراجعة البنك للحصول على إفادة وتقديمها للمحاكم لإصدار رسالة فك الحجز وقد تم الاتفاق على التواصل عبر البريد الإلكتروني لإرسال إفادات البنك والتأكد من صحة المعلومات الواردة به، يذكر أن طلبات فك الحجز قد بلغت ٧٦٢٦ رسالة خلال العام الحالي.



### أمثلة من طلبات التطوير

- تطوير إحصاءات متابعة قضايا الحجز التحفظي لمركبات بنوك القائمة المعتمدة.
- تطوير نظام التسجيل بقفل خاصة تسجيل أكثر من تركة لنفس الإعلام الشرعي.
- تطوير نظام التسجيل بإضافة خاصية طباعة ملصق خاص بقضايا التنفيذ مع إمكانية اختيار اللغة.
- تطوير نظام حركة الملفات بإرسال الملف إلى الموظف المسند له القضية في حال لم تتم أي حركات عليه سابقاً مع إمكانية التعديل.
- تطوير نظام تشكيل الدوائر في نفس يوم الجلسة، وتوفير صلاحية التعامل مع ملفات أمين السر الأصيل بالدائرة للموظف البديل بمجرد اعتماد تشكيل الدائرة على أن تنتهي الصلاحية بانتهاء تعيين الموظف البديل.
- تطوير نظام وحدة المحامين بإضافة زر لشاشة الاستفسار عن بيانات المحامين للانتقال لشاشة الاستفسار عن مكاتب المحاماة.
- تطوير خدمة أداء الموظفين لقياس أداء إنتاجية الموظفين.



الشيخ حمدان بن راشد وزير المالية والصناعة أثناء تفقده جناح محاكم دبي بحضور سعادة د. أحمد بن هزيم مدير عام محاكم دبي

### (ك): الأنظمة الالكترونية لإدارة القضايا

تعد محاكم دبي نموذجاً يحتذى به في الخدمات القضائية والقانونية والبحثية الإلكترونية، فهي تسعى لتقديم كل ما من شأنه الارتقاء بالبرامج والأنظمة المقدمة لكافة فئات المتعاملين.

### (و) تحويل كافة الملفات إلى النظام الالكتروني

تسعى محاكم دبي للارتقاء بخدماتها الإلكترونية وذلك من خلال تطبيق الخطط المشتركة مع بقية الإدارات حيث إن أرشفة الملفات ستساهم وبشكل كبير في تيسير العمل بقسم الخدمات المركزية وذلك بالعودة إلى الملفات إلكترونياً دون الحاجة للعودة إلى الأرشيف. حيث قام الفريق بأرشفة كافة الملفات المتداولة بأقسام إدارة التنفيذ والتي تعود إلى عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٧ والتي بلغ عددها ٣٦٩٧ ملفاً بمتوسط ٢٠٠ ورقة في الملف وأنجز مهامه بنسبة ١٠٠٪ وخلال الفترة المحددة لعمله والتي بلغت سبعة أشهر. وهي نسبة مرتفعة جداً قياساً بالفترة الزمنية التي استغرقها الفريق في إنجاز المهمة، ومقارنة بأعداد الملفات التي امتد عمرها إلى قرابة سبعة أعوام. وتعتبر أرشفة الملفات المتداولة بإدارة التنفيذ من المبادرات الرئيسية التي تخدم متعاملي المحاكم وذلك بالتعرف على مستجدات القضايا إلكترونياً وللارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة ولتعزيز التواصل بين الموظفين من جهة وكافة المتعاملين في الدائرة من جهة أخرى، وتأتي هذه الجهود استعداداً لعمل قسم الخدمات المركزية بإدارة خدمات القضايا في المستقبل القريب.

### (ز) العلاقات العامة بمحاكم دبي تطبق معاملاتها الكترونياً

استكمالاً للخدمات الالكترونية التي تقدمها المحاكم ضمن خطتها في استخدام التقنيات دشن قسم العلاقات العامة وخدمة العملاء بمحاكم دبي برنامجها الالكتروني، حيث يشمل البرنامج مجموعة خدمات إلكترونية جديدة تساهم في تطبيق نماذج المراسلات لجهات الاتصال التي ينظمها القسم ونظام الأرشيف الكترونية والخاصة بالأخبار الصادرة من القسم لتحقيق أفضل الممارسات في مجال العلاقات العامة على الصعيد الداخلي والخارجي. حيث يساهم المشروع في اختصار الوقت في عملية البحث الالكتروني عن الأخبار التي تخص المحاكم بالإضافة إلى نظام جدولة العناوين الكترونياً والتي تساهم في سرعة المراسلات الالكترونية مع الدوائر الحكومية والمؤسسات الإعلامية وغيرها بالإضافة إلى نظام الإحصاءات الخاصة بجميع الشعب في القسم حيث تصدر بشكل يومي أو شهري أو سنوي حسب متطلبات العمل وبالإضافة لنظام الأرشيف الالكتروني.

بيانات دعم قسم تخطيط وتطوير الأنظمة

م	اسم النظام Magic Support	عدد الأعطال
١	تم استقبالها من قبل موظفي القسم من خلال برنامج Magic Support.	239





وعلى الرغم من كونها مؤسسة قضائية، إلا أنها تعد ضمن الدوائر الحكومية المحلية التي قطعت شوطاً كبيراً في مجال الخدمات الإلكترونية، نظراً لحرصها الكبير على مواكبة التكنولوجيا (التقنيات) الحديثة، وتوظيفها لمصلحة أفراد المجتمع عبر توفير بوابة الكترونية تسمح لكل من يريد الاطلاع عليها واستخدامها من خلال بوابة محاكم دبي الالكترونية .

تميز محاكم دبي بأنها تعمل منذ التسعينيات على إدارة القضايا عبر أنظمة الكترونية متطورة ومتراصة، هذه الأنظمة تغطي جميع إجراءات التقاضي من تسجيل القضية ومتابعة التداول والطلبات فيها حتى صدور الأحكام ومتابعة تنفيذ القرارات والأحكام على مستوى المحاكم الثلاث... الابتدائية والاستئناف والتمييز.

### (ق) توفير خدمات إضافية للقضاة

تسعى محاكم دبي وبشكل مستمر إلى تطوير الخدمات والمشاريع والمبادرات الجديدة في الخطة التشغيلية، وتحديد المتطلبات من الدراسات والبيانات والمعلومات والإجراءات، وتطوير استخدام التقنيات في إجراءات التقاضي بالمحاكم ، وتحديد المتطلبات من الدراسات والبيانات والمعلومات والإجراءات .

الطلبات المنجزة	الطلبات المستقبلية	برنامج
1741	4978	Magic Support

### (ع) تطوير خدمات المحامين والخبراء

ان محاكم دبي تسعى لتسهيل عملية التقاضي من خلال طرح العديد من المبادرات والخدمات ضمن سياستها في تقديم أفضل الخدمات للعملاء والشركاء الاستراتيجيين من المحامين والخبراء، المقيدون في سجلات المحاكم حيث بلغ عدد المحامين ٣٨٥ محامياً بزيادة تقدر بـ ١٠,٣% على عام ٢٠٠٧م، فيما ازداد عدد الخبراء ليصل إلى ١٩٥ بزيادة تقدر بـ ١٨%. على عام ٢٠٠٧م ، فمن ابرز الخدمات المطورة ، خدمة تبليغ الخبير بتكليفه الخبرة وخدمة تذكير الخبير بتجديد قيده لدى المحاكم وخدمة تذكير الخبير بموعد تسليم تقرير الخبرة المكلف به بالإضافة إلى البريد الإلكتروني كما يقوم القسم بتقديم خدمات للمحامين من شأنها توفير الوقت في مراجعة المحاكم، والرد على مجموعة من استفساراتهم وهي خدمة تبليغ المحامين بنتائج تبليغ الإعلانات الخاصة بقضاياهم وخدمة تبليغ المحامين بمواعيد الجلسات المقررة لهم لدى المحاكم حيث تصدر هذه الخدمات يوميا لتكون عوناً مهماً للمحامين في متابعة قضاياهم بشكل سريع ودون عناء المراجعة.



# 2008

## الباب الأول

### الفصل الثالث

#### التطورات والتحولات في المحاكم سنة ٢٠٠٨م

(١) الإدارة العليا

(٢) جوائز محاكم دبي للتميز ٢٠٠٨م



## ١- الإدارة العليا

دور الإدارة العليا في منظومتنا القضائية والإدارية يكاد يكون شاملاً ومحيطاً بأبعاده المتعددة وفي مقدمتها مسؤوليات التطوير المستمر بما يؤمن قدرة المحاكم على الإيفاء بما عليها على مستوى البلاد وإستراتيجية الحكومة من التزامات في مجالات الأمن والعدل والسلامة، ودور الإدارة العليا في هذا البعد أيضاً دور رائد يؤكد تقدم المحاكم على صعيد برنامج دبي للأداء الحكومي المتميز سنة ٢٠٠٧م ويؤكد كذلك ما تم من قفزات تطويرية في القطاع القضائي كاستحداث المحاكم الابتدائية المتخصصة كما سيأتي عليه الذكر في أكثر من موضع في هذا التقرير.

فخلال عام ٢٠٠٨م كانت الإدارة العليا مركزاً لإصدار العديد من القرارات والتعاميم والرسائل بلغت فيما يلي:-

١- لقاء يوم الخميس المخصص للموظفين بلغ عدده (٥٥) لقاء.

(تم حفظ عدد (٣٠)، واتخاذ إجراء في عدد (٢٥))

٢- لقاء مع المراجعين بلغ عدده (٣٤) لقاء.

(تم حفظ عدد (٢١)، واتخاذ إجراء في عدد (١٣))

الرسائل والقرارات والتعاميم في ٢٠٠٨م :

١- عدد الرسائل الصادرة من مكتب المدير العام في ٢٠٠٨م (١٢٠) تقريباً.

٢- عدد الرسائل الواردة من مكتب المدير العام ٢٠٠٨م (٤٠٠) تقريباً.

٣- عدد القرارات الصادرة عن رئيس المحاكم لعام ٢٠٠٨م (١١٤).

٤- عدد التعاميم الصادرة عن رئيس المحاكم لعام ٢٠٠٨م (٢).

٥- عدد القرارات الصادرة عن مدير المحاكم لعام ٢٠٠٨م (٣١٨).

٦- عدد التعاميم الصادرة عن مدير المحاكم لعام ٢٠٠٨م (١٨).

## أبرز الممارسات التي تمت في الإدارة العليا (أ) : تبادل الخبرات في المجال القضائي والإداري

تؤمن محاكم بضرورة تبادل الخبرات والتعارف المتبادل مع كافة المؤسسات والجهات سواء الداخلية منها والخارجية وتطبيق أو نشر أفضل الممارسات في المجال القضائي والإداري، فخلال العام الفائت تشرفت الدائرة بزيارة العديد من الوفود الرسمية، والتي وصلت إلى ٥٥ وفداً، شملت الوزارات والقنصليات، والدوائر الحكومية، والمؤسسات الخاصة، والجامعات والكليات

والمدارس، بالإضافة لوفود من دول عربية وأجنبية، وهذا ما يحتم علينا أن نطور من مواردنا التقنية والبشرية بحيث تتلاءم مع تطورات تلك الوفود.. للاستفادة من التجارب الناجحة وإقامة شراكة تعاون دائم لتبادل الخبرات مع العديد من الدول . وهذا الجانب يتمثل باستقبال محاكم دبي للعديد من الوفود الرسمية من داخل الدولة وخارجها للاستفادة من تجربة المحاكم في العديد من المبادرات التي تميزت بها ، كما حرصت محاكم دبي على زيارة عدة دول للاطلاع على الممارسات والمشاريع التي قامت بها في المجالين القضائي والإداري . فقد استقبلت محاكم دبي خلال الفترة الماضية عدداً من الوفود الرسمية من داخل الدولة وخارجها، فقد استقبلت المحاكم من داخل البلاد:

١- وفد من بلدية دبي الذي جاء للإطلاع على نظام القاعات الإلكترونية بالمحاكم .

٢- وفد دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري .

٣- وفد من وزارة العدل برئاسة معالي الدكتور هادف جوعان الظاهري وزير العدل.

٤- وفد من وزارة العدل للإطلاع على أنظمة الموارد البشرية بمحاكم دبي

٥- وفداً من إدارة الجنسية والإقامة برئاسة اللواء محمد أحمد المري مدير عام إدارة الجنسية والإقامة.

٦- وفداً من إدارة نظم المعلومات في إدارة الجنسية والإقامة بدبي.

٧- وفدان من طلاب وطالبات كلية القانون بجامعة الشارقة.

٨- وفدان من المرشحين بأكاديمية شرطة دبي حيث ضم الوفد الأول ٣٥ مرشحاً وضم الثاني ٢٥ مرشحاً.

٩- وفد كليات التقنية العليا برئاسة د. طيب كمالي مدير عام الكليات التقنية العليا.

١٠- وفد من محكمة عجمان الاتحادية الابتدائية،

١١- وفداً قضائياً رفيعاً من محاكم الشارقة يضم عشرة قضاة.

١٢- وفد رسمي من جامعة زايد .

١٣- وفداً من مؤسسة محمد بن راشد لدعم مشاريع الشباب.

١٤- وفد من وزارة العمل للاطلاع على تجربة جوائز محاكم دبي.

١٥- وفد من شؤون القصر للاطلاع على تجربة جوائز محاكم دبي.

١٦- وفد هيئة المعرفة والتنمية البشرية للإطلاع على برنامج التدريب الصيفي بمحاكم دبي.

١٧- وفد هيئة الصحة بدبي لمناقشة قضايا الشكاوى الطبية.

١٨- وفد هيئة الإمارات للهوية برئاسة سعادة درويش أحمد الزرعوني مدير عام الهيئة.





معالي الدكتور هادف جوعان الظاهري وزير العدل أثناء زيارته لمحكمة دبي

برئاسة القاضي محمد يوسف أحمد نائب مدير عام محاكم دبي.

٢- وفد من محاكم دبي برئاسة سعادة القاضي/ محمد يوسف نائب مدير محاكم دبي في مؤتمر دولي عقدته كلية الحقوق والعلوم السياسية ومركز الدراسات الحقوقية للعالم العربي بجامعة القديس يوسف في بيروت.

٣- وفد من إدارة القضايا المدنية بمحاكم دبي إلى دار القضاء بمحكمة الشارقة الاتحادية للإطلاع على تجربة تسوية المنازعات.

٤- وفد من محاكم دبي ضم القاضي سعيد هلال الزعابي من المحكمة الابتدائية للمشاركة ضمن الوفد الرسمي لدولة الإمارات في الدورة الثانية لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والذي انعقد في نوسا دوا بجزيرة بالي في اندونيسيا .

٥- قام وفد من محاكم دبي من قسم العلاقات العامة وخدمة العملاء بزيارة لدائرة الأراضي والأملاك، للاطلاع على نظم العمل وأفضل الممارسات والتجارب المطبقة لديهم في مختلف المجالات

٦- اطلع وفد من قسم الإعلان بمحاكم دبي على نظام العنونة التجريبي والذي تطبقه هيئة الطرق والمواصلات بدبي والذي تم تطبيقه في إمارة دبي.

٧- وفد من محاكم دبي برئاسة سعادة القاضي/ محمد يوسف أحمد نائب مدير عام محاكم دبي والقاضي/ سالم عبيد عثمان رئيس المحكمة الشرعية للمشاركة في أعمال مؤتمر القضاء الشرعي الدولي الأول بالأردن.

## استقبلت المحاكم عددا من الوفود من خارج البلاد:

- ١- وفد جمهورية مصر العربية برئاسة المستشار مقبل شاکر رئيس محكمة النقض ورئيس مجلس القضاء الأعلى بجمهورية مصر العربية والوفد القانوني المرافق له.
- ٢- وفد اسباني برئاسة مانويل بينيرو السفير الأسباني لدى الدولة وقد اطلع السفير على فيلم وثائقي للتعريف بمحاكم وتاريخها.
- ٣- وفد إداري رفيع المستوى من المعهد القضائي الدولي، برئاسة السيد/ جيمس أبل مدير المعهد القضائي الدولي.
- ٤- وفد مكتب نورتون روز للاستشارات القانونية برئاسة باتريك بروك مدير دائرة حل النزاعات والذي جاء للاطلاع على الخدمات التي تقدمها محاكم دبي وآلية سير العمل بها.
- ٥- وفداً رسمياً من جمهورية تايلند ضم أربعين من الموظفين والقانونيين بوزارة العدل التايلندية تقدمهم القنصل العام التايلندي .
- ٦- وفد من لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية من المملكة العربية السعودية.
- ٧- وفداً من مركز دبي المالي العالمي برئاسة/ السير أنتوني رئيس محكمة مركز دبي المالي العالمي في مبنى المحاكم.
- ٨- وفداً رسمياً من ماليزيا للاطلاع على تجربة محاكم دبي في التطبيقات الالكترونية.
- ٩- وفداً قضائياً من الأردن برئاسة الدكتور أحمد هليل قاضي القضاة ورئيس القضاء الشرعي .

## (ب) : الزيارات الخارجية لمحاكم دبي

تولي محاكم دبي أهمية كبرى لتنمية مواردها البشرية، وتطوير معرفتهم القضائية والإدارية، وذلك من خلال ابتعاثهم للمشاركة في المؤتمرات والاطلاع على الأنظمة والتجارب في الخارج، بهدف الاستفادة والتطبيق الإيجابي لرسالة محاكم دبي ورؤيتها المتمثلة في الريادة في عمل المحاكم. حيث بلغت عدد المهمات الرسمية في عام ٢٠٠٨ اثنتي عشرة مهمة رسمية، مثل الدولة خلالها ٢٣ موظفاً وموظفة ما بين قضاة وقيادات الصف الأول والثاني.

لذا فإن محاكم دبي تبذل قصارى جهدها في سبيل المشاركة الفعالة المثمرة في كافة المهمات الرسمية رغبة منا في تأصيل وممارسة مفهوم إدارة المعرفة، التي نؤمن يقيناً أنها تحقق عبر الاطلاع عن كثب على مختلف التجارب واستقاء أفضلها بما يؤهلنا لتطوير أداء مؤسساتنا ودوائرننا وفق أحدث البرامج والخدمات والتقنيات.

وفيما يلي أبرز الزيارات:

- ١- وفد رسمي من الدولة للمشاركة في عدد من ورش العمل التي تقيمها جمهورية ألمانيا الاتحادية

ووفق البنود الواردة في الاتفاقية فإن سان جوزيف وبمساعدة من محاكم دبي ستقوم بتوفير الموارد البشرية لسد الشواغر والاحتياجات الدورية والسنوية، بحيث ستوفر الأخيرة فرصاً متعددة المجالات والتوجهات كالتدريبات للفترات القصيرة والطويلة على مدار السنة الأكاديمية إضافة إلى التدريب الصيفي وذلك حسب متطلبات العمل. كما تنص الاتفاقية على أن تمنح محاكم دبي أولوية فرص العمل والتدريب للدارسين وخريجي جامعة سان جوزيف، خاصة أولئك الذين يتمتعون بمؤهلات تطلبها محاكم دبي.

#### (٤) اتفاقية تعاون بين محاكم دبي ومؤسسة الإمارات للخدمات البريدية التجارية - إمبوست

وقعت محاكم دبي اتفاقية تعاون مشتركة مع مؤسسة الإمارات للخدمات البريدية التجارية - إمبوست بشأن تقديم خدمة التوصيل السريع المحلي للشيكات، وبموجب الاتفاقية تقوم إمبوست بتقديم خدمة التوصيل السريع لكافة الشيكات لصالح محاكم دبي حسب المواقع التي يتم تحديدها داخل نطاق الدولة وفي المواعيد التي يتم تحديدها بالاتفاق بين الطرفين، شريطة تسليم الشيكات خلال ٤٨ ساعة عمل بحد أقصى، وتكون مدة العقد سنة ميلادية واحدة يتجدد تلقائياً سنوياً.

#### (٥) اتفاقية بين محاكم دبي وكلية القانون بجامعة الإمارات لرعاية أول مؤتمر دولي للتحكيم التجاري

وقعت محاكم دبي اتفاقية رعاية مع كلية القانون بجامعة الإمارات لرعاية أول مؤتمر دولي للتحكيم التجاري، بمشاركة أكثر من ١٥ دولة خليجية وعربية وأوروبية، وتحرص محاكم دبي على فتح مجالات التعاون بينها وبين هيئات المجتمع ومؤسساته ولإثبات الدعم الكبير الذي تحرص عليه محاكم دبي لمسيرة كلية القانون، وخاصة في مجال الأبحاث العلمية والأكاديمية، إيماناً منها بأهمية مؤسسات التعليم العالي في الدولة وخاصة تلك المؤسسات المعنية بالقانون والقضاء. كما أن مثل هذه المؤتمرات الدولية تعد فرصة ثمينة للاطلاع على أفضل الممارسات، خاصة وأنها تضم مشاركات من دول عدة أبرزها الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وعدد من الدول العربية والخليجية، كما أنها فرصة تقوم من خلالها بعرض تجاربنا على تلك الدول، وإيجاد قنوات للتواصل الفعال واستعراض الخدمات العلمية والمهنية والمعرفية المتعددة.

#### (هـ) إدارة الشراكات مع الشركاء الاستراتيجيين

##### (١) اتفاقية تعاون بين محاكم دبي ومجموعة الجودة حول جوائز محاكم دبي للتميز

وقعت محاكم دبي اتفاقية تعاون مع مجموعة دبي للجودة لتقييم ترشيحات جوائز محاكم دبي للتميز في دورتها الثالثة لهذا العام عن فئات التفوق الإداري والوظيفي في مجالتهما المختلفة. وتأتي الاتفاقية تعريفاً لأطر الشراكة بين الطرفين، خاصة وأن مجموعة دبي للجودة فيها عدد من المقيمين الأكفاء، ممن تشهد لهم أنهم على مستوى عالٍ من الخبرة، كما أن الاتفاقية تأتي تفعيلاً لعضوية محاكم دبي في مجموعة دبي للجودة. حيث سيشارك في عملية التقييم مجموعة من المقيمين المختصين في مجالات الإدارة والتميز والجودة، تم اختيارهم بعناية، لتتم عمليات التقييم بأعلى درجات النزاهة والموضوعية والحياد، كما ستتم مراجعة التقارير التقييمية ورفع النتائج إلى لجنة مختصة، كما نصت الاتفاقية أيضاً على أن الالتزام بالمنهجية العلمية والمهنية والأساليب المتعارف عليها في القيام بأعمال التقييم من حيث السرية وتوزيع الأدوار وتبادل الجهود والتوصل إلى النتائج وصياغة فرص التحسين وتعزيز مخرجات أدائهم وأية استشارات وتوصيات تفيد في دورات الجائزة المقبلة.

##### (٢) اتفاقية تعاون بين محاكم دبي وهيئة الإمارات للهوية

وقعت محاكم دبي وهيئة الإمارات للهوية اتفاقية تعاون لتسجيل موظفي محاكم دبي وعائلاتهم ضمن نظام السجل السكاني الموحد، بحضور سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي وسعادة درويش الزرعوني مدير عام هيئة الإمارات للهوية. وتأتي هذه الاتفاقية حرصاً من محاكم دبي على دعم المشروع الوطني واستعدادها لإنجاح مختلف المبادرات المجتمعية الوطنية التي تصب في خدمة المجتمع الإماراتي، وما افتتح فرع لهيئة الإمارات للهوية إلا دليل على تلك الرغبة، كما تنص الاتفاقية على توفير مقراً خاصاً للتسجيل لفئة الرجال والنساء، تقديراً لهذا المشروع الوطني الذي سيسهم في إيجاد نظام لإثبات الشخصية.

##### (٣) اتفاقية تعاون بين محاكم دبي وجامعة سان جوزيف

تحرص محاكم دبي على تحفيز العلم والتعلم، وما هذه المبادرة إلا خطوة أولى في سبيل تفعيل اتفاقية الشراكة التي تم توقيعها بين محاكم دبي وجامعة سان جوزيف. بهدف إعداد الكفاءات المواطنة المشاركة في العملية التنموية في الدولة، بالإضافة للوصول إلى أعلى مستويات التميز في القانون، بما يضمن تطوير كوادر مواطنة ذات كفاءات ومهارات وظيفية عالية والالتزام المحاكم بدعم كافة الدارسين في المجالات القانونية بمختلف الكليات والجامعات.



واستراتيجية المحاكم الرامية إلى تعزيز التعاون المشترك بينها وبين المؤسسات الوطنية للاستفادة من الكوادر المؤهلة منها عملاً بسياسة الدولة وإستراتيجيتها في توظيف الوظائف. وبناء على ما ورد في بنود الاتفاقية فإن محاكم دبي ستوفر فرصاً متعددة للكوادر المسجلة في «تنمية» لتوظيفهم وتدريب عدد منهم لإكسابهم الخبرات العملية اللازمة لإتمام إجراءات توظيفهم. كما ستقوم إدارة الموارد البشرية بمحاكم دبي بالتنسيق مع «تنمية» لتحديد احتياجات المحاكم ومتطلباتها الوظيفية وإعداد البرامج اللازمة لتدريب الباحثين عن فرص العمل وإكسابهم الخبرات والمهارات التي يتطلبها العمل في محاكم دبي.

### (٧) اتفاقية تعاون بين محاكم دبي وكليات التقنية العليا

وقعت محاكم دبي وكليات التقنية العليا اتفاقية تعاون مشتركة تهدف إلى إعداد وتطوير الكفاءات المواطنة للمشاركة في العملية التنموية في الدولة للوصول إلى أعلى مستويات التميز في مجالات العلوم التطبيقية الحديثة، وتأتي هذه الاتفاقية في إطار ترجمة سياسة وإستراتيجية المحاكم الرامية إلى تعزيز التعاون المشترك بينها وبين المؤسسات الوطنية للاستفادة من الكوادر المؤهلة منها عملاً بسياسة الدولة وإستراتيجيتها في توظيف الوظائف. وقع الاتفاقية معالي الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان وزير التعليم العالي والبحث العلمي الرئيس الأعلى لمجمع الكليات التقنية ود. أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي.



معالي الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان ود. أحمد بن هزيم أثناء توقيعهما اتفاقية التعاون



سعادة د. أحمد بن هزيم مدير عام محاكم دبي أثناء توقيع الاتفاقية مع الدكتور جاسم

### (٦) مذكرة تفاهم بين محاكم دبي و «تنمية» في معرض الوظائف

وقع الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي وفضة عبدالله لوتاه مدير عام هيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية «تنمية» بالوكالة اتفاقية تعاون بهدف إعداد الكفاءات المواطنة المشاركة في العملية التنموية في الدولة، وذلك على هامش مشاركة المحاكم في معرض الإمارات للوظائف ٢٠٠٨ والذي تشارك فيه المحاكم للمرة الثالثة على التوالي. وتأتي هذه الاتفاقية تأتي في إطار ترجمة سياسة



د. أحمد بن هزيم وفضة لوتاه مدير عام هيئة التنمية أثناء توقيعهما على مذكرة التفاهم



## ٢- برنامج جوائز محاكم دبي للتميز

أسهم برنامج جوائز محاكم دبي للتميز بشكل مباشر في تطوير الأداء في محاكم دبي خلال السنوات الثلاث الماضية ليجيء برنامج دبي للأداء الحكومي المتميز في دورته الأخيرة ويمنحنا قصب السبق في ظل المنافسة القوية للارتقاء بالأداء المؤسسي بين جميع الدوائر الحكومية في إمارة دبي... حيث نالت محاكم دبي الجائزة الخاصة لتحقيق أعلى نسبة تطوير في الأداء خلال عامي ٢٠٠٦م و٢٠٠٧م بلغت ١٣,٧% مقارنة بنتائج الدورة السابقة لعام ٢٠٠٧م... وهذه النتيجة ما كانت لتتحقق لولا وضوح الرؤية المشتركة وتضافر الجهود الجماعية وإصرار الجميع دون استثناء على تبني معايير الجودة العالمية وتحقيق التميز المؤسسي في كل المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقنا في محاكم دبي...

لقد أحدث برنامج جوائز محاكم دبي نقلة نوعية في أداء المحاكم والوحدات الإدارية من خلال عمليات التقييم والمراجعة وتسريع حركة التطوير من خلال توفير حافز معنوي يشجع على التعاون وبناء روح المنافسة كما يهدف إلى دعم جهود التطوير وتحسين الإنتاجية وزيادة الكفاءة في العمليات والخدمات المقدمة للمتعاملين ناهيك عن نشر مفاهيم التميز والإبداع والجودة وتعميم أفضل الممارسات والتأكيد على أهمية توجيه ورعاية خطط التنمية الشاملة وتوفير بيئة عمل تنموية متطورة ومحفزة، كما أن من ضمن أهداف البرنامج حث الجميع على القيام بالواجبات والمهام الموكلة إليهم على الوجه الأكمل وبمستويات عالية من الجودة والكفاءة والاحتراف.

إن الدورة الثالثة من برنامج جوائز محاكم دبي للتميز لعام ٢٠٠٨ شهدت تطورات جديدة في الفئات حيث تم استحداث فئات جديدة للتفوق الوظيفي تمثلت في:

- فئة الموظف المبدع.
- فئة التحدي لذوي الاحتياجات الخاصة.
- فئة الموظف الأكثر تميزاً.
- أما على صعيد التفوق الإداري فقد تم إضافة فئتين جديدتين إحداهما إلزامية خصصت لفرق تطوير العمل المؤسسي للمحاكم والإدارات إلى جانب فئة اختيارية للقسم الإداري المبدع.

## تقرير الأداء لجائزة محاكم دبي الدورة الثالثة

حققت الدورة الثالثة للجائزة قفزة نوعية مضافة تمثلت في أعداد المتنافسين ضمن فئات البرنامج في الدورة الثالثة التي شهدت نمواً منقطع النظير حيث بلغ عدد ترشيحات التفوق الإداري (٢٨) طلباً وبلغ عدد ترشيحات فئات التفوق الوظيفي (١٠٩) طلبات كما تم توفير رابط إلكتروني على

## الحصول على جائزة رواد التميز من النيابة العامة

حصلت محاكم دبي على جائزة رواد التميز ضمن فئة الشريك المتميز من النيابة العامة بدبي مؤخراً، حيث قام باستلام الجائزة سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي من سعادة المستشار عصام عيسى الحميدان النائب العام بإمارة دبي، بحضور أحمد النصيرات مدير التميز الحكومي المنسق العام لجائزة دبي للأداء الحكومي المتميز، وعدد من رؤساء المحاكم ومدراء الإدارات لمحاكم دبي والنيابة العامة. وتأتي هذه الجائزة تكريماً للفئات التي ساهمت في الارتقاء بأداء النيابة نحو الجودة الشاملة والتي تنصب في الصالح العام.



المستشار عصام الحميدان النائب العام بإمارة دبي  
يسلم د. أحمد بن هزيم جائزة رواد التميز



القاضي عبدالقادر موسى يتسلم جائزة القاضي المتميز

بوابة إدارة المعرفة لتوفير قاعدة بيانات إلكترونية تتيح الفرصة للجميع للتعرف والاستفادة من أفضل الممارسات الداخلية والخارجية بالإضافة إلى عقد الكثير من الدورات التدريبية والتثقيفية بالتنسيق مع معهد دبي لتنمية الموارد البشرية شارك فيها (١٢٥) من القضاة والموظفين كما تم استضافة الفائزين في برنامج دبي للأداء الحكومي المتميز لاستعراض تجربتهم أمام المرشحين. كما تم التعاقد مع مجموعة دبي للجودة لإدارة عمليات التقييم والاهتمام بتقارير فرص التحسين التي تغطي أكبر عدد من طلبات الترشيح كما تم زيادة عدد أعضاء فريق التقييم الخارجي إلى (٦) مقيمين وزيادة مدة أعمال التقييم إلى شهر كما تم إشراك خبراء الجودة من موظفي محاكم دبي في مقابلات التقييم النهائي لمختلف الفئات بهدف نقل المعرفة واكتساب الخبرة.

### نتائج الدورة الثالثة

كما حرصنا في الدورة الثالثة على زيادة الاهتمام بقياس رضا جميع المعنيين بالبرنامج من المشاركين والمقيمين وقد بلغت نسبة رضا المرشحين (٩١,٤%) وبلغت نسبة رضا المقيمين (٩٧%). كما بلغت نسبة رضا موظفي الدائرة عن الجائزة (٧٧%) وقد أشارت نتائج الاستبيان إلى (٧٩%) حول دور الجائزة في إحداث نقلة نوعية في أداء المحاكم والوحدات الإدارية المشاركة من خلال عمليات التقييم الذاتي. كما تم إعداد ونشر قصص النجاح والتميز للفائزين عن الدورات السابقة ضمن فئات التفوق الوظيفي والإداري على الموقع الرسمي للدائرة تشجيعاً وتكريماً لهم لتفوقهم.

### الفئات الحاصلة على جوائز محاكم دبي للتميز ٢٠٠٨:

#### أولاً: فئات التميز الوظيفي:

#### فئة القاضي المتميز:

- ١- القاضي عبدالقادر موسى (رئيس المحكمة العمالية)
- ٢- القاضي محمد مسعد الشريف



القاضي محمد مسعد الشريف يتسلم جائزة القاضي المتميز



### فئة الموظفة المتميزة:

عائشة راشد الهاملي (إدارة خدمات القضايا)



عائشة راشد الهاملي تتسلم جائزة الموظفة المتميزة

### فئة الموظف المتميز في المجال الإداري:

عبدالله ابراهيم النواب (إدارة الكاتب العدل)



عبدالله ابراهيم النواب يتسلم جائزة الموظف المتميز في المجال الإداري

### فئة التحدي الخاصة:

فيصل مسعود صالح (إدارة القضايا المدنية)



فيصل مسعود صالح يتسلم جائزة الموظف المتميز

### فئة الموظف المتميز:

عمر محمد شريف (خدمات القضايا)



عمر محمد شريف يتسلم جائزة فئة الموظف المتميز



### فئة الموظفين الجدد:

خالد عيسى البلوشي (إدارة الموارد البشرية)



خالد عيسى البلوشي يتسلم جائزة فئة الموظفين الجدد

### فئة الموظف المبدع:

عبدالله علي الكعبي.



عبدالله الكعبي يتسلم جائزة الموظف المتميز في فئة الموظف المبدع

### فئة الموظف المتميز في المجال التخصصي:

عبدالعزیز محمد الحمادي (إدارة الأحوال الشخصية)



عبدالعزیز محمد الحمادي يتسلم جائزة الموظف المتميز في المجال التخصصي

### فئة الموظف المتميز في المجال الميداني:

هاشم السيد الهاشمي (إدارة الشؤون المالية والإدارية)



هاشم السيد الهاشمي يتسلم جائزة الموظف المتميز في المجال الميداني



### فئة فريق العمل المتميز

فريق تطوير العمل المؤسسي بإدارة خدمات القضايا



فريق تطوير العمل المؤسسي بإدارة خدمات القضايا أثناء تسلمهم الجائزة

### فئة التجربة الإدارية المتميزة:

تجربة نظام قاضي التحضير بالمحكمة العمالية



فريق مشروع تجربة نظام قاضي التحضير بالمحكمة العمالية أثناء تسلمهم الجائزة.

### فئة الموظف الأكثر تميزاً:

هاشم السيد الهاشمي (إدارة الشؤون المالية والإدارية)



هاشم السيد الهاشمي يتسلم جائزة الموظف الأكثر تميزاً

### ثانياً: فئات التميز الإداري:

- فئة القسم المبدع:

قسم شئون المحامين والخبراء والمترجمين بإدارة خدمات القضايا.





## ماذا حققت جوائز محاكم دبي خلال ٣ سنوات؟

(١) تحقيق الهدف الرئيسي وهو إحداث نقلة نوعية في أداء المحاكم والوحدات التنظيمية والذي توج بحصول الدائرة على جائزة أعلى نسبة تطور في الأداء بين دوائر حكومة دبي بنسبة ١٣,٧% كما أن نسبة التحسن في نتائج تقييم الإدارات بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ من حيث تقييم التسعة معايير للعمليات والنتائج قد أظهرت قفزة كبيرة في نسب التحسن وعلى سبيل المثال فقد ارتفعت نسبة التحسن في الإدارة المتميزة الفائزة بنسبة ٥٣% في ٢٠٠٧ والى ٧٥% في ٢٠٠٨ مقارنة بمجموع نقاط التقييم التي حصلت عليها في ٢٠٠٦.

(٢) نجحت الجائزة في تحقيق الهدف الخاص بتطوير العمل المؤسسي بمحاكم دبي حيث تم اختيار الدائرة من قبل البنك الدولي كمركز لأفضل الممارسات العالمية القضائية والإدارية واعتمادها كمستشار للبنك في تطوير النظم القضائية على المستوى الإقليمي، كما أصبحت الدائرة وجهة متميزة للعديد من الدول في نقل التجارب الناجحة في مجال التقنيات وإدارة المعرفة القضائية والإدارية، حيث بلغ عدد الوفود الزائرة خلال السنتين الماضيتين (٧٣) وفداً.

(٣) من ضمن أهداف البرنامج السعي إلى نشر مفاهيم التميز والإبداع والجودة، وقد تم تحقيق هذا الهدف طبقاً للنتائج الملموسة التي برزت في الاستبيانات السنوية للبرنامج والتي شارك فيها ٢١٨ موظفاً هذا العام، وحققت نسبة رضا بلغت ٨٧%.

(٤) سجل البرنامج حضوراً قوياً في الخطة الإستراتيجية والخطة التشغيلية وفي الأداء المؤسسي وصار البرنامج جزءاً مهماً في منظومة تنمية وتطوير الموارد البشرية.

(٥) ساعد على دخول الوحدات التنظيمية والعاملين في محاكم دبي إلى عصر إدارة المعرفة ونشر ثقافة التميز، كما ساهمت في تحقيق تطور ملحوظ في ارتفاع نسب رضا المتعاملين من ٧٤% عام ٢٠٠٥م إلى ٨١% في عام ٢٠٠٦م.

## فئة الإدارة المتميزة:

إدارة القضايا المدنية:



## ثالثاً: جائزة الشريك المتميز ٢٠٠٨م:

أولاً: فئة عضو النيابة المتميز: رئيس النيابة / إسماعيل علي مدني  
ثانياً: فئة المحامي المتميز المحامي / علي عبدالله الشامسي  
ثالثاً: فئة المحامية المتميزة المحامية / عائشة راشد الطنجي  
رابعاً: فئة الخبير المتميز الخبير / د. أسامة برهان ناشف



الفاخزون بجائزة الشريك المتميز أثناء استلامهم للجوائز من المدير العام





# 20 08

## الباب الثاني

### الفصل الأول

#### مؤشرات الأداء الخاصة بالأعمال القضائية

- ١) نتائج مؤشرات الأداء العامة للمحاكم الثلاث.
- ٢) نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بالمحاكم الابتدائية.
- ٣) نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بمحكمة الاستئناف.
- ٤) نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بمحكمة التمييز.
- ٥) نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بالتنفيذ المدني.
- ٦) نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بالقضايا الجزائية.
- ٧) نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بمعاملات الكاتب العدل.
- ٨) نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بمعاملات الأحوال الشخصية.



### المحكمة الابتدائية:

تم تسجيل نسبة زيادة وقدرها ٠,٩٦ ٪ في عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٧. أي بزيادة ٢٧٥ (قضية / مادة / طلب)، حيث تم تسجيل ٢٨٨٣٢ (قضية / مادة / طلب) في ٢٠٠٨ مقارنة بـ ٢٨٥٥٧ في ٢٠٠٧.

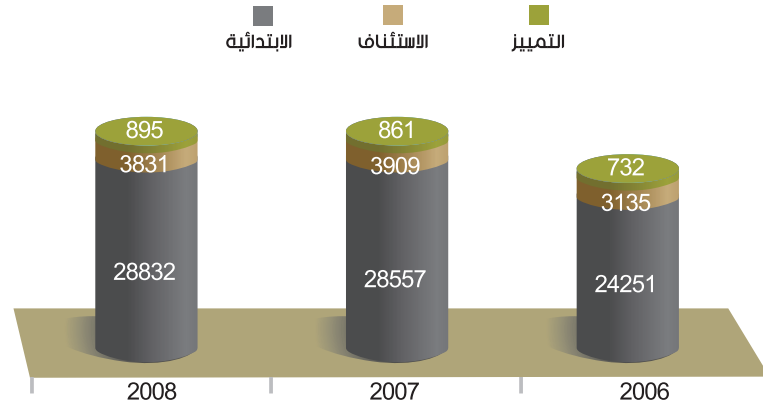
### محكمة الاستئناف:

تم تسجيل نسبة إنخفاض وقدرها ٢ ٪ في عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٧ أي بإنخفاض ٧٨ (قضية / مادة / طلب)، حيث تم تسجيل ٣٨٣١ (قضية / مادة / طلب) في ٢٠٠٨ مقارنة بـ ٣٩٠٩ في ٢٠٠٧.

### محكمة التمييز:

تم تسجيل نسبة زيادة وقدرها ٣,٩٥ ٪ في عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٧ أي بزيادة ٣٤ قضية، حيث تم تسجيل ٨٩٥ قضية في ٢٠٠٨ مقارنة بـ ٨٦١ في ٢٠٠٧.

القضايا المسجلة بمحاكم دبي - حسب المحكمة



### (ب) اجمالي معدل الفصل في المحاكم الثلاث

من خلال الرسم البياني التالي يتضح زيادة بعدد القضايا المحكومة ( ذات الطبيعة النزاعية )<sup>١</sup> في عام ٢٠٠٨ على عام ٢٠٠٧ بنسبة وقدرها (٩,١٨ ٪). وارتفع المعدل العام للفصل في المحاكم من (٨٨ ٪) في عام ٢٠٠٧ إلى (٩٢,٦ ٪) في عام ٢٠٠٨.

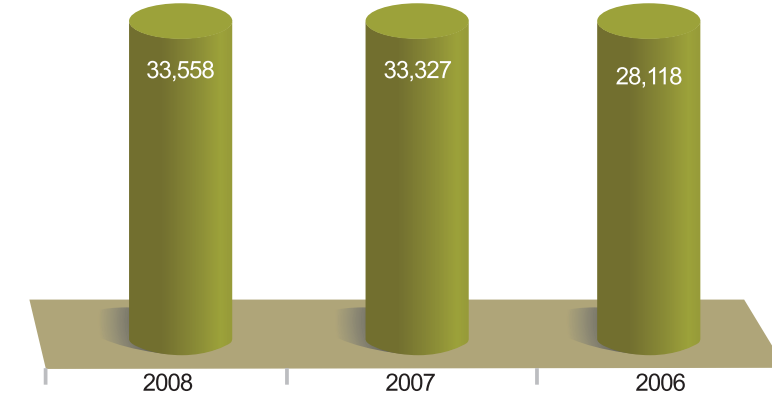
١، ذات الطبيعة النزاعية: القضايا المدنية الجزئية والمدنية الكلية والتجارية الجزئية والتجارية الكلية والعمالية الجزئية والعمالية الكلية والعقارية الجزئية والعقارية الكلية وأحوال نفس مسلمين وأحوال نفس غير مسلمين.

## ( ا ) نتائج مؤشرات الاداء العامة للمحاكم الثلاث (المحاكم الابتدائية، محكمة الاستئناف، محكمة التمييز).

### أ) إجمالي القضايا / المواد / الطلبات المسجلة بالمحاكم الثلاث.

تشير الاحصاءات العامة في محاكم دبي إلى وجود ارتفاع بسيط في مجموع عدد القضايا المسجلة بالمحاكم الثلاث (الابتدائية، الاستئناف، والتمييز) في عام ٢٠٠٨م، وتبلغ نسبة الزيادة مقارنة بعام ٢٠٠٧م إلى ما مقداره (٠,٦٩ ٪). حيث تم تسجيل ٣٣٥٥٨ ( قضية / مادة / طلب ) في عام ٢٠٠٨ مقارنة بـ ٣٣٣٢٧ ( قضية / مادة / طلب ) في عام ٢٠٠٧م. وتجدر الإشارة إلى أن الأرقام الواردة تشمل القضايا ذات الطبيعة النزاعية وغير النزاعية في المحاكم الثلاث باستثناء القضايا الجزائية. ويوضح الرسم البياني التالي معدلات الزيادة مقارنة بالاعوام السابقة ٢٠٠٦م إلى ٢٠٠٨م.

القضايا المسجلة بمحاكم دبي



بالتدقيق على مصدر الزيادة وتحليل معدلات الزيادة في المحاكم الثلاث يتضح بأن النسب متقاربة فيما يتعلق بنصيب كل من المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف ومحكمة التمييز من هذه الزيادة/النقص على النحو التالي:

القضايا المعلقة (٦٨٣) قضية (مقارنة ب ٨٥٦ في عام ٢٠٠٧) أي ما نسبته (٦ %) من إجمالي حجم العمل. مع ملاحظة ارتفاع بنسبة وقدرها (١٢%) في متوسط عدد الأحكام في الشهر حيث سجل المتوسط (٥٤٢) حكماً في الشهر في عام ٢٠٠٨م مقارنة (٤٨٥) حكماً في الشهر في عام ٢٠٠٧م.

## ٢- سرعة الفصل الشاملة<sup>٤</sup>:

يشير الرسم البياني إلى أن (٦٢%) من القضايا المحكومة تم فصلها خلال مدة لا تتجاوز ٣ أشهر، كما يمكن ملاحظة أن (١٧%) من القضايا تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٤ إلى ٦ أشهر و (٩%) تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٧ إلى ٩ أشهر و (٥%) فقط تم فصلها في مدة تتراوح بين ١٠ إلى ١٢ شهر و (٧%) فقط تم فصلها في مدة تزيد على ١٢ شهر. وهذا أداء جيد حيث إن حوالي (٨٨%) من القضايا المحكومة صدرت بها أحكام خلال مدة لا تتجاوز ٩ أشهر، و (١٢%) فقط صدرت بها أحكام خلال ١٢ شهراً أو أكثر.

## ٣- معدل الفصل<sup>٥</sup>:

ارتفع معدل الفصل في عام ٢٠٠٨ إلى ٨٦% مقارنة ب ٨٢,٥% في عام ٢٠٠٧ وهذا المعدل العام للفصل في القضايا المدنية والشرعية يعتبر معدلاً جيداً، ومحاكم دبي تسعى إلى تحقيق معدل فصل مستهدف في جميع القضايا لا يقل عن (١٠٠%)، والمعدل المحقق يقل قليلاً عن المستهدف بنسبة وقدرها (١٤%) (مقارنة ب ١٧,٥% في عام ٢٠٠٧).

## ٤- عمر القضايا المرحلة<sup>٦</sup>:

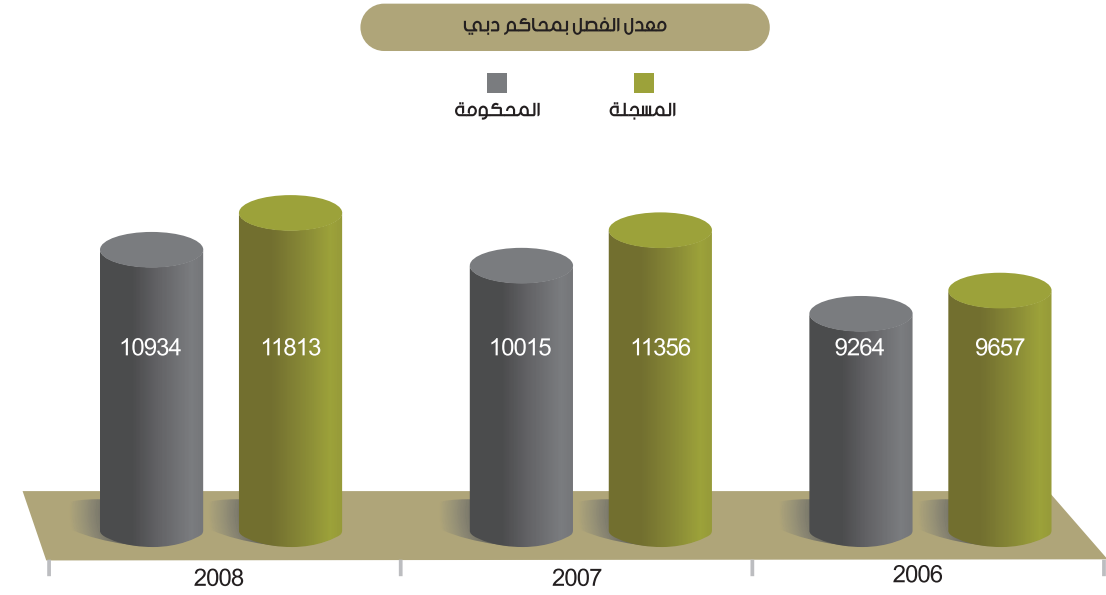
القضايا المرحلة<sup>٧</sup> في نهاية عام ٢٠٠٨م إلى عام ٢٠٠٩م يبلغ عمر (٨١%) منها أقل عن ٣٦٥ يوماً من تاريخ تسجيلها أي أنها مسجلة في عام ٢٠٠٨م، وهذه النسبة جيدة تشير إلى أن النسبة العظمى من القضايا المرحلة هي قضايا حديثة ولا يوجد تكديس بها كما أن (١٢%) من القضايا المرحلة يعود تاريخ تسجيلها إلى عام ٢٠٠٧م، وهناك نسبة قليلة (٧%) يعود تاريخ تسجيلها إلى ما قبل ٢٠٠٧م.

<sup>٤</sup>، سرعة الفصل الشاملة: هو مؤشر أداء يقيس الزمن المستغرق من تاريخ تسجيل القضية إلى تاريخ صدور حكم قطعي بها في جميع القضايا المحكومة بغض النظر عن تاريخ تسجيلها.

<sup>٥</sup>، معدل الفصل: عبارة مؤشر أداء يقيس إجمالي القضايا المحكومة في عام ٢٠٠٨ / القضايا المسجلة %.

<sup>٦</sup>، عمر القضايا المرحلة: هو مؤشر أداء يقيس الفترة الزمنية من تاريخ التسجيل إلى تاريخ طباعة التقرير للقضايا التي لم يصدر بها حكم، ويستخدم لمعرفة العمر الزمني للقضايا للتأكد من عدم وجود قضايا مسجلة لفترات طويلة لم تصدر بها أحكام.

<sup>٧</sup>، القضايا المرحلة: هي القضايا المتداولة ويعود تاريخ تسجيلها لسنوات سابقة، ولم يصدر بها حكم.



## (٢) مؤشرات أداء المحكمة الابتدائية:

### أ) المحكمة الابتدائية (القضايا المدنية + القضايا الشرعية):<sup>١</sup>

#### ١- حجم العمل<sup>٢</sup>:

بلغ إجمالي حجم العمل في المحكمة الابتدائية عام ٢٠٠٨م (١٠٦٧١) قضية، منها (٣٠٨٨) قضية (أي ما نسبته (٢٩%) من حجم العمل) مرحلة من سنوات سابقة تعود لسنة ٢٠٠٧م وما قبلها حيث تم رصدها بتاريخ ٢٠٠٨/١/١، بالإضافة إلى (٧٥٨٣) قضية جديدة (أي ما نسبته ٧١% من حجم العمل) سُجلت خلال عام ٢٠٠٨م.

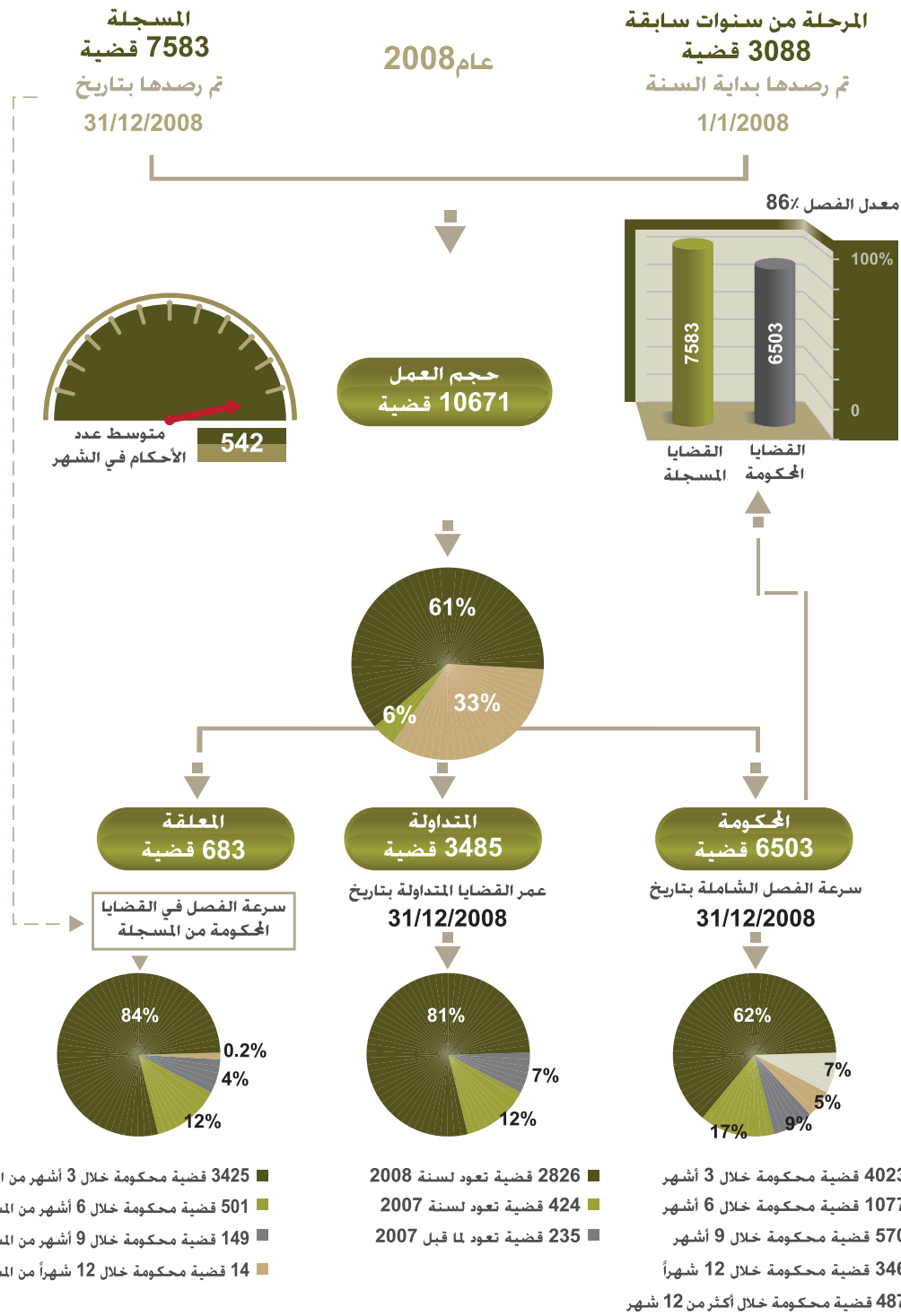
وبالمقارنة بين عامي ٢٠٠٧م و٢٠٠٨م، لوحظ ارتفاعاً بسيطاً بعدد القضايا المسجلة في عام ٢٠٠٨م بنسبة (٧,٣%) حيث تم تسجيل (٧٠٦٧) في عام ٢٠٠٧م بينما في عام ٢٠٠٨م تم تسجيل (٧٥٨٣) قضية، وبنهاية ٢٠٠٨م تم فصل (٦٥٠٣) قضايا (مقارنة ب (٥٨٢٩) قضية في عام ٢٠٠٧) أي ما نسبته (٦١%) من حجم العمل، وترحيل (٣٤٨٥) قضية (متداولة) أي ما نسبته (٣٣%) إلى عام ٢٠٠٩م، وكان حجم

<sup>٢</sup>، القضايا المدنية + الشرعية: هي القضايا المدنية ذات الطبيعة النزاعية وهي (المدنية الجزئية، المدنية الكلية، التجارية الجزئية، التجارية الكلية، العمالية الجزئية، العمالية الكلية والعقارية الجزئية والعقارية الكلية، أحوال نفس مسلمين، أحوال نفس غير مسلمين).

<sup>٣</sup>، حجم العمل: عبارة عن القضايا المرحلة من سنوات سابقة + القضايا المسجلة في عام ٢٠٠٨.



حجم العمل في المحكمة الابتدائية



5- سرعة الفصل في القضايا المحكومة من المسجلة<sup>٨</sup>

يشير الرسم البياني الخاص بسرعة الفصل في القضايا المحكومة ( من القضايا المسجلة ) الى انه عام 2008 تم فصل (4089) قضية من القضايا المسجلة في نفس العام والتي بلغت (7583) قضية مسجلة ، وقد فصل منها عدد (3425) قضية اي ما نسبته (84%) (مقارنة ب 80,5% في عام 2007) في مدة لا تتجاوز 3 أشهر ، وخلال مدة من شهر الى 6 أشهر تم فصل (3926) قضية من اصل (4089) اي ما نسبته (96%) (تراكمي)، واما عن النسبة المتبقية ( 4% فقط) فقد استغرق مدة الحكم فيها بين 6 أشهر الى سنة.

٨، سرعة الفصل في القضايا المحكومة من المسجلة: هو مؤشر أداء يقيس الزمن المستغرق من تاريخ تسجيل القضية إلى تاريخ صدور حكم قطعي بها في جميع القضايا المحكومة من المسجلة في نفس العام (2008).

## ب- المحكمة المدنية الابتدائية

### ا) القضايا المدنية الجزئية<sup>٩</sup>:

#### ١- حجم العمل:

قُدِّر إجمالي حجم العمل في القضايا المدنية الجزئية عام ٢٠٠٨ بـ ١١٨٥ قضية منها ٣٧٥ قضية مرحلة من سنوات سابقة أي ما نسبته ٣٢٪ تعود لسنة ٢٠٠٧ وما قبلها حيث تم رصدها بتاريخ ٢٠٠٨/١/١، تضاف إليها ٨١٠ قضايا جديدة بما نسبته ٦٨٪ سُجِلت خلال عام ٢٠٠٨. وبالمقارنة بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ لوحظ انخفاض بعدد القضايا المسجلة في عام ٢٠٠٨ بنسبة وقدرها ١٣٪ حيث تم تسجيل ٩٣٥ في عام ٢٠٠٧ بينما في عام ٢٠٠٨ فقد تم تسجيل ٨١٠ قضايا. وبنهاية ٢٠٠٨ تم فصل ٦٤٦ قضية أي ما نسبته ٥٥٪، وترحيل ٣٤٩ قضية (متداولة) أي ما نسبته ٢٩٪ وكان عدد القضايا المعلقة ١٩٠ قضية أي ما نسبته ١٦٪ من إجمالي حجم العمل.

#### ٢- سرعة الفصل الشاملة:

يشير الرسم البياني إلى أن ٤٤٪ من القضايا المحكومة تم فصلها خلال مدة لا تتجاوز ٣ أشهر، كما يمكن ملاحظة أن ٢٩٪ من القضايا تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٤ إلى ٦ أشهر، و١٣٪ تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٧ إلى ٩ أشهر، و٧٪ تم فصلها في مدة تتراوح بين ١٠ إلى ١٢ شهر، و ٧٪ فقط تم فصلها في مدة تزيد على ١٢ شهراً.

#### ٣- معدل الفصل:

بلغ معدل الفصل ٨٠٪ في عام ٢٠٠٨ (مقارنة بـ ٧٧٪ في عام ٢٠٠٧) حيث تم فصل ٦٤٦ قضية مقارنة بـ ٨١٠ قضايا مسجلة، وهذا المعدل يقل عن المستهدف بما نسبته ٢٠٪ و جار العمل لزيادة معدلات الفصل في هذه القضايا وخاصة بعد تأسيس المحكمة المدنية الابتدائية خلال هذا العام ٢٠٠٨م. وبالمقارنة بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ سجل انخفاض في عدد القضايا المحكومة في عام ٢٠٠٨ حيث تم فصل ٦٤٦ قضية في عام ٢٠٠٨ مقارنة بـ ٧١٨ قضية في عام ٢٠٠٧ أي (٧٢) قضية أقل.

#### ٤- عمر القضايا المرحلة:

القضايا المرحلة في نهاية عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠٠٩ يبلغ عمر ٨٩٪ منها أقل من ٣٦٥ يوماً من تاريخ تسجيلها أي أنها مسجلة في عام ٢٠٠٨، وهذه النسبة جيدة تشير إلى أن النسبة العظمى من القضايا المرحلة هي قضايا حديثة ولا يوجد تكديس بها، كما أن ٧٪ (فقط ٢٥ قضية) من القضايا المرحلة يعود تاريخ تسجيلها إلى عام ٢٠٠٧، وهناك نسبة قليلة ٤٪ (فقط ١٤ قضية) يعود تاريخ تسجيلها إلى ما قبل ٢٠٠٧.

#### ٥- سرعة الفصل في القضايا المحكومة من المسجلة

يشير الرسم البياني الخاص بسرعة الفصل في القضايا المحكومة (من القضايا المدنية الجزئية المسجلة) إلى أنه عام ٢٠٠٨ تم فصل ٣٤٨ قضية من القضايا المسجلة في نفس العام والتي بلغت ٨١٠ قضية مسجلة، وقد فصل منها ٢٣٧ قضية أي ما نسبته ٦٩٪ (مقارنة بـ ٦٦,٧٪ في عام ٢٠٠٧) في مدة لا تتجاوز ٣ أشهر، وخلال مدة من شهر إلى ٦ أشهر تم فصل عدد ٣٢٨ قضية من أصل ٣٤٨ أي ما نسبته ٩٥٪ (مقارنة بـ ٩٢,٩٪ في عام ٢٠٠٧)، وأما عن النسبة المتبقية (٥٪ فقط) فقد استغرق مدة الحكم فيها بين ٦ أشهر إلى سنة.

٩، القضايا المدنية الجزئية: هي القضايا التي لا تتجاوز قيمة المطالبة فيها مبلغ مائة ألف درهم.



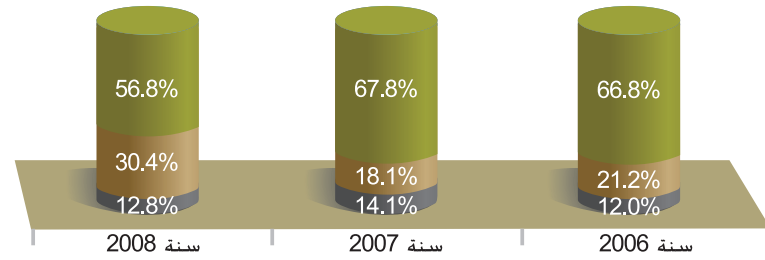
## ٦- دقة الأحكام في القضايا المدنية الجزئية

الأداء العام في عام ٢٠٠٨ مقارنة بـ ٢٠٠٧ فيما يتعلق بدقة الأحكام في القضايا المدنية الجزئية كان ايجابياً من حيث انخفاض نسبة وسلبيا من حيث ارتفاع نسبة المعدل وانخفاض نسبة التأييد. يلاحظ انخفاض سلبي بمقدار ١١٪ في نسبة تأييد الأحكام المدنية الجزئية في عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٧. مما يتطلب اتخاذ اللازم للمحافظة على نسب تأييد الأداء السابق وذلك لمسايرة الارتفاع الكبير في نسبة عدد القضايا المحكومة والتي زادت بمقدار ٣٨٪ في هذا العام مقارنة بالعام السابق إضافة الى الارتفاع الملحوظ في سرعة القضايا التي حكمت والتي زادت بمقدار ٢٠٪ هذا العام مقارنة بالعام السابق. وتأسيس المحكمة المدنية الابتدائية خلال هذا العام من الخطوات الفعالة التي من شأنها أن تطور الأداء في مجال دقة الأحكام.

وبالنظر إلى نسبة التعديل في ٢٠٠٨ يلاحظ ارتفاع في نسبتها من ١٨,١٪ في عام ٢٠٠٧ إلى ٣٠,٤٪ في عام ٢٠٠٨ مما يعد أيضا مؤشرا سلبيا الى حد ما.

وبالنسبة إلى معدل الإلغاء بشكل عام يوجد انخفاض ايجابي في المؤشر مقارنة بعام ٢٠٠٧م.

نسبة الدقة في الأحكام المدنية الجزئية

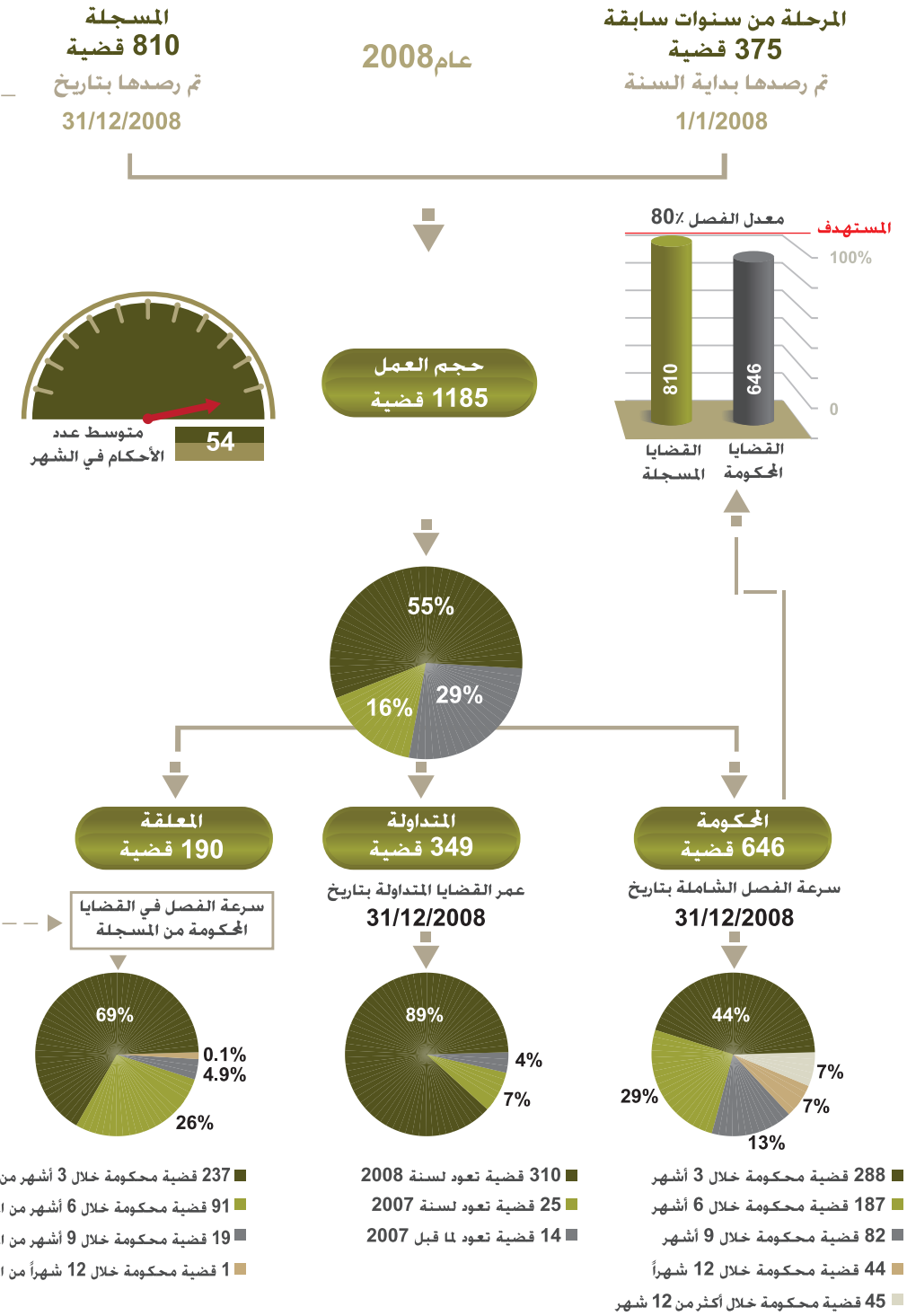


## (٢) القضايا المدنية الكلية:

نتائج مؤشرات الأداء العام في هذه القضايا كان ايجابيا جدا في عام ٢٠٠٨ مقارنة بالعام السابق على الرغم من زيادة حجم العمل بنسبة وقدرها ١٧٪ في عام ٢٠٠٨ مقارنة بالعام السابق ٢٠٠٧م.

١٠٠، القضايا المدنية الكلية: هي القضايا التي تتجاوز قيمة المطالبة فيها عن مبلغ مائة ألف درهم

## حجم العمل في القضايا المدنية الجزئية



### ١ - حجم العمل:

بلغ إجمالي حجم العمل في القضايا المدنية الكلية عام ٢٠٠٨ بـ ١٧٢٧ قضية، منها ٧٣٢ قضية (ما نسبته ٤٢٪) مرحلة من سنوات سابقة تعود لسنة ٢٠٠٧ وما قبلها حيث تم رصدتها بتاريخ ٢٠٠٨/١/١، بالإضافة إلى ٩٩٥ قضية (ما نسبته ٥٨٪) جديدة سُجّلت خلال عام ٢٠٠٨.

وبالمقارنة بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ لوحظ إنخفاض بنسبة و قدرها ٦٪ بعدد القضايا المسجلة في عام ٢٠٠٨ حيث تم تسجيل ٩٩٥ قضية في عام ٢٠٠٨ بينما في عام ٢٠٠٧ فقد تم تسجيل ١٠٦٣ قضية بإنخفاض و قدره ٦٨ قضية.

وبنهاية ٢٠٠٨ تم فصل ٩٢٧ قضية أي ما نسبته ٥٤٪ (مقارنة بـ ٤٦,٥٪ في ٢٠٠٧)، وترحيل ٧٧٥ قضية (متداولة) أي ما نسبته ٤٥٪ (مقارنة بـ ٤٩,٦٩٪ في ٢٠٠٧)، إلى عام ٢٠٠٩ وكان حجم القضايا المعلقة ٢٥ قضية أي ما نسبته ١٪ (مقارنة بـ ٣,٨٪ في ٢٠٠٧)، من إجمالي حجم العمل.

### ٢ - سرعة الفصل الشاملة:

يشير الرسم البياني إلى أن ٣٥٪ من القضايا المحكومة تم فصلها خلال مدة لا تتجاوز ٣ أشهر، كما يمكن ملاحظة أن ٢٠٪ من القضايا تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٤ إلى ٦ أشهر، و ١٥٪ تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٧ إلى ٩ أشهر، و ١٠٪ تم فصلها في مدة تتراوح بين ١٠ إلى ١٢ شهراً، و ٢٠٪ تم فصلها في مدة تزيد على ١٢ شهراً.

### ٣ - معدل الفصل:

بلغ معدل الفصل ٩٣٪ (مقارنة بـ ٦٤٪ في ٢٠٠٧)، في عام ٢٠٠٨ حيث تم فصل ٩٢٧ قضية مقارنة بـ ٩٩٥ قضية مسجلة، وهذا المعدل جيد يقل قليلاً عن المستهدف بما نسبته ٧٪ فقط.

وبالمقارنة بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ سُجل ارتفاعاً ملحوظاً في عدد القضايا المحكومة في عام ٢٠٠٨ حيث تم فصل ٩٢٧ قضية مقارنة بـ ٦٨٥ قضية في عام ٢٠٠٧ أي بزيادة وقدرها ٢٤٢ قضية وارتفع متوسط عدد الأحكام في الشهر من ٥٧ قضية في عام ٢٠٠٧ إلى ٧٧ قضية في عام ٢٠٠٨.

### ٤ - عمر القضايا المرحلة:

القضايا المرحلة في نهاية عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠٠٩ يبلغ عمر ٧٤٪ منها أقل من ٣٦٥ يوماً من تاريخ تسجيلها أي أنها مسجلة في عام ٢٠٠٨، وهي نسبة مقبولة تشير إلى أن النسبة العظمى من القضايا المرحلة هي قضايا حديثة ولا يوجد تكديس ملحوظ بها، كما أن ٢٠٪ من القضايا المرحلة يعود تاريخ تسجيلها إلى عام ٢٠٠٧، وهناك نسبة قليلة ٦٪ يعود تاريخ تسجيلها إلى ما قبل ٢٠٠٧م.

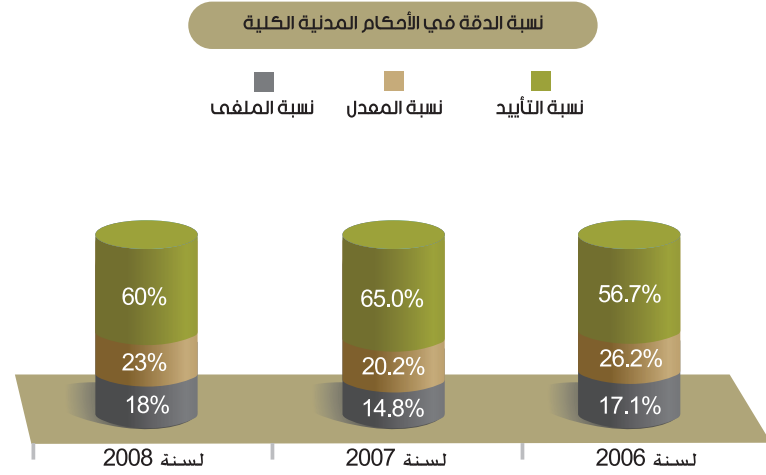
### ٥ - سرعة الفصل في القضايا المحكومة من المسجلة:

في عام ٢٠٠٨ تم فصل ٣٧٧ قضية من القضايا المسجلة في نفس العام والتي بلغت ٩٩٥ قضية مسجلة، وقد فصل ٢٥٣ قضية من أصل ٣٧٧ أي ما نسبته ٦٧٪ في مدة لا تتجاوز ٣ أشهر، وخلال مدة ٦ أشهر تم فصل عدد ٣٤١ قضية من أصل ٣٧٧ قضية أي ما نسبته ٩٠٪ (تراكمي)، واما عن النسبة المتبقية (١٠٪ فقط) فقد استغرق مدة الحكم فيها بين ٦ أشهر الى سنة.



## ٦- دقة الأحكام في القضايا المدنية الكلية

الأداء العام في عام ٢٠٠٨ مقارنة بـ ٢٠٠٧ فيما يتعلق بدقة الأحكام في القضايا المدنية الكلية إسم بانخفاض نسبة التأييد وارتفاع نسب التعديل والإلغاء. لعل ما يفسر هذا هو الارتفاع الكبير في معدل الفصل في القضايا في عام ٢٠٠٨ والذي وصل الى ٩٣٪ مقارنة بـ ٦٤٪ في العام السابق. يلاحظ انخفاض في نسبة تأييد الأحكام المدنية الكلية بنسبة ٥٪ في عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٧. وبالنظر الى نسبة التعديل في ٢٠٠٨ يلاحظ ارتفاع بمقدار ٢,٨٪ في نسبة التعديل في عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٧. وكذلك الحال بالنسبة إلى معدل الإلغاء يتضح ارتفاعاً بنسبة وقدرها ٣,٢٪ في عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٧.



## ج- المحكمة التجارية الابتدائية

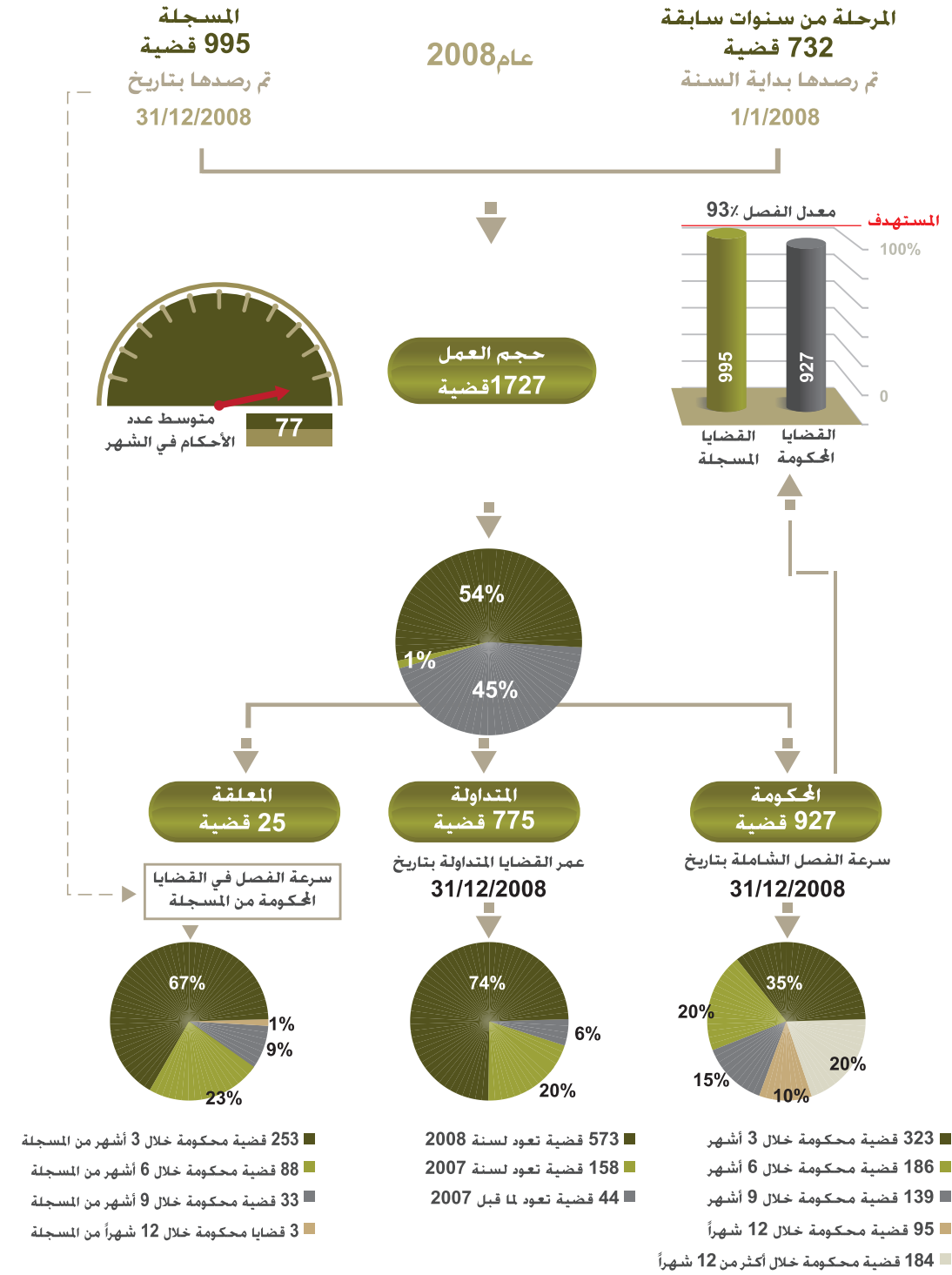
### ١. القضايا التجارية الجزئية:

#### ١- حجم العمل:

بلغ إجمالي حجم العمل في القضايا التجارية الجزئية عام ٢٠٠٨ بـ ١٠٦٢ قضية، منها ٣٨٥ قضية (أي ما نسبته ٣٦٪) مرحلة من سنوات سابقة تعود لسنة ٢٠٠٧ وما قبلها حيث تم رصدها بتاريخ

١١٠، القضايا التجارية الجزئية: هي القضايا التي تتجاوز قيمة المطالبة فيها مبلغ مائة ألف درهم.

## حجم العمل في القضايا المدنية الكلية



### ٥ - سرعة الفصل في القضايا المحكومة من المسجلة :

يشير الرسم البياني الخاص بسرعة الفصل في القضايا المحكومة ( من القضايا التجارية الجزئية المسجلة ) الى انه عام ٢٠٠٨ تم فصل عدد ٣٧٨ قضية من القضايا المسجلة في نفس العام والتي بلغت ٦٧٧ قضية مسجلة، وقد فصل منها عدد ٢٦٦ قضية أي ما نسبته ٦١٪ في مدة لا تتجاوز ٣ أشهر، وخلال مدة ٦ أشهر تم فصل عدد ٣٥٠ قضية من اصل ٣٧٨ أي ما نسبته ٨٦٪ (تراكمي)، واما عن النسبة المتبقية ١٤٪ فقد استغرق مدة الحكم فيها بين ٦ أشهر الى سنة .

١/١/٢٠٠٨، بالإضافة إلى ٦٧٧ قضية (ما نسبته ٦٤٪) جديدة سُجّلت خلال عام ٢٠٠٨. وبالمقارنة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ لوحظ انخفاض كبير بعدد القضايا المسجلة في عام ٢٠٠٨ قدر بنسبة ٣٩٪ حيث تم تسجيل عدد ٦٧٧ قضية في عام ٢٠٠٨ بينما في عام ٢٠٠٧ فقد تم تسجيل ١١٠٨ قضايا بفارق وقدره ٤٣١ قضية. وبنهاية ٢٠٠٨ تم فصل ٦٩٤ قضية أي ما نسبته ٦٦٪ (مقارنة ب ٦٣,٧٪ في ٢٠٠٧)، وترحيل ٢٧٨ قضية (متداولة) أي ما نسبته ٢٦٪ إلى عام ٢٠٠٩ وكان عدد القضايا المعلقة ٩٠ قضية (مقارنة ب ١٤١ قضية في ٢٠٠٧) أي ما نسبته ٨٪ من إجمالي حجم العمل.

### ٢ - سرعة الفصل الشاملة:

يشير الرسم البياني إلى أن ٥٣٪ من القضايا المحكومة تم فصلها خلال مدة لا تتجاوز ٣ أشهر، كما يمكن ملاحظة أن ٢٥٪ من القضايا تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٤ إلى ٦ أشهر، و ١٣٪ تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٧ إلى ٩ أشهر، و ٥٪ فقط تم فصلها في مدة تتراوح بين ١٠ إلى ١٢ شهراً، و ٤٪ فقط تم فصلها في مدة تزيد على ١٢ شهراً .

### ٣ - معدل الفصل:

بلغ معدل الفصل ١٠٣٪ (مقارنة ب ٨٤٪ في ٢٠٠٧) في عام ٢٠٠٨ حيث تم فصل ٦٩٤ قضية مقارنة ب ٦٧٧ قضية مسجلة في ٢٠٠٨، وهذا معدل ممتاز يتجاوز المستهدف لهذا العام بنسبة وقدرها ٣٪ (المستهدف هو ١٠٠٪). وبالمقارنة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ سُجّل أيضا انخفاض في عدد القضايا المحكومة في عام ٢٠٠٨ حيث تم فصل ٦٩٤ قضية مقارنة ب ٩٢٦ قضية في عام ٢٠٠٧ أي (-٢٣٢) قضية .

### ٤ - عمر القضايا المرحلة:

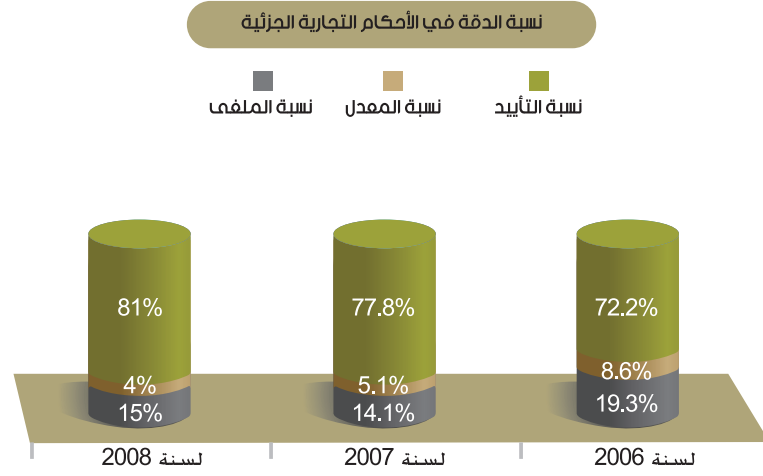
القضايا المرحلة في نهاية عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠٠٩ يبلغ عمر ٧٤٪ منها أقل من ٣٦٥ يوماً من تاريخ تسجيلها أي أنها مسجلة في عام ٢٠٠٨ وبالتحديد في الربع الرابع، وهذه النسبة ممتازة تشير إلى أن النسبة العظمى من القضايا المرحلة هي قضايا حديثة ولا يوجد تكديس بها ( تم ترحيل ٢٧٨ قضية في عام ٢٠٠٨ مقارنة ب ٣٨٥ قضية في عام ٢٠٠٧)، كما أن ٢٠٪ من القضايا المرحلة يعود تاريخ تسجيلها إلى عام ٢٠٠٧، وهناك نسبة قليلة ٦٪ (أي عدد ٨ قضايا فقط) فقط يعود تاريخ تسجيلها إلى ما قبل ٢٠٠٧.



## ٦- دقة الأحكام في القضايا التجارية الجزئية

استمر الأداء الإيجابي في عام ٢٠٠٨ مقارنة بـ ٢٠٠٧ فيما يتعلق بدقة الأحكام في القضايا التجارية الجزئية حيث ارتفعت نسبة التأييد وانخفضت نسبة التعديل مع زيادة هامشية في نسبة الإلغاء. يلاحظ ارتفاع ايجابي متواصل في نسبة تأييد الأحكام التجارية الجزئية من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٨ حيث سجلت نسبة ٧٢,٢% تأييد في عام ٢٠٠٦، ثم نسبة ٧٧,٨% في عام ٢٠٠٧، وفي عام ٢٠٠٨ سجلت هذه المحكمة نسبة قياسية في التأييد وصلت الى ٨١% أي بزيادة وقدرها ٩% على عام ٢٠٠٦، وبزيادة وقدرها ٣,٢% عن عام ٢٠٠٧.

وبالنظر إلى نسبة التعديل يلاحظ انخفاض ايجابي مستمر من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٨، حيث سجلت نسبة ٨,٦% في عام ٢٠٠٦ ثم وصلت إلى نسبة ٤% في عام ٢٠٠٨، وبالنسبة إلى معدل الإلغاء فقد سجل ارتفاع سلبي بسيط بمقدار ٠,٩% في عام ٢٠٠٨ مقارنة بالعام السابق.



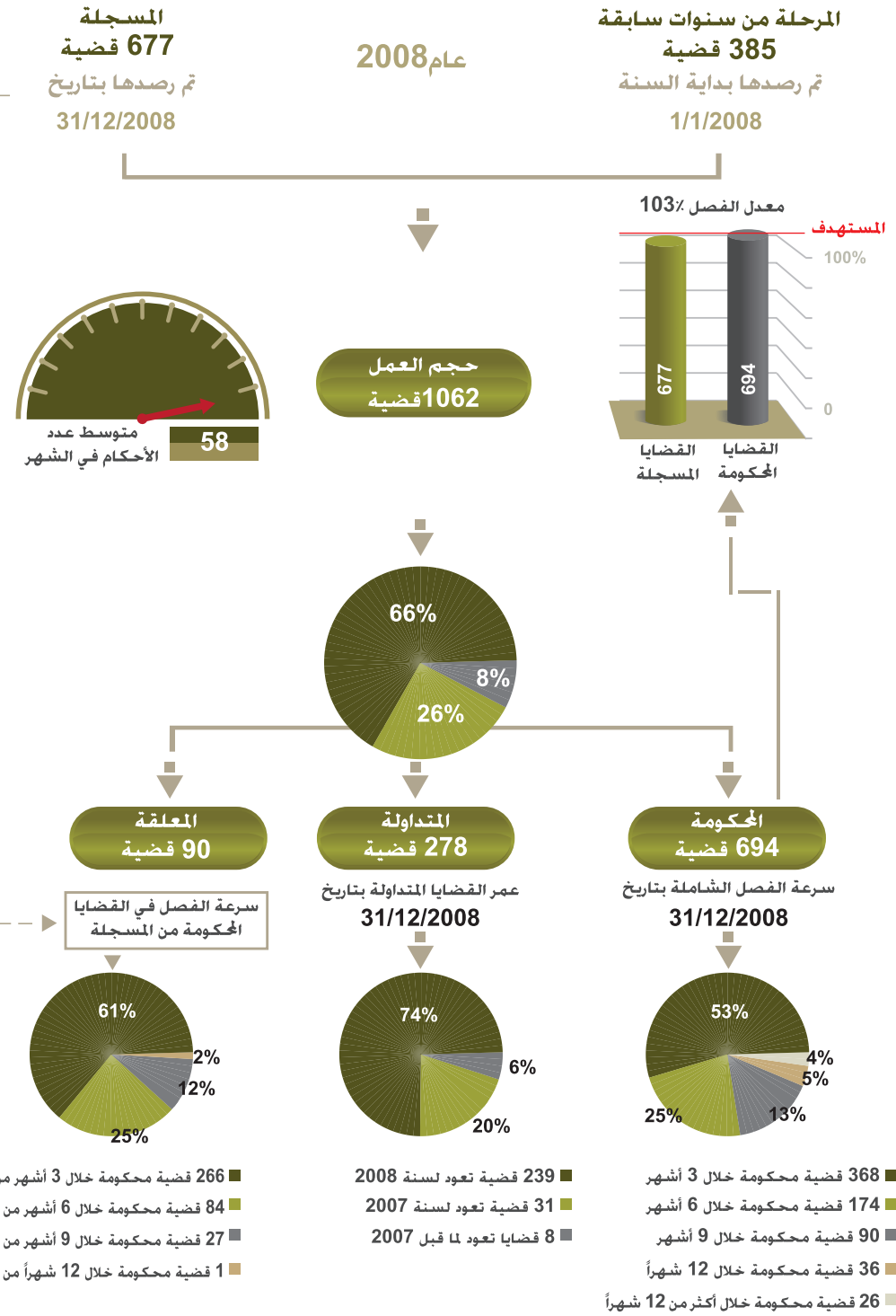
## ٢- القضايا التجارية الكلية<sup>١٢</sup>:

### ١- حجم العمل:

بلغ إجمالي حجم العمل في القضايا التجارية الكلية عام ٢٠٠٨ بـ ١٧٥٩ قضية، منها ٧٨٨ قضية (ما نسبته ٤٥%) مرحلة من سنوات سابقة تعود لسنة ٢٠٠٧ وما قبلها حيث تم رصدها بتاريخ ١/١/٢٠٠٨، بالإضافة إلى عدد ٩٧١ قضية (ما نسبته ٥٥%) جديدة سُجّلت خلال عام ٢٠٠٨.

<sup>١٢</sup>، القضايا التجارية الكلية: هي القضايا التي تتجاوز قيمة المطالبة فيها مبلغ مائة ألف درهم.

## حجم العمل في القضايا التجارية الجزئية



المسجلة ( الى انه عام ٢٠٠٨ تم فصل عدد ٣٠٢ قضية من القضايا المسجلة في نفس العام والتي بلغت ٩٧١ قضية مسجلة ، وقد فصل عدد ١٨٧ قضية من أصل ٣٠٢ قضية محكومة أي ما نسبته ٦١٪ (مقارنة ب ٥٥٪ في ٢٠٠٧) في مدة لا تتجاوز ٣ أشهر، وخلال مدة ٦ أشهر تم فصل عدد ٢٦٢ قضية من أصل ٣٠٢ أي ما نسبته ٨٦٪ (تراكمي)، واما عن النسبة المتبقية ( ١٤٪ فقط) فقد استغرق مدة الحكم فيها بين ٦ أشهر الى سنة.

وبالمقارنة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ لوحظ ارتفاع بسيط بعدد القضايا المسجلة في عام ٢٠٠٨ قدر بنسبة ٢٪ حيث تم تسجيل عدد ٩٧١ قضية في عام ٢٠٠٨ بينما في عام ٢٠٠٧ فقد تم تسجيل ٩٤٨ قضية. وبنهاية ٢٠٠٨ تم فصل ٨٦٩ قضية (مقارنة ب ٧١٤ في ٢٠٠٧) أي ما نسبته ٤٩٪، وترحيل ٨٦٢ قضية (متداولة) أي ما نسبته ٤٩٪ وكان حجم القضايا المعلقة ٢٨ قضية (مقارنة ب ١٢١ قضية في ٢٠٠٧) أي ما نسبته ٢٪ فقط من اجمالي حجم العمل.

## ٢- سرعة الفصل الشاملة:

يشير الرسم البياني إلى أن ٢٧٪ من القضايا المحكومة تم فصلها خلال مدة لا تتجاوز ٣ أشهر، كما يمكن ملاحظة أن ٢٢٪ من القضايا تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٤ إلى ٦ أشهر، و ١٥٪ تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٧ إلى ٩ أشهر، و ١٤٪ تم فصلها في مدة تتراوح بين ١٠ إلى ١٢ شهراً، و ٢٢٪ تم فصلها في مدة تزيد على ١٢ شهراً.

## ٣- معدل الفصل:

بلغ معدل الفصل ٨٩٪ في عام ٢٠٠٨ (مقارنة ب ٧٥٪ في ٢٠٠٧)، حيث تم فصل ٨٦٩ قضية مقارنة ب ٩٧١ قضية مسجلة في ٢٠٠٨، وهذا المعدل يقل عن المستهدف بما نسبته ١١٪ و جار العمل لزيادة معدلات الفصل في هذه القضايا .

وبالمقارنة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ سُجل ارتفاع ملحوظ في عدد القضايا المحكومة في عام ٢٠٠٨ حيث تم فصل ٨٦٩ قضية مقارنة ب ٧١٤ قضية في عام ٢٠٠٧ أي ارتفاع وقدره (١٥٥) قضية. وارتفع متوسط عدد الأحكام في الشهر من ٥٩ حكماً إلى ٧٢ حكماً في عام ٢٠٠٨م.

## ٤- عمر القضايا المرحلة:

القضايا المرحلة في نهاية عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠٠٩ يبلغ عمر ٧٤٪ منها أقل من ٣٦٥ يوم من تاريخ تسجيلها أي أنها مسجلة في عام ٢٠٠٨ وبالتحديد في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، وهذه النسبة جيدة تشير إلى أن النسبة العظمى من القضايا المرحلة هي قضايا حديثة ولا يوجد تكديس بها ويتوقع فصل جزء كبير منها خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩، كما أن ٢٠٪ من القضايا المرحلة يعود تاريخ تسجيلها إلى عام ٢٠٠٧، وهناك نسبة قليلة نسبياً ٦٪ يعود تاريخ تسجيلها إلى ما قبل ٢٠٠٧م.

## ٥- سرعة الفصل في القضايا المحكومة من المسجلة:

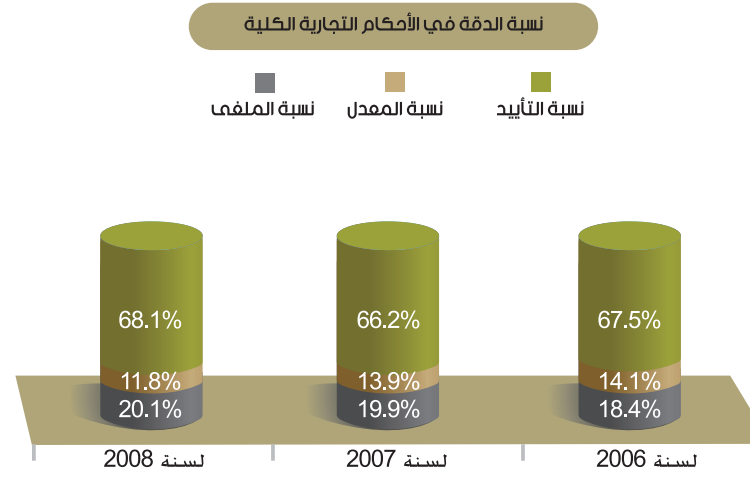
يشير الرسم البياني الخاص بسرعة الفصل في القضايا المحكومة ( من القضايا التجارية الكلية



## ٦- دقة الأحكام في القضايا التجارية الكلية

الأداء العام في عام ٢٠٠٨ مقارنة بـ ٢٠٠٧ فيما يتعلق بدقة الأحكام في القضايا التجارية الكلية كان إيجابياً مقارنة بالعام السابق ٢٠٠٧ حيث ارتفعت نسبة التأييد وانخفضت نسبة التعديل مع استقرار نسبة الإلغاء.

يلاحظ من الرسم البياني ارتفاع ايجابي في نسبة تأييد الأحكام في ٢٠٠٨ بنسبة ١,٩% في الأحكام التجارية الكلية، وانخفاض ايجابي نسبة التعديل في ٢٠٠٨ بمقدار ٢,١% مع ثبات معدل الإلغاء مقارنة بعام ٢٠٠٧.



## د- المحكمة العمالية الابتدائية

### ١. القضايا العمالية الجزئية<sup>١٣</sup>:

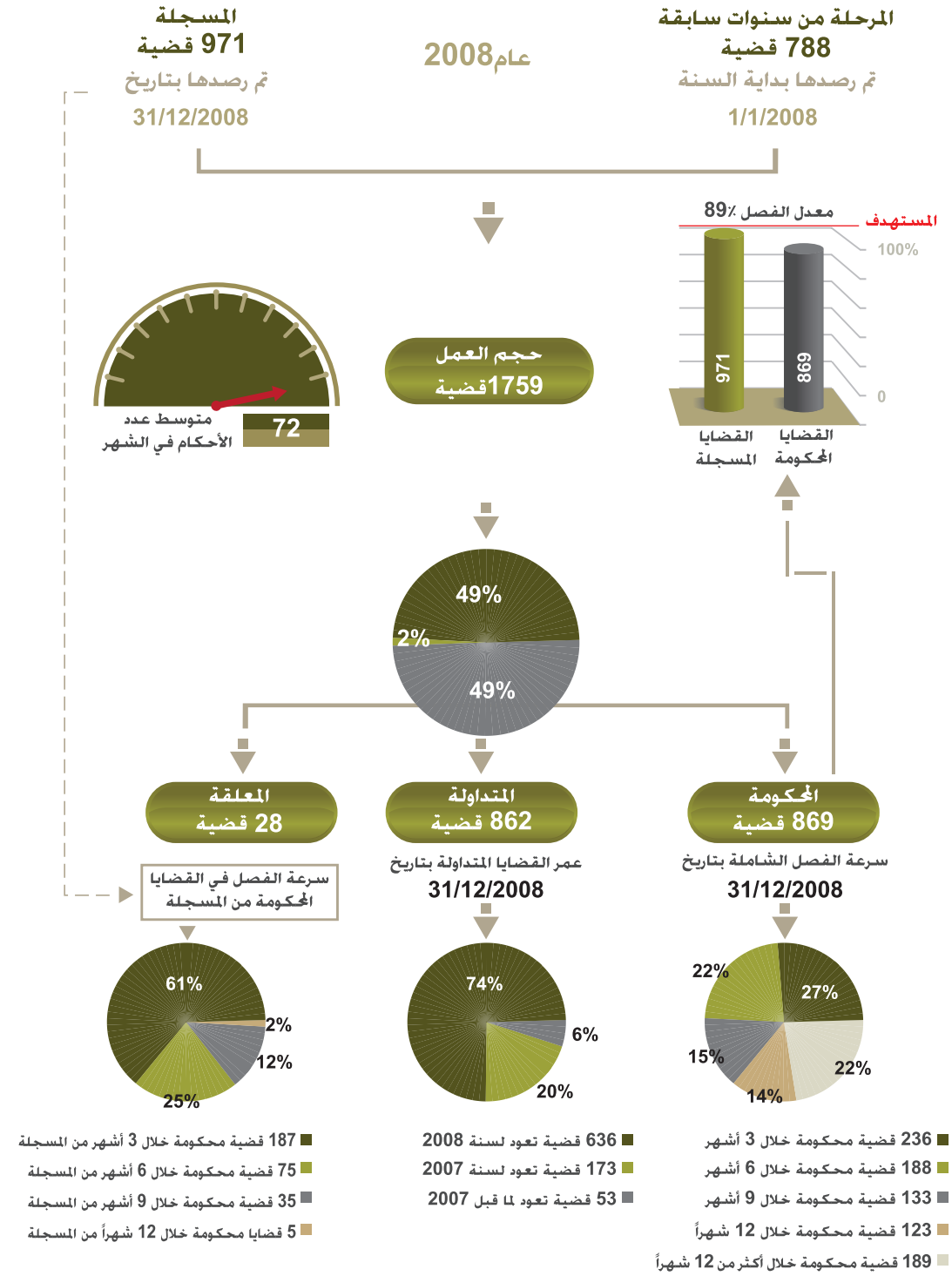
#### ١- حجم العمل:

بلغ إجمالي حجم العمل في المحكمة العمالية الجزئية عام ٢٠٠٨ بـ ٢٣٣٤ قضية، منها ٣١٧ قضية (ما نسبته ١٤%) مرحلة من سنوات سابقة تعود لسنة ٢٠٠٧ وما قبلها حيث تم رصدها بتاريخ ١/١/٢٠٠٨، بالإضافة إلى ٢٠١٧ قضية (ما نسبته ٨٦%) جديدة سُجّلت خلال عام ٢٠٠٨.

وبالمقارنة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ لوحظ ارتفاع بعدد القضايا المسجلة في عام ٢٠٠٨ بنسبة ٤٩% حيث

١٣، القضايا العمالية الجزئية: هي القضايا التي لا تتجاوز قيمة المطالبة فيها مبلغ مائة ألف درهم.

## حجم العمل في القضايا التجارية الكلية



المسجلة) الى انه عام ٢٠٠٨ تم فصل ١٦٣٩ قضية من القضايا المسجلة في نفس العام والتي بلغت ٢٠١٧ قضية مسجلة في ٢٠٠٨، وقد فصل ١٦٠٧ قضايا من أصل ١٦٣٩ قضية محكمة أي ما نسبته ٩٨٪ (مقارنة ب ٩١,٧٪ في ٢٠٠٧)، في مدة لا تتجاوز ٣ أشهر، وخلال مدة من ٤ الى ٦ أشهر تم فصل ٢٨ قضية أي ما نسبته ١,٧٠٪، واما عن النسبة المتبقية ٠,٣٠٪ (٤ قضايا فقط) فقد استغرق مدة الحكم فيها بين ٧ الى ٩ أشهر.

تم تسجيل ٢٠١٧ في عام ٢٠٠٨ بينما في عام ٢٠٠٧ فقد تم تسجيل ١٣٥٨ قضية عمالية جزئية. وبنهاية ٢٠٠٨ تم فصل ١٩٢٧ قضية (مقارنة ب ١٣٩٥ قضية في ٢٠٠٧)، أي ما نسبته ٨٢٪، وترحيل ٣٠١ قضية (متداولة) أي ما نسبته ١٣٪، وكان حجم القضايا المعلقة ١٠٦ قضية أي ما نسبته ٥٪ من إجمالي حجم العمل .

## ٢- سرعة الفصل الشاملة:

يشير الرسم البياني إلى أن ٩٤٪ (مقارنة ب ٧٥٪ في ٢٠٠٧)، من القضايا المحكومة تم فصلها خلال مدة لا تتجاوز ٣ أشهر، و يعد هذا الانجاز انعكاساً لاهتمام الدولة بحقوق العمال وسرعة الفصل في قضاياهم . كما يمكن ملاحظة أن ٤٪ من القضايا تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٤ إلى ٦ أشهر، و ١,٥٠٪ فقط تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٧ إلى ١٢ شهر، و ٥٠٪ فقط تم فصلها في مدة تزيد على ١٢ شهراً ( أي عدد ٦ قضايا فقط) .

## ٣- معدل الفصل:

يلاحظ أن معدل الفصل في القضايا المحكومة قد وصل إلى نسبة ٩٦٪ حيث تم فصل ١٩٢٧ قضية من ٢٠١٧ قضية مسجلة في ٢٠٠٨، وهذا يعد أداء متميزاً حيث يشير إلى سرعة إجراءات إصدار الأحكام أولاً بأول مما ينعكس إيجاباً على عدم تكديس القضايا وهو ما ينطق جلياً في نتائج المؤشر التالي الذي يشخص عمر القضايا العمالية المتداولة. وبالمقارنة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٧ ارتفع عدد القضايا المحكومة في عام ٢٠٠٨ حيث تم فصل ١٩٢٧ قضية مقارنة ب ١٣٩٥ قضية في عام ٢٠٠٧ أي بزيادة وقدرها ٥٣٢ قضية .

## ٤- عمر القضايا المرحلة:

القضايا المرحلة في نهاية عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠٠٩ يبلغ عمر ٩٩٪ منها أقل من ٣٦٥ يوم من تاريخ تسجيلها أي أنها مسجلة في عام ٢٠٠٨ وبالتحديد الربع الرابع من عام ٢٠٠٨ ويتوقع فصلها خلال الربع الاول من عام ٢٠٠٩، وهذه النسبة جيدة جداً وتشير إلى أن النسبة العظمى من القضايا المرحلة هي قضايا حديثة ولا يوجد تكديس بها، كما أن ١٪ من القضايا (قضية واحدة فقط) المرحلة يعود تاريخ تسجيلها إلى ما قبل عام ٢٠٠٧.

## ٥- سرعة الفصل في القضايا المحكومة من المسجلة:

يشير الرسم البياني الخاص بسرعة الفصل في القضايا المحكومة ( من القضايا العمالية الجزئية



حجم العمل في القضايا العمالية الجزئية

٢- القضايا العمالية الكلية<sup>١٤</sup>:

١- حجم العمل:

بلغ إجمالي حجم العمل في المحكمة العمالية الكلية عام ٢٠٠٨ ب ٥١٩ قضية، منها ٧٣ قضية أي ما نسبته ١٤% (مقارنة ب ٣٠% في ٢٠٠٧) مرحلة من سنوات سابقة تعود لسنة ٢٠٠٧ وما قبلها حيث تم رصدها بتاريخ ٢٠٠٨/١/١، بالإضافة إلى ٤٤٦ قضية (أي ما نسبته ٨٦%) جديدة سُجلت خلال عام ٢٠٠٨. وبالمقارنة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ لوحظ ارتفاع بعدد القضايا المسجلة في عام ٢٠٠٨ بنسبة ٤٤% حيث تم تسجيل ٤٤٦ في عام ٢٠٠٨ بينما في عام ٢٠٠٧ فقد تم تسجيل ٣١٠ قضية عمالية كلية. وبنهاية ٢٠٠٨ تم فصل ٣١٣ قضية أي ما نسبته ٦٠%، وترحيل ١٩١ قضية (متداولة) أي ما نسبته ٣٧% إلى عام ٢٠٠٩ وكان حجم القضايا المعلقة ١٥ قضية أي ما نسبته ٣% من إجمالي حجم العمل.

٢- سرعة الفصل الشاملة:

يشير الرسم البياني إلى أن ٧٣% (مقارنة ب ٦٠% في ٢٠٠٧) من القضايا المحكومة تم فصلها خلال مدة لا تتجاوز ٣ أشهر، كما يمكن ملاحظة أن ١٥% من القضايا تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٤ إلى ٦ أشهر، و ٧% تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٧ إلى ٩ أشهر، و ٣% فقط تم فصلها في مدة تتراوح بين ١٠ إلى ١٢ شهر، و ٢% فقط تم فصلها في مدة تزيد على ١٢ شهراً.

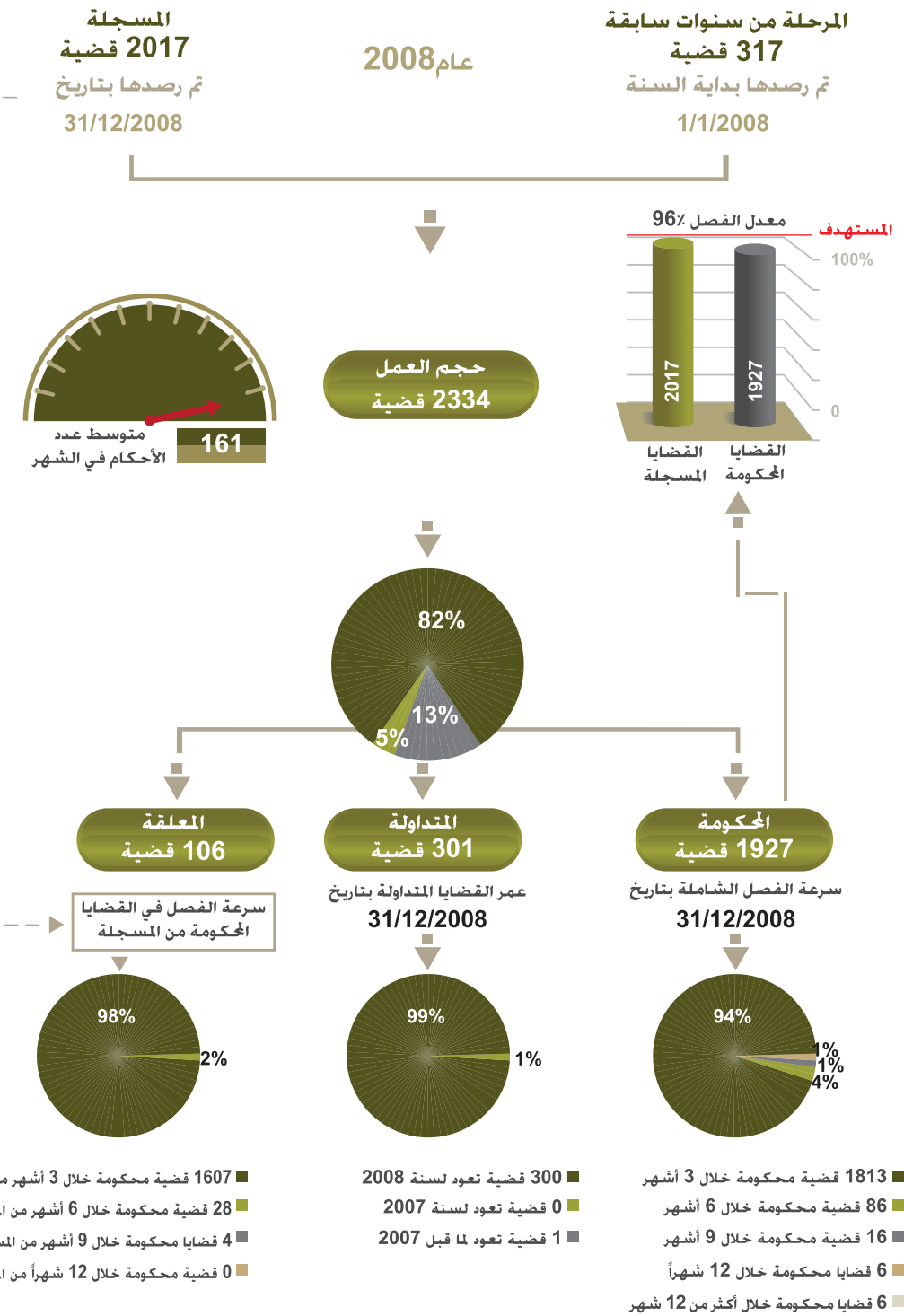
٣- معدل الفصل:

يلاحظ من خلال الرسم البياني أن معدل الفصل في القضايا المحكومة قد حقق نسبة فصل و وصلت إلى ٧٠% حيث تم فصل ٣١٣ قضية مقارنة ٤٤٦ قضية مسجلة في ٢٠٠٨، ونتيجة هذا المعدل تعتبر طبيعية في المحاكم المتميزة حيث الاحكام في غالبيتها تكون في القضايا المسجلة في نفس السنة لعدم وجود كم من القضايا المرحلة من سنوات سابقة.

٤- عمر القضايا المرحلة:

القضايا المرحلة في نهاية عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠٠٩ يبلغ عمر ٩٦% منها أقل من ٣٦٥ يوماً من تاريخ تسجيلها أي أنها مسجلة في عام ٢٠٠٨ وبالتحديد الربع الرابع من عام ٢٠٠٨ ويتوقع فصلها خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٩، وهذه النسبة ممتازة تشير إلى أن النسبة العظمى من القضايا المرحلة هي قضايا حديثة ولا يوجد تكديس بها، كما أن ٣% (عدد ٦ قضية فقط) فقط من القضايا المرحلة يعود تاريخ تسجيلها إلى عام ٢٠٠٧، ويلاحظ وجود قضية واحدة عمرها يزيد على سنتين.

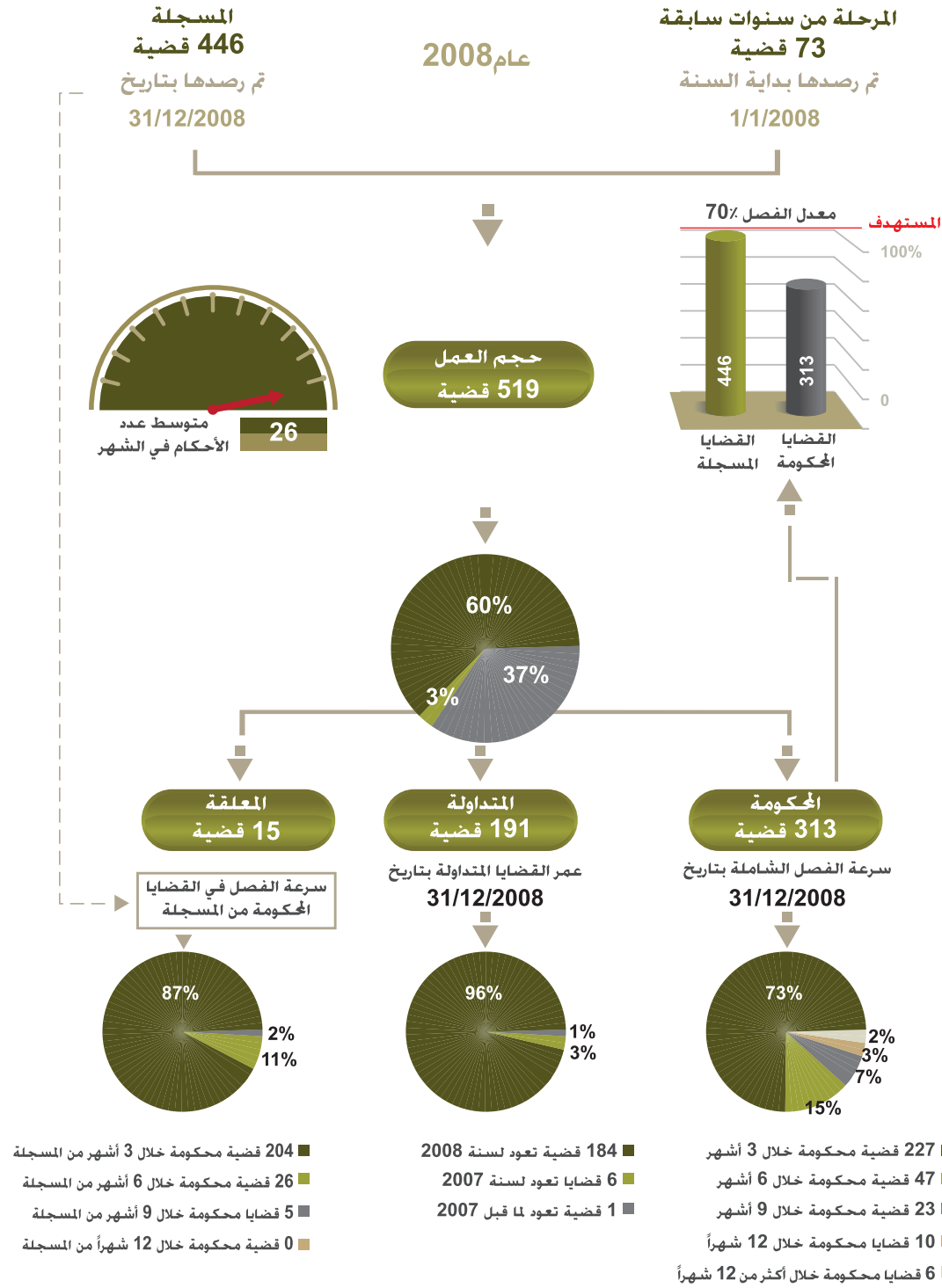
١٤، القضايا العمالية الكلية: هي القضايا التي تجاوز قيمة المطالبة فيها مبلغ مائة ألف درهم.



## 5- سرعة الفصل في القضايا المحكومة من المسجلة - العمالية الكلية

يشير الرسم البياني الخاص بسرعة الفصل في القضايا المحكومة ( من القضايا العمالية الكلية المسجلة ) الى انه عام 2008 تم فصل 235 قضية من القضايا المسجلة في نفس العام والتي بلغت 446 قضية مسجلة، وقد فصل 204 قضايا من أصل 235 قضية محكومة أي ما نسبته 87% (مقارنة بـ 82,7% في 2007)، في مدة لا تتجاوز 3 أشهر، وخلال مدة 6 أشهر تم فصل 230 قضية ما نسبته 98% (تراكمي)، وأما عن النسبة المتبقية ( 2% فقط) فقد استغرق مدة الحكم فيها بين 7 أشهر الى 9 أشهر، ويلاحظ عدم وجود قضايا تزيد مدة الفصل فيها أكثر على 9 أشهر.

### حجم العمل في القضايا العمالية الكلية



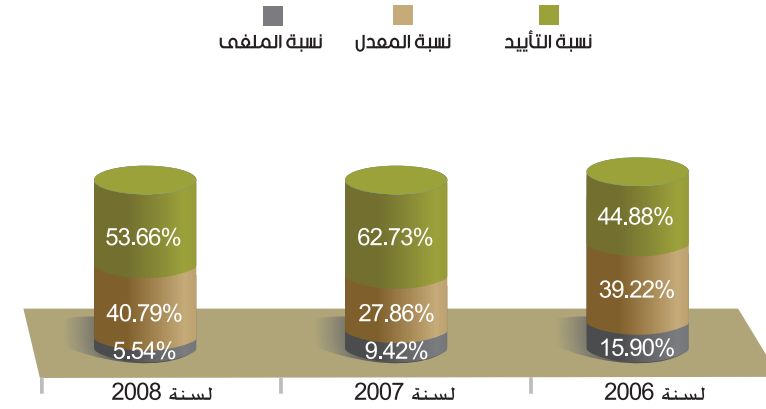
### ٣. دقة الأحكام في القضايا العمالية ( الجزئية والكلية ) :

الأداء العام في عام ٢٠٠٨ مقارنة بـ ٢٠٠٧ فيما يتعلق بدقة الأحكام في القضايا العمالية يشير إلى انخفاض سلبي في نسبة التأييد وارتفاع سلبي في نسبة التعديل وانخفاض ايجابي ملحوظ في نسبة الإلغاء .

يلاحظ من الرسم البياني انخفاض سلبي بمقدار ٩,٠٧٪ في نسبة التأييد في الأحكام العمالية بالمحكمة الابتدائية في عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٧ .

وبالنظر إلى نسبة التعديل في ٢٠٠٨ يلاحظ ارتفاع سلبي بمقدار ١٢,٩٣٪ في نسبة التعديل لتصل إلى ٤٠,٧٩٪ مقارنة بعام ٢٠٠٧. وبالنسبة إلى معدل الإلغاء يتضح انخفاض ايجابي مستمر من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٨ لتصل إلى ٥,٥٤٪ بانخفاض وقدره ٣,٨٨٪ عن عام ٢٠٠٧ .

نسبة دقة الأحكام في القضايا العمالية



### ٤. التسويات والصلح في القضايا العمالية

حققت تجربة تطبيق قاضي التحضير نتائج لافتة فقد حققت دعاوى الصلح نسباً مرتفعة مقارنة بالسابق حيث تم الفصل في (٩٣٢) دعوى عمالية بعد التطبيق في شهر مارس وحتى نهاية ديسمبر ٢٠٠٨ في حين أن في السابق في عام ٢٠٠٧ عن ذات المدة تم الفصل في (٢١) دعوى فقط، وقد قل عدد تداول الدعاوى حيث حققت التجربة في عام ٢٠٠٨ معدل زمن نظر الدعاوى في أسبوع نسبة (٤٥,٨٢٪) في القضايا العمالية الجزئية مقارنة بـ ١٣,٦٧٪ في عام ٢٠٠٧ وأما عن أثر التجربة في القضايا العمالية الكلية فقد حققت معدل زمن نظر الدعاوى خلال أسبوع نسبة ٢٩,٤٤٪ في عام ٢٠٠٨ مقارنة بـ ٦,٤٤٪ في عام ٢٠٠٧ .

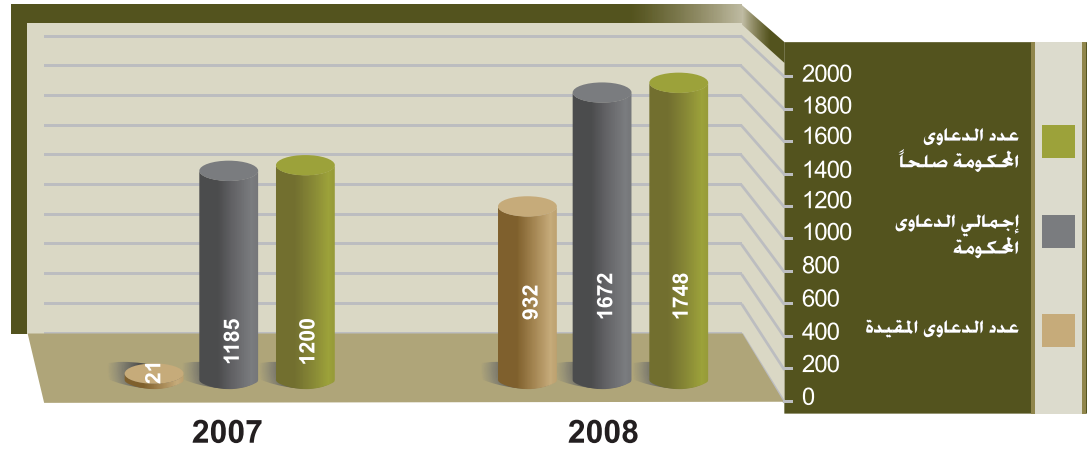
وفرت التجربة على حكومة دبي ملايين الدراهم لتخصيص بناء مستقل للمحكمة العمالية أجيوز واقر إنشاؤه من قبل محاكم دبي، وفي ظل وجود التجربة تم توفير موارد مادية على محاكم دبي حيث أن من أهم متطلبات نجاحها توفير البيئة المكانية المناسبة لاستيعاب الأطراف وتهيئتهم للصلح بعيداً تماماً عن قاعات المحاكمة وغرف المداولة فجااء إيجاد البديل المناسب وهو عقد الصلح في مكاتب القضاة بدلا من قاعات المحاكمة، وتم توفير برنامج الكتروني لحساب المستحقات العمالية بسواعد وإمكانات احد القضاة مما وفر قيمة شراء الدائرة له، ومجهود إعداده، كما استثمرت فائدته لدى الدوائر العمالية الأخرى التي لم يتحقق الصلح فيها مما وفر على القضاة عناء احتساب المستحقات العمالية الذي قد تشوبه نواقص، وبالمقابل تم توفير موارد بشرية من أعداد القضاة وأمناء السر يصل عددهم إلى عشرة أفراد في ظل ظروف التعامل مع الدعاوى على النحو السابق أو المتعارف عليه.

كما وفرت التجربة جهداً على مراسلي دائرة المحاكم من الانتقال المتكرر وشبه الدائم لوزارة العمل حيث لم يعد هناك أية دواع لتوفير وثائق من الوزارة كما في السابق، تحقق الاستفادة غير المتوقعة لدى المتخصصين حيث ان الصلح وفر عليهم المصروفات وبدلات الانتقال أثناء مراجعة المحاكم أو الدفع لموكليين للدفاع عنهم وعناء الانتظار لصدور الحكم.

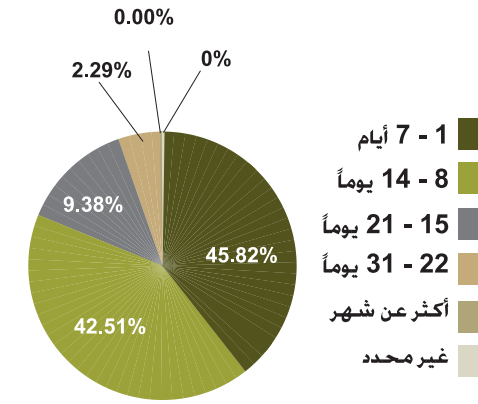
قدمت التجربة حافزاً ايجابياً للقاضي وانجازاً مثمراً في كل نتائجها، ففي حال الصلح وفرت على القاضي مجهوداً مطولاً للدراسة وكتابة الأحكام حيث استثمر هذا المجهود في القضايا الأكثر صعوبة وتعقيداً، وفي حال عدم الصلح فإن القاضي الذي أحيل له ملف الدعوى سيحكم من واقع ملف اكتملت وثائقه ومعطياته فقد تم تجهيزه وإعداده مسبقاً من قبل قاض سابق، وقد امتد اثر التجربة الى محكمة الاستئناف حيث ان تحقق الصلح خفض نسبة القضايا العمالية المستأنفة، لذلك فقد وصل عدد الدعاوى المستأنفة بعد التطبيق من شهر مارس وحتى نهاية ديسمبر ٢٠٠٨ (٧٧٢) دعوى، في حين أن في العام السابق (٢٠٠٧) بلغ عددها (١٠٦٣) دعوى عن ذات المدة، وهو ما وفر على محكمة الاستئناف زيادة عدد القضاة واستغلال القضاة الحاليين وعددهم ٣ قضاة للعمل في دوائر مدنية أخرى.



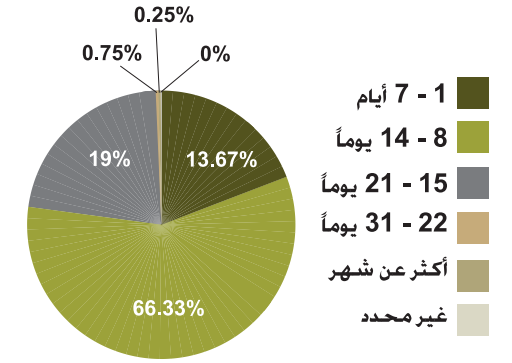
بيان بالدعاوى العمالية الحكومية صلحاً  
من الفترة من 1 / 3 إلى 31 / 12 (2007 - 2008)



مؤشر زمن الإنتظار للجلسة الأولى  
في القضايا العمالية الجزئية  
من الفترة 2008 / 3 / 1 إلى 2008 / 12 / 31



مؤشر زمن الإنتظار للجلسة الأولى  
في القضايا العمالية الجزئية  
من الفترة 2007 / 3 / 1 إلى 2007 / 12 / 31



خلقت التجربة بيئة تنافسية بناءة تمثلت بعقد جلسات نقاشية يعرض فيها أسلوب القضاة الأكثر انجازاً للصلح لإمكانية استفادة وتحفيز قضاة الصلح الآخرين، كما طالب القضاة رئيس المحكمة العمالية بعقد جلسات قاضي التحضير بمعدل خمس جلسات بدلاً من أربع جلسات.

## ٥- المحكمة العقارية الابتدائية

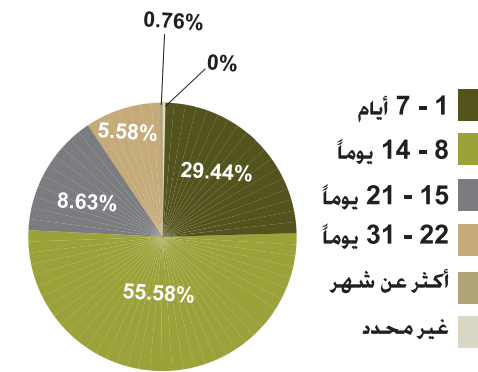
### ١. القضايا العقارية الجزئية<sup>١٥</sup>:

#### ١- حجم العمل:

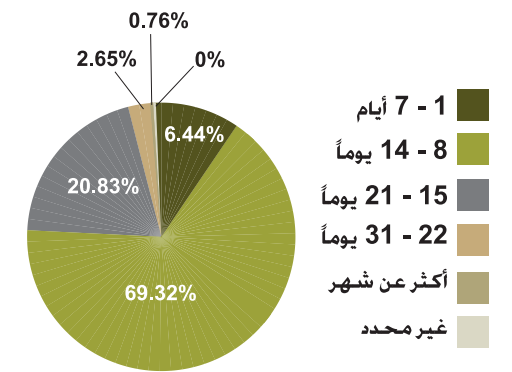
بلغ إجمالي حجم العمل في المحكمة العقارية الجزئية عام ٢٠٠٨ بـ ١٢ قضية، لا يوجد قضايا مرحلة من سنوات سابقة حيث تم تأسيس هذه المحكمة المختصة خلال هذا العام ٢٠٠٨. وبنهاية ٢٠٠٨ تم فصل ٥ قضايا أي ما نسبته ٤٢٪، وترحيل ٧ قضايا (متداولة) أي ما نسبته ٥٨٪ الى عام ٢٠٠٩م.

<sup>١٥</sup>، القضايا العقارية الجزئية: هي القضايا التي لا تتجاوز قيمة المطالبة فيها مبلغ مائة ألف درهم.

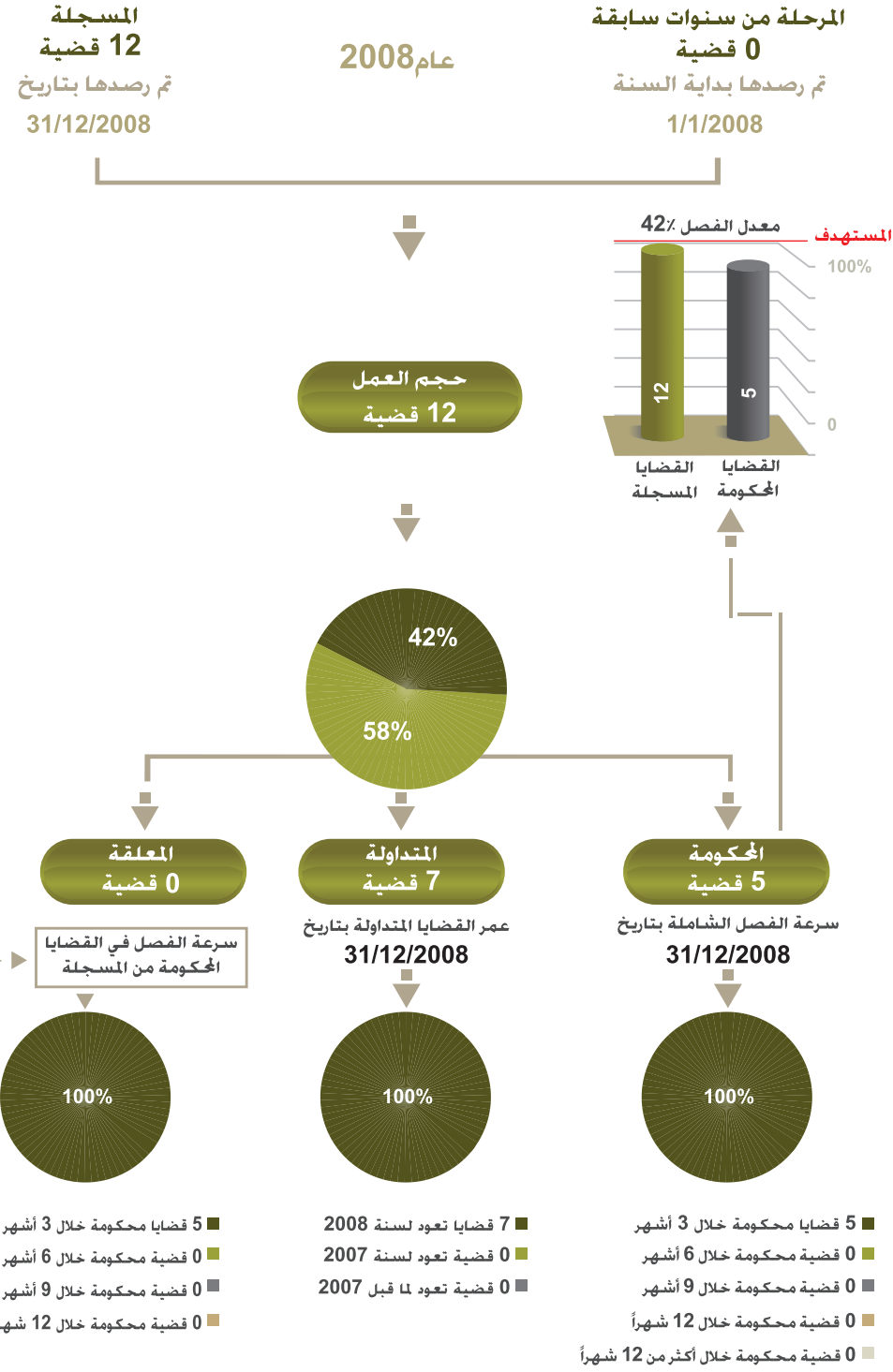
مؤشر زمن الإنتظار للجلسة الأولى  
في القضايا العمالية الكلية  
من الفترة 2008 / 3 / 1 إلى 2008 / 12 / 31



مؤشر زمن الإنتظار للجلسة الأولى  
في القضايا العمالية الكلية  
من الفترة 2007 / 3 / 1 إلى 2007 / 12 / 31



حجم العمل في القضايا العقارية الجزئية



٢- سرعة الفصل الشاملة:

يشير الرسم البياني إلى أن ١٠٠٪ من القضايا المحكومة تم فصلها خلال مدة لا تتجاوز ٣ أشهر.

٣- معدل الفصل:

يلاحظ أن معدل الفصل في القضايا المحكومة قد وصل إلى نسبة ٤٢٪ حيث تم فصل ٥ قضايا مقارنة بالقضايا المسجلة ١٢ المسجلة هذا العام ٢٠٠٨، وهي نسبة معقولة نظراً لحدوث هذه المحكمة والتي تأسست في الثلث الأخير من هذا العام.

٣- عمر القضايا المرحلة:

القضايا المرحلة في نهاية عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠٠٩ كلها أقل من ٣٦٥ يوماً من تاريخ تسجيلها أي أنها مسجلة في عام ٢٠٠٨ وبالتحديد في الثلث الأخير من عام ٢٠٠٨م.

٤- سرعة الفصل في القضايا المحكومة من المسجلة:

يشير الرسم البياني الخاص بسرعة الفصل في القضايا المحكومة ( من القضايا العقارية الجزئية المسجلة) الى انه عام ٢٠٠٨ تم فصل ٥ قضايا من القضايا المسجلة في نفس العام والتي بلغت ١٢ قضية مسجلة ، وقد فصل جميع القضايا الخمس في مدة لا تتجاوز ٣ أشهر.

## ٢. القضايا العقارية الكلية<sup>١٦</sup>:

### ١- حجم العمل:

بلغ إجمالي حجم العمل في المحكمة العقارية الكلية عام ٢٠٠٨ بـ ١٣٧ قضية، وكلها قضايا جديدة سجلت هذا العام ولا يوجد قضايا مرحلة من سنوات سابقة لنفس الاسباب الموضحة في القضايا العقارية الجزئية. وبنهاية ٢٠٠٨ تم فصل ٢٠ قضية أي ما نسبته ١٥٪، وترحيل ١١٢ قضية (متداولة) أي ما نسبته ٨١٪ إلى عام ٢٠٠٩ وكان حجم القضايا المعلقة ٥ قضايا أي ما نسبته ٤٪ من إجمالي حجم العمل.

### ٢- سرعة الفصل الشاملة:

يشير الرسم البياني إلى أن ٩٥٪ من القضايا المحكومة تم فصلها خلال مدة لا تتجاوز ٣ أشهر، كما يمكن ملاحظة أن ٥٪ من القضايا تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٤ إلى ٦ أشهر.

### ٣- معدل الفصل:

يلاحظ من خلال الرسم البياني أن معدل الفصل في القضايا المحكومة قد حقق نسبة ١٥٪ حيث تم فصل ٢٠ قضية مقارنة بـ ١٣٧ قضايا مسجلة في ٢٠٠٨. وهي نسبة متدنية نظراً لحدثة هذه المحكمة وطبيعة القضايا المسجلة بها.

### ٤- عمر القضايا المرحلة:

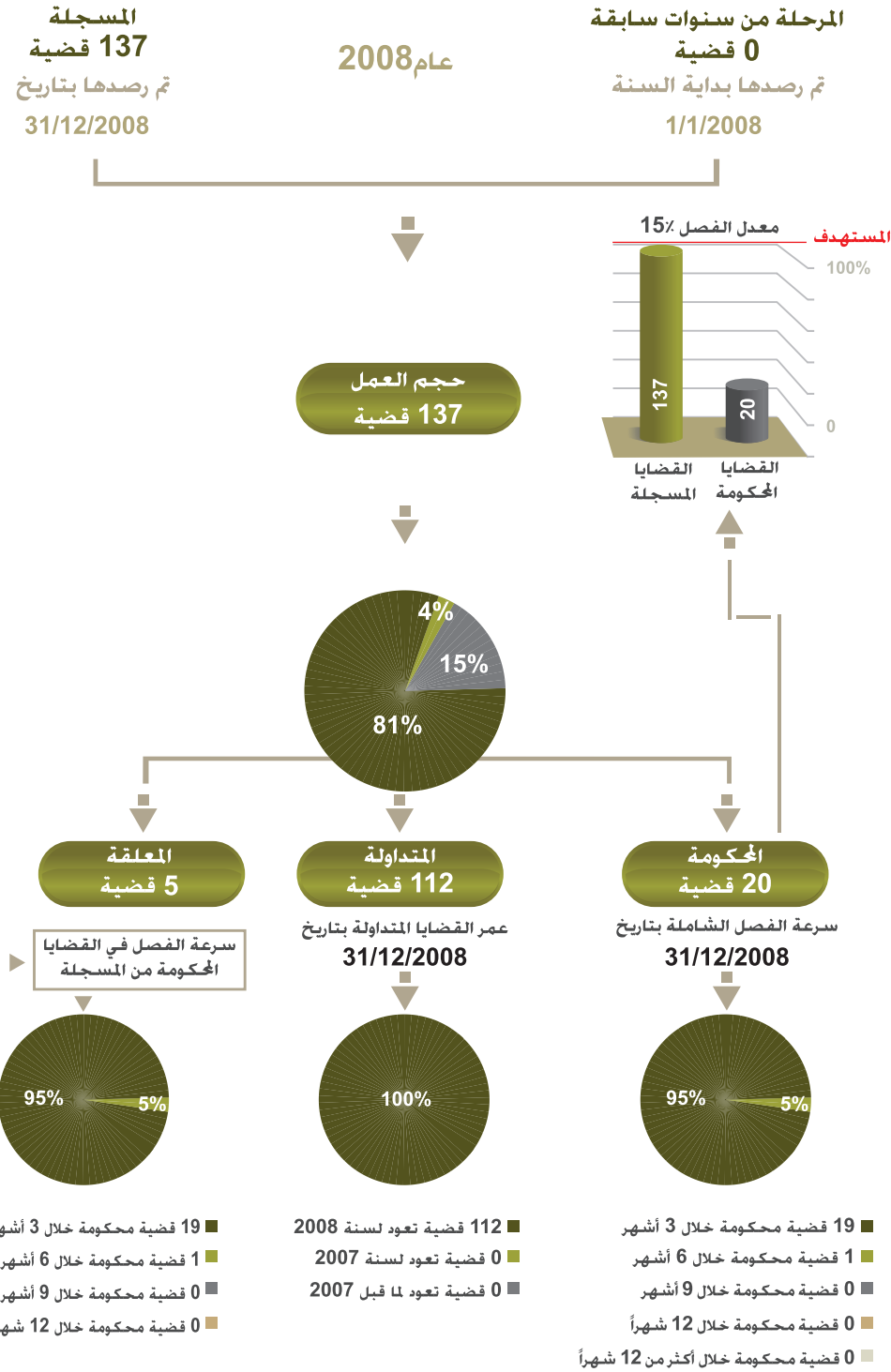
القضايا المرحلة في نهاية عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠٠٩ كلها أقل من ٣٦٥ يوماً من تاريخ تسجيلها أي أنها مسجلة في عام ٢٠٠٨.

### ٥- سرعة الفصل في القضايا المحكومة من المسجلة - العقارية الكلية

يشير الرسم البياني الخاص بسرعة الفصل في القضايا المحكومة ( من القضايا العقارية الكلية المسجلة) الى انه في عام ٢٠٠٨ تم فصل ٢٠ قضية من القضايا المسجلة في نفس العام والتي بلغت ١٣٧ قضية مسجلة، وقد فصل ١٩ قضية من أصل ٢٠ قضية محكومة أي ما نسبته ٩٥٪ في مدة لا تتجاوز ٣ أشهر، وخلال مدة ٦ أشهر تم فصل القضية المتبقية والتي تمثل النسبة المتبقية ٥٪.

<sup>١٦</sup>القضايا العقارية الكلية: هي القضايا التي تجاوز قيمة المطالبة فيها مبلغ مائة ألف درهم.

### حجم العمل في القضايا العقارية الكلية





#### ٤ - عمر القضايا المرحلة:

القضايا المرحلة في نهاية عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠٠٩ يبلغ عمر ٧٥ ٪ منها أقل من ٣٦٥ يوماً من تاريخ تسجيلها أي أنها مسجلة في عام ٢٠٠٨، وهذه النسبة جيدة تشير إلى أن النسبة العظمى من القضايا المرحلة هي قضايا حديثة ولا يوجد تكديس بها، كما أن ٥ ٪ من القضايا المرحلة يعود تاريخ تسجيلها إلى عام ٢٠٠٧، وهناك نسبة ٢٠ ٪ يعود تاريخ تسجيلها إلى ما قبل ٢٠٠٧.

#### ٥ - سرعة الفصل في القضايا المحكومة من المسجلة - أحوال نفس مسلمين

يشير الرسم البياني الخاص بسرعة الفصل في القضايا المحكومة ( من أحوال نفس مسلمين المسجلة ) الى انه في عام ٢٠٠٨م، تم فصل عدد ٦٨٣ قضية من القضايا المسجلة في نفس العام والتي بلغت ١٣٥٣ قضية مسجلة، وقد فصل عدد ٥٦٦ قضية من أصل ٦٨٣ قضية محكومة أي ما نسبته ٨٣ ٪ في مدة لا تتجاوز ٣ أشهر، وخلال مدة ٦ أشهر تم فصل عدد ٦٥٧ قضية من اصل ٦٨٣ أي ما نسبته ٩٦ ٪ (تراكمي)، واما عن النسبة المتبقية ( ٤ ٪ فقط) فقد استغرق مدة الحكم فيها بين ٧ أشهر الى سنة .

#### ٥ - محكمة الأحوال الشخصية

##### ١. قضايا أحوال نفس مسلمين<sup>١٧</sup>

#### ١ - حجم العمل:

بلغ إجمالي حجم العمل في قضايا أحوال نفس مسلمين عام ٢٠٠٨ بـ ١٧٣٧ قضية، منها ٣٨٤ قضية ( ما نسبته ٢٢ ٪) مرحلة من سنوات سابقة تعود لسنة ٢٠٠٧ وما قبلها حيث تم رصدها بتاريخ ٢٠٠٨/١/١، بالإضافة إلى عدد ١٣٥٣ ( ما نسبته ٧٨ ٪) قضية جديدة سُجلت خلال عام ٢٠٠٨. وبالمقارنة بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٧ لوحظ ارتفاع بعدد القضايا المسجلة في عام ٢٠٠٨ قُدر بنسبة ١١ ٪ حيث تم تسجيل عدد ١٣٥٣ قضية في عام ٢٠٠٨ بينما في عام ٢٠٠٧ فقد تم تسجيل ١٢٢١ قضية. وبنهاية ٢٠٠٨ تم فصل ٩٦٩ قضية أي ما نسبته ٥٦ ٪، وترحيل ٥٥٤ قضية (متداولة) أي ما نسبته ٣٢ ٪ إلى ٢٠٠٩ وكان عدد القضايا المعلقة ٢١٤ قضية أي ما نسبته ١٢ ٪ من إجمالي حجم العمل .

#### ٢ - سرعة الفصل الشاملة:

يشير الرسم البياني إلى أن ٦٧ ٪ من القضايا المحكومة تم فصلها خلال مدة لا تتجاوز ٣ أشهر، كما يمكن ملاحظة أن ١٩ ٪ من القضايا تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٤ إلى ٦ أشهر، و٨ ٪ فقط تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٧ إلى ٩ أشهر، و ٣ ٪ فقط تم فصلها في مدة تتراوح بين ١٠ إلى ١٢ شهر، و ٣ ٪ فقط تم فصلها في مدة تزيد على ١٢ شهراً .

#### ٣ - معدل الفصل:

بلغ معدل الفصل ٧٢ ٪ في عام ٢٠٠٨ حيث تم فصل ٩٦٩ قضية مقارنة بـ ١٣٥٣ قضية مسجلة في ٢٠٠٨، وهذا المعدل يقل عن المستهدف بما نسبته ٢٨ ٪ و جار العمل لزيادة معدلات الفصل في هذه القضايا. وبالمقارنة بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٧ سُجل ارتفاع بسيط في عدد القضايا المحكومة في عام ٢٠٠٨ حيث تم فصل ٩٦٩ قضية مقارنة بـ ٩١٥ قضية في عام ٢٠٠٧ أي بزيادة وقدرها (٥٤) قضية. ارتفع متوسط عدد الأحكام في الشهر في ٢٠٠٨ إلى ٨١ قضية مقارنة بـ ٧٦ قضية في عام ٢٠٠٧.

<sup>١٧</sup>، قضايا أحوال نفس مسلمين: هي نوع من أنواع القضايا الشرعية وتتمتع بالقضايا الأسرية للمسلمين.

حجم العمل في قضايا أحوال نفس مسلمين

٢. قضايا أحوال نفس غير المسلمين: ١٨:

١ - حجم العمل:

بلغ إجمالي حجم العمل في قضايا أحوال نفس غير المسلمين عام ٢٠٠٨ بـ ١٩٩ قضية، منها ٣٤ قضية (ما نسبته ١٧%) مرحلة من سنوات سابقة تعود لسنة ٢٠٠٧ وما قبلها حيث تم رصدها بتاريخ ٢٠٠٨/١/١، بالإضافة إلى عدد ١٦٥ قضية (ما نسبته ٨٣%) جديدة سُجّلت خلال عام ٢٠٠٨. وبالمقارنة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ لوحظ ارتفاع بعدد القضايا المسجلة في عام ٢٠٠٨ قدر بنسبة ٣٣% حيث تم تسجيل عدد ١٦٥ في عام ٢٠٠٨ بينما في عام ٢٠٠٧ فقد تم تسجيل ١٢٤ قضية. وبنهاية ٢٠٠٨ تم فصل ١٣٣ قضية أي ما نسبته ٦٧%، وترحيل ٥٦ قضية (متداولة) أي ما نسبته ٢٨% وكان حجم القضايا المعلقة ١٠ قضايا أي ما نسبته ٥% فقط من إجمالي حجم العمل.

٢ - سرعة الفصل الشاملة:

يشير الرسم البياني إلى أن ٦٧% من القضايا المحكومة تم فصلها خلال مدة لا تتجاوز ٣ أشهر، كما يمكن ملاحظة أن ٢٠% من القضايا تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٤ إلى ٦ أشهر، و٧% تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٧ إلى ٩ أشهر، و ٣% فقط تم فصلها في مدة تتراوح بين ١٠ إلى ١٢ شهر، و ٣% فقط تم فصلها في مدة تزيد على ١٢ شهراً.

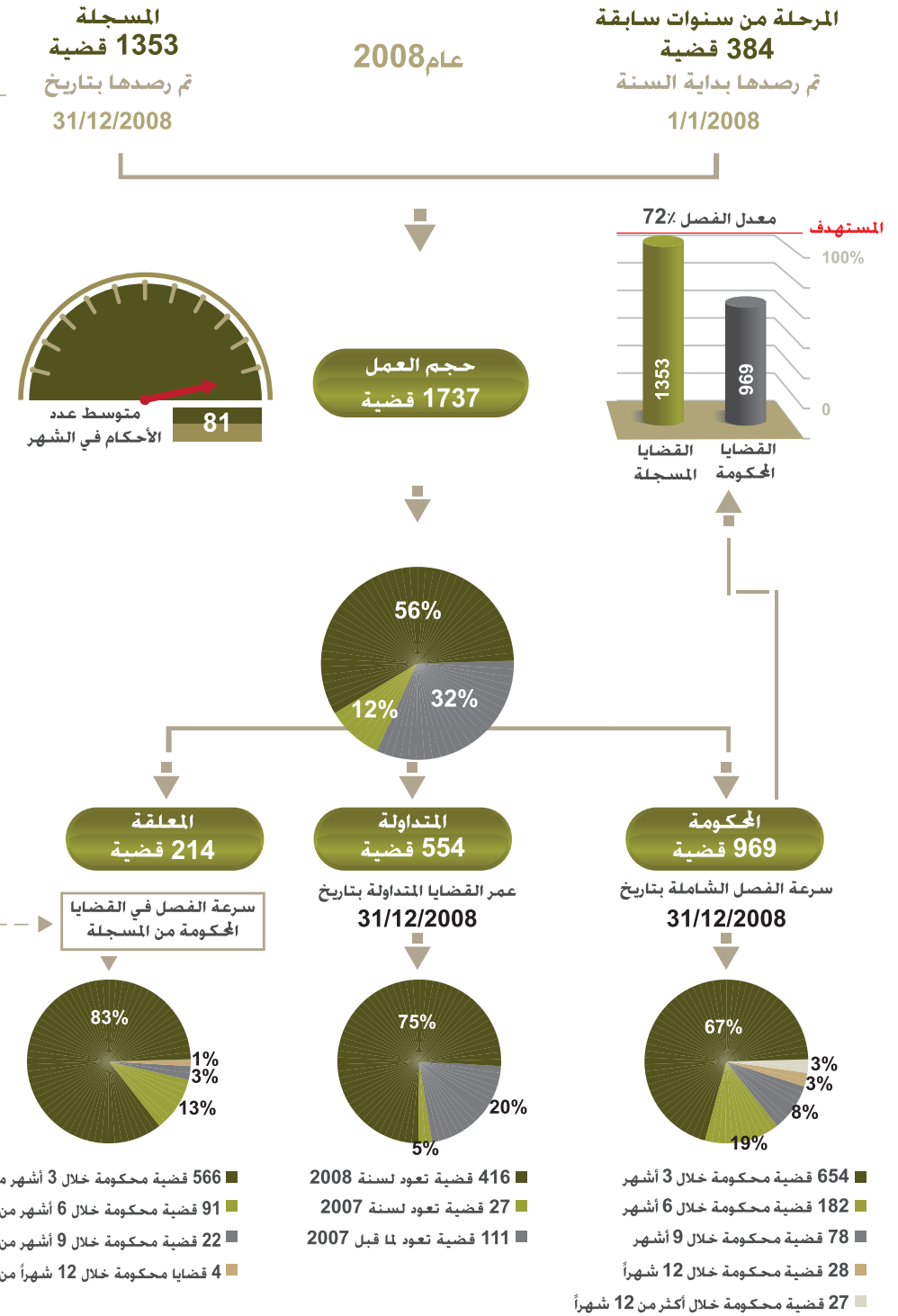
٣ - معدل الفصل:

بلغ معدل الفصل ٨١% في عام ٢٠٠٨ حيث تم فصل ١٣٣ قضية مقارنة بـ ١٦٥ قضية مسجلة في ٢٠٠٨، وهذا المعدل يقل عن المستهدف بما نسبته ١٩% و جار العمل لزيادة معدلات الفصل في هذه القضايا. وبالمقارنة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ سُجّل ارتفاع في بسيت عدد القضايا المحكومة في عام ٢٠٠٨ حيث تم فصل ١٣٣ قضية مقارنة بـ ١٠٦ قضايا في عام ٢٠٠٧ و قدره (٢٧) قضية.

٤ - عمر القضايا المرحلة:

القضايا المرحلة في نهاية عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠٠٩ يبلغ عمر ٨٨% منها أقل من ٣٦٥ يوماً من تاريخ تسجيلها أي أنها مسجلة في عام ٢٠٠٨ وبالتحديد في الربع الرابع من عام ٢٠٠٨ ويتوقع فصلها في الربع الأول من عام ٢٠٠٩، وهذه النسبة جيدة تشير إلى أن النسبة العظمى من القضايا المرحلة هي

١٨، قضايا أحوال نفس غير المسلمين: هي نوع من أنواع القضايا الشرعية وتتعلق بالقضايا الأسرية لغير المسلمين.



حجم العمل في قضايا أحوال نفس غير مسلمين

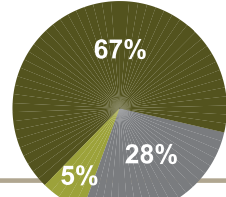
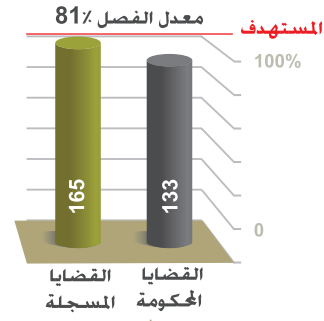
المسجلة  
قضية 165  
تم رصدها بتاريخ  
31/12/2008

عام 2008

المرحلة من سنوات سابقة  
قضية 34  
تم رصدها بداية السنة  
1/1/2008

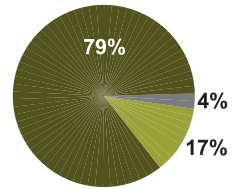


حجم العمل  
قضية 199



المعلقة  
قضايا 10

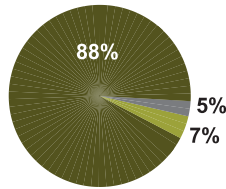
سرعة الفصل في القضايا الحكومية من المسجلة



- 81 قضية محكومة خلال 3 أشهر من المسجلة
- 17 قضية محكومة خلال 6 أشهر من المسجلة
- 4 قضايا محكومة خلال 9 أشهر من المسجلة
- 0 قضية محكومة خلال 12 شهراً من المسجلة

المتداولة  
قضية 56

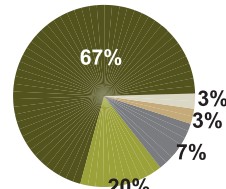
عمر القضايا المتداولة بتاريخ 31/12/2008



- 49 قضية تعود لسنة 2008
- 4 قضايا تعود لسنة 2007
- 3 قضايا تعود لما قبل 2007

الحكومة  
قضية 133

سرعة الفصل الشاملة بتاريخ 31/12/2008



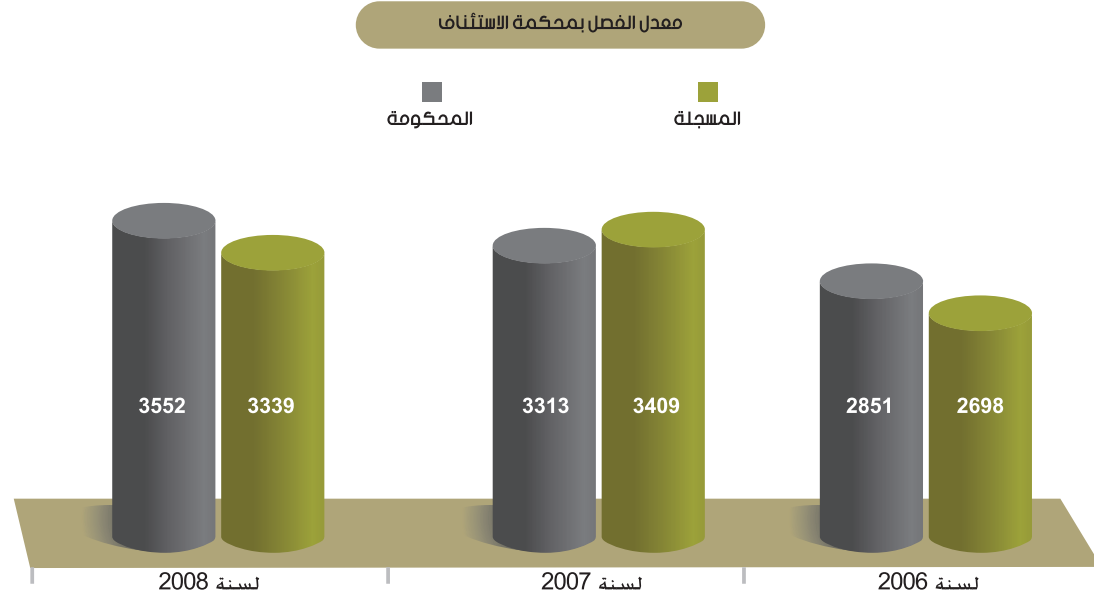
- 90 قضية محكومة خلال 3 أشهر
- 26 قضية محكومة خلال 6 أشهر
- 9 قضايا محكومة خلال 9 أشهر
- 4 قضايا محكومة خلال 12 شهراً
- 4 قضايا محكومة خلال أكثر من 12 شهراً

قضايا حديثة ولا يوجد تكديس بها، كما أن 7% (فقط أربع قضايا) من القضايا المرحلة يعود تاريخ تسجيلها إلى عام 2007، ويلاحظ وجود 3 قضايا فقط عمرها يزيد على سنتين.

5- سرعة الفصل في القضايا المحكومة من المسجلة - أحوال نفس غير مسلمين .

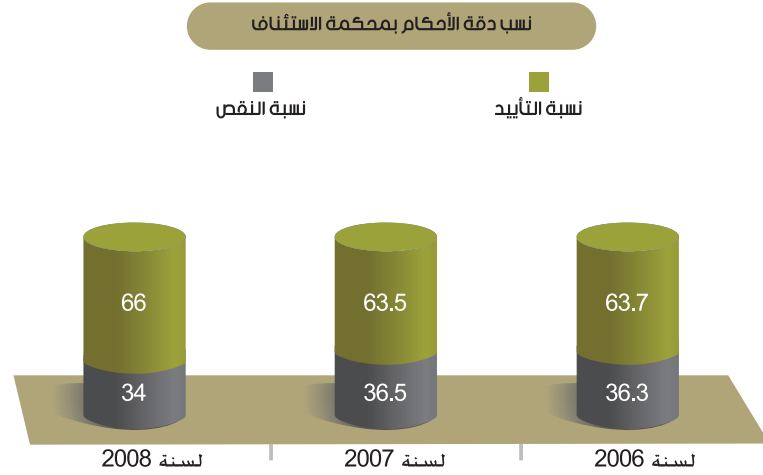
يشير الرسم البياني الخاص بسرعة الفصل في القضايا المحكومة (من قضايا أحوال نفس غير مسلمين المسجلة) الى انه في عام 2008م، تم فصل عدد (102) قضية من القضايا المسجلة في نفس العام والتي بلغت (165) قضية مسجلة، وقد فصل عدد (81) قضية من أصل (102) قضية محكومة أي ما نسبته 79% في مدة لا تتجاوز 3 أشهر، وخلال مدة 6 أشهر تم فصل عدد (98) قضية من أصل (102) قضية أي ما نسبته (96%) (تراكمي)، وأما عن النسبة المتبقية (4% فقط) فقد استغرق مدة الحكم فيها من 7 الى 9 أشهر، ويلاحظ عدم وجود قضايا تزيد مدة الفصل فيها أكثر من 9 أشهر.





### ج) دقة الاحكام بمحكمة الاستئناف:

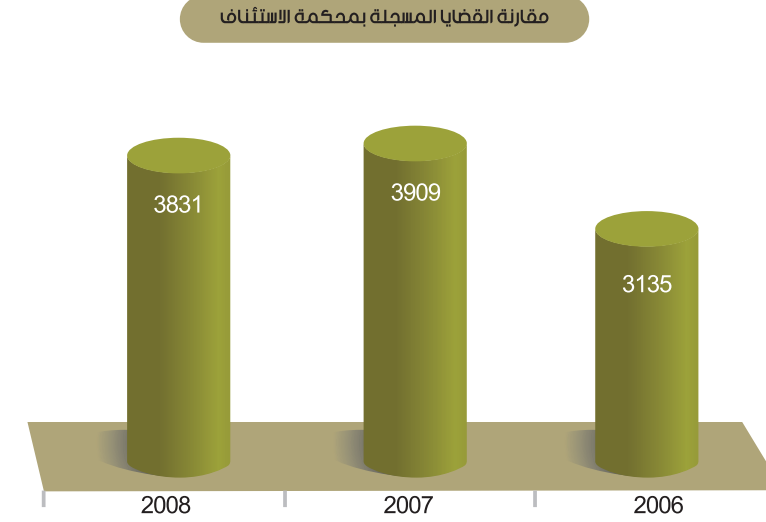
يلاحظ من خلال الرسم البياني انخفاض ايجابي في نسبة نقض أحكام محكمة الاستئناف بمقدار (٢,٥%) حيث بلغت (٣٤%) في عام ٢٠٠٨م مقارنة بنسبة (٣٦,٥%) في عام ٢٠٠٧م. وأما عن نسبة التأييد فيلاحظ ارتفاع ايجابي في هذه النسبة حيث بلغت (٦٦%) في عام ٢٠٠٨م مقارنة بنسبة (٦٣,٥%) في عام ٢٠٠٧م، ويبدل هذا على أداء ايجابي لهذه المحكمة في نتائج هذا المؤشر.



### ٣- مؤشرات أداء محكمة الاستئناف.

#### أ) القضايا / المواد / الطلبات المسجلة بمحكمة الاستئناف:

يلاحظ من الرسم البياني أدناه استقرار في عدد القضايا المسجلة في عام ٢٠٠٨م مقارنة بعام ٢٠٠٧م



#### ب) معدل الفصل للقضايا ذات الطبيعة النزاعية بمحكمة الاستئناف:

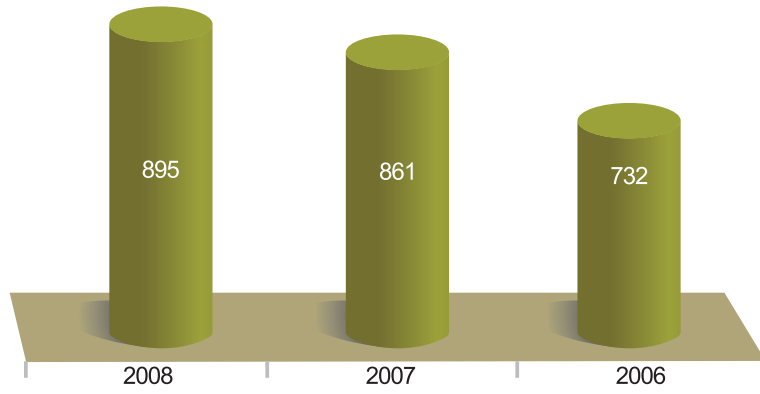
يلاحظ من خلال الرسم البياني ارتفاع عدد القضايا المحكومة في عام ٢٠٠٨م مقارنة بعام ٢٠٠٧م بنسبة وقدرها (٧%) حيث تم فصل عدد (٣٣١٣) قضية بمحكمة الاستئناف في عام ٢٠٠٧م مقارنة ب (٣٥٥٢) قضية في عام ٢٠٠٨م. ويمكن ملاحظة أن محكمة الاستئناف قد حققت معدل فصل عالياً في القضايا حيث بلغت نسبة الفصل (١٠٦%) وهي نسبة تزيد بمقدار (٦%) على المعدل المستهدف لعام ٢٠٠٨م والذي يبلغ (١٠٠%).

## ٤- مؤشرات أداء محكمة التمييز.

### أ) القضايا المسجلة بمحكمة التمييز:

يمكن ملاحظة ارتفاع عدد القضايا المسجلة في عام ٢٠٠٨م عن عام ٢٠٠٧م بنسبة وقدرها (٣٠,٨٪) حيث تم تسجيل عدد (٨٩٥) طعناً في عام ٢٠٠٨م مقارنة بـ (٨٦١) طعناً في عام ٢٠٠٧م وذلك نتيجة طبيعية للعلاقة الطردية بين احكام محكمة الاستئناف والطعون المسجلة في محكمة التمييز .

القضايا المسجلة بمحكمة التمييز



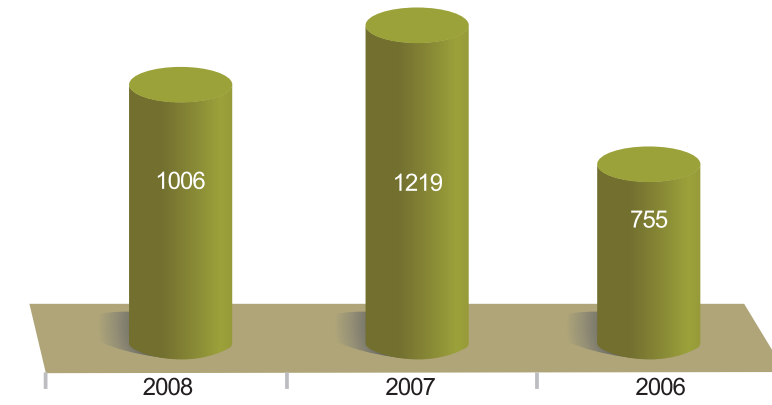
### ب) معدل الفصل بمحكمة التمييز:

حققت محكمة التمييز في ٢٠٠٨م معدل فصل وقدره (٩٨٪) وهو معدل عال يضاف إلى انجازات محاكم دبي وتجدر الإشارة إلى ان معدل الفصل المحقق في عام ٢٠٠٨ يقل بنسبة ٢٪ عن المستهدف ويعد هذا انجازاً متميزاً لمحكمة التمييز .

## د. القضايا العمالية المسجلة بمحكمة الاستئناف:

يلاحظ من الرسم البياني انخفاض في عدد القضايا العمالية المسجلة بمحكمة الاستئناف في عام ٢٠٠٨م بنسبة وقدرها (١٧٪) حيث تم تسجيل (١٢١٩) قضية عمالية عام ٢٠٠٧م بينما تم تسجيل (١٠٠٦) قضايا في عام ٢٠٠٨م.

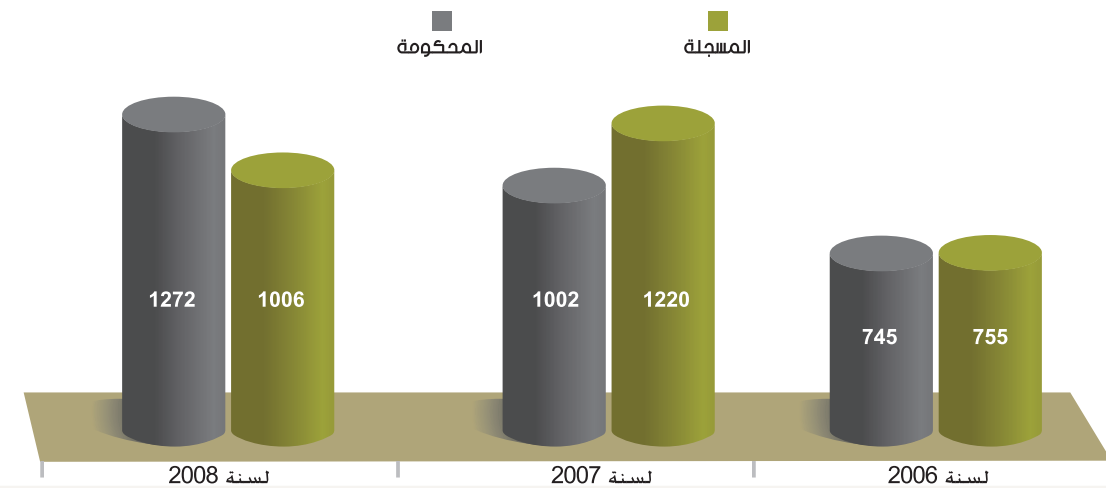
القضايا العمالية المسجلة بمحكمة الاستئناف



## هـ. معدل الفصل بالقضايا العمالية بمحكمة الاستئناف:

حقق معدل فصل القضايا العمالية في محكمة الاستئناف نسبة مرتفعة وصلت إلى (١٢٦٪) في ٢٠٠٨م، وهذا المعدل يزيد بمقدار (٤٤٪) على معدل الفصل المحقق بعام ٢٠٠٧م والذي بلغ (٨٢٪)، يلاحظ بأن عدد الأحكام العمالية الصادرة في ٢٠٠٨م قد ارتفع بنسبة وقدرها (٢٦,٩٪) مقارنة بعام ٢٠٠٧م حيث تم فصل عدد (١٢٧٢) في عام ٢٠٠٨م مقارنة بـ (١٠٠٢) قضية في عام ٢٠٠٧م بزيادة وقدرها (٢٧٠) قضية.

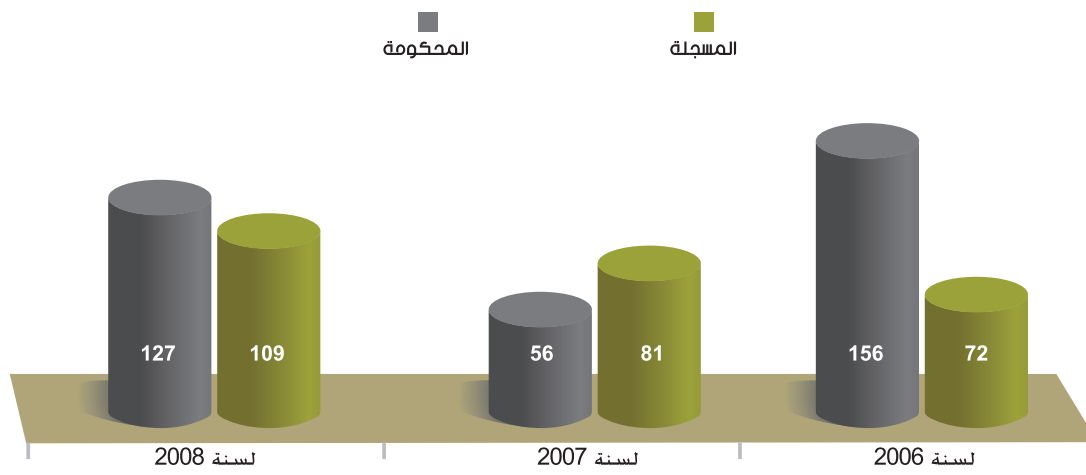
معدل الفصل في القضايا العمالية بمحكمة الاستئناف



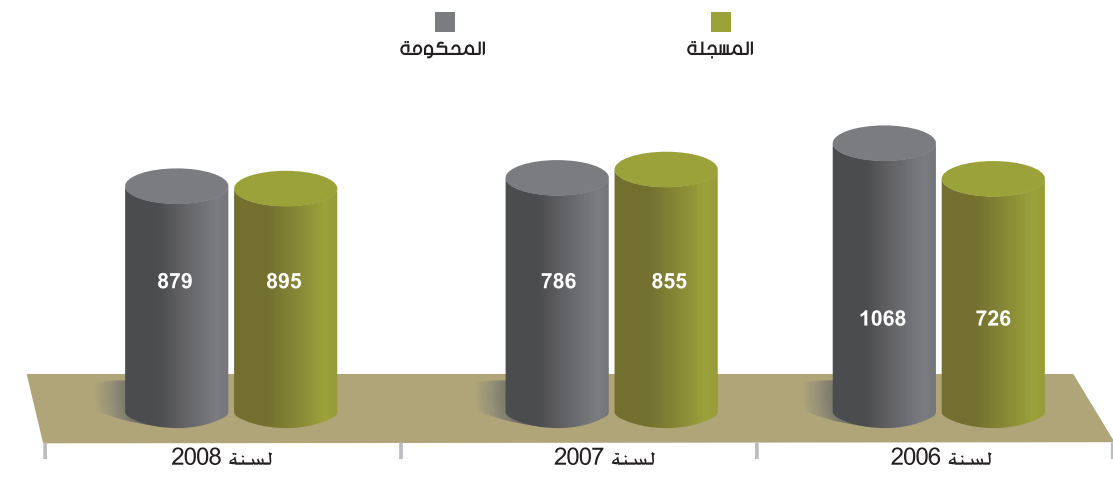
### د) معدل الفصل في الطعون العمالية بمحكمة التمييز:

في عام ٢٠٠٨ فإن المحكمة حققت محكمة التمييز معدل فصل متميزاً وصل الى ١١٧ ٪ مقارنة بالمعدل المحقق ٦٩ ٪ في ٢٠٠٧ ، مع ملاحظة أن عدد الأحكام الصادرة في ٢٠٠٨ فإنها ضعف عدد الأحكام الصادرة في ٢٠٠٧ .

معدل الفصل في الطعون العمالية بمحكمة التمييز



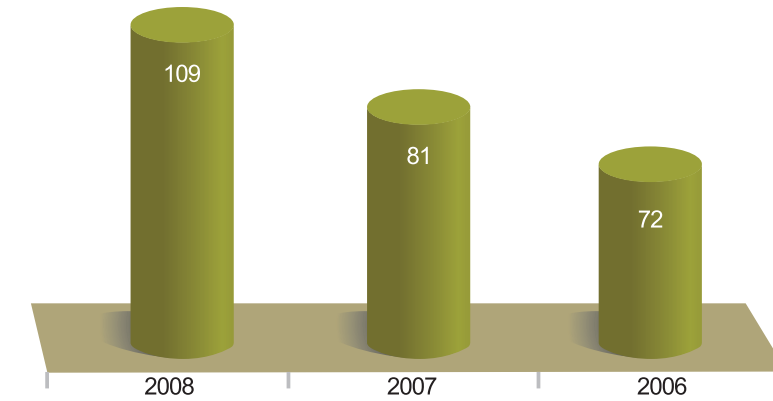
معدل الفصل بمحكمة التمييز



### ج) الطعون العمالية المسجلة بمحكمة التمييز:

يمكن ملاحظة ارتفاع بنسبة ٣٥ ٪ في عام ٢٠٠٨ في عدد القضايا العمالية المسجلة بمحكمة التمييز مقارنة بعام ٢٠٠٧ حيث تم تسجيل عدد ١٠٩ طعون عمالية في عام ٢٠٠٨ مقارنة بـ ٨١ في عام ٢٠٠٧ .

القضايا العمالية المسجلة بمحكمة التمييز





## 0- نتائج مؤشرات أداء التنفيذ المهدي

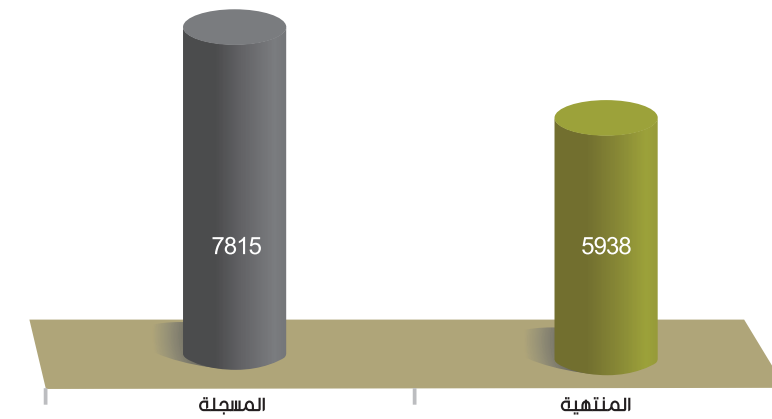
تقوم إدارة التنفيذ بتنفيذ الأحكام المدنية الصادرة من المحاكم بمختلف درجاتها وكذلك تنفيذ الطلبات القضائية والأحكام الصادرة من مختلف المحاكم النظامية والشرعية الداخلية والخارجية عن طريق الانابات القضائية الواردة من تلك المحاكم . ويوضح هذا التقرير نتائج الأداء لعدد (3) مؤشرات أداء وسيتم استعراض هذه النتائج على النحو التالي :-

- 1- مؤشر معدل التنفيذ .
- 2- مؤشر سرعة التنفيذ الشاملة .
- 3- مؤشر سرعة التنفيذ من المسجلة .

### أولاً : مؤشر معدل التنفيذ:

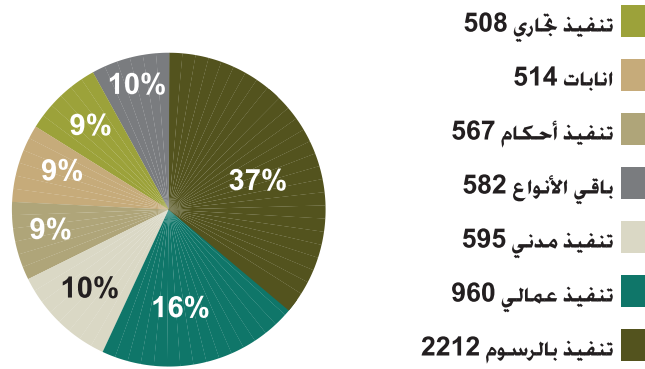
يتم احتساب هذا المؤشر باحتساب نسبة القضايا المنتهية خلال سنة على عدد القضايا المسجلة وهذا المؤشر يستخدم لقياس نسبة الإنجاز في حجم العمل في المحكمة . حقق هذا المؤشر نسبة انخفاض ضئيلة جداً بنسبة 2% حيث سجل المؤشر نسبة 78% في عام 2007 بينما في عام 2008 سجل المؤشر نسبة 76% حيث تم الانتهاء (تنفيذ) عدد 938 قضية في حين تم تسجيل عدد 7815 قضية .

معدل التنفيذ عام 2008



وبالنظر إلى القضايا المنتهية ( المنفذة ) والمبينة في الرسم البياني أدناه يتضح الآتي :  
تم الانتهاء من 2212 ملف تنفيذ بالرسوم ما يمثل 27% من إجمالي القضايا المنتهية .  
تم الانتهاء من 960 قضية عمالية ما يمثل 16% من إجمالي القضايا المنتهية .  
تم الانتهاء من 595 قضية مدنية ما يمثل 10% من إجمالي القضايا المنتهية .  
تم الانتهاء من 582 باقي الأنواع ما يمثل 9% من إجمالي القضايا المنتهية .  
تم الانتهاء من 514 انابات ما يمثل 9% من إجمالي القضايا المنتهية .  
تم الانتهاء من 2212 ملف تنفيذ أحكام ما يمثل 9% من إجمالي القضايا المنتهية .  
تم الانتهاء من 508 تنفيذ مجاري ما يمثل 9% من إجمالي القضايا المنتهية .  
تم الانتهاء من 2212 ملف تنفيذ بالرسوم ما يمثل 9% من إجمالي القضايا المنتهية .  
تم الانتهاء من 508 قضايا تجارية ما يمثل 9% من إجمالي القضايا المنتهية .  
تم الانتهاء من 582 قضية - باقي أنواع ملفات التنفيذ ( الغرامات - تنفيذ الإيجارات - تنفيذ شرعي - أوامر إدارية - غرامات شرعية - تنفيذ أمور مستعجلة - انابات شرعية - تنفيذ أمور مستعجلة شرعية ) ما يمثل 10% من إجمالي القضايا المنتهية .

قضايا التنفيذ المنتهية عام 2008



### ثانياً : سرعة التنفيذ الشاملة:

هذا المؤشر يقيس الزمن المستغرق للقضايا المنفذة في عام 2008 بغض النظر عن تاريخ تسجيلها . يلاحظ من الرسم البياني أن 22% من القضايا المنفذة في عام 2008 تم الانتهاء منها في مدة زمنية لا تتجاوز شهر ، و 24% استغرق زمن التنفيذ فيها ما بين شهرين إلى ثلاثة أشهر ، و 16% استغرق زمن التنفيذ فيها ما بين ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر ، و 9% استغرق زمن التنفيذ فيها ما بين ستة أشهر إلى تسعة أشهر ، و 4% استغرق زمن التنفيذ فيها ما بين تسعة أشهر إلى 12 شهراً ، و 25% استغرق زمن تنفيذ الحكم فيها أكثر من سنة . مجموع عدد القضايا المنفذة في عام 2008 يساوي 938 قضية بمعدل تنفيذ 76% .

## ٦- القضايا الجزائية

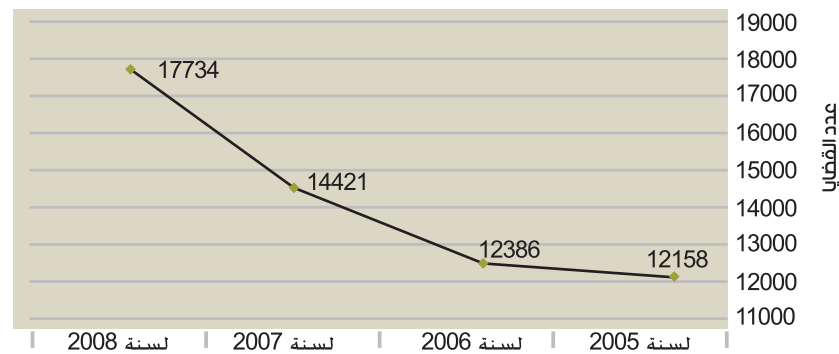
الجريمة هي اعتداء على المصلحة العامة أو اعتداء على الدولة أو على النظام العام ، فالمشعر حدد أنواع الجرائم ( جنائية - جنحة - مخالفة ) وحدد العقوبات المناسبة لها. وتختص المحكمة الجزائية بالفصل في القضايا الجزائية المعروضة عليها من النيابة العامة . وفي هذا القسم سنعرض مؤشرات أداء القضايا الجزائية بالمحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف ومحكمة التمييز.

### أولاً : مؤشرات القضايا الجزائية بالمحكمة الابتدائية

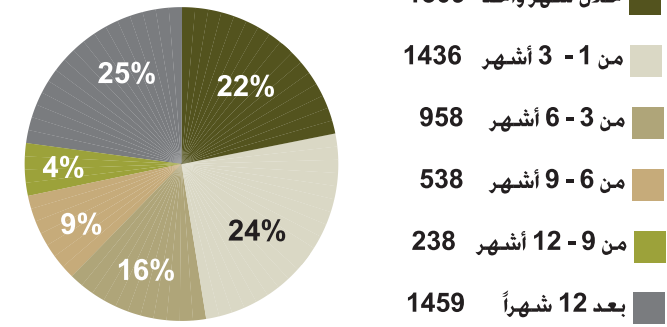
#### ١. ٢٣٪ ارتفاعاً بعدد القضايا الجزائية :

بالنظر إلى الرسم البياني أدناه يتضح لنا ارتفاع متواصل بعدد القضايا الجزائية المحالة من النيابة العامة إلى المحكمة الابتدائية من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٨ ، ففي عام ٢٠٠٦ سجل المؤشر عدد ١٢٣٨٦ قضية جزائية وفي عام ٢٠٠٧ سجل المؤشر ارتفاع واضح بنسبة وقدرها ١٦,٤ ٪ مقارنة بعام ٢٠٠٦ وفي عام ٢٠٠٨ سجل المؤشر ارتفاع أيضاً واضح بنسبة وقدرها ٢٣ ٪ مقارنة بعام ٢٠٠٧ ، ويمكن إرجاع سبب هذه الارتفاعات المتتالية بعدد القضايا المسجلة إلى ارتفاع الكثافة السكانية خلال نفس الفترة حيث شهدت الإمارة ارتفاعاً بعدد السكان نظراً للتطور العمراني وكونها بيئة جاذبة للاستثمارات .

عدد القضايا الجزائية بالمحكمة الابتدائية



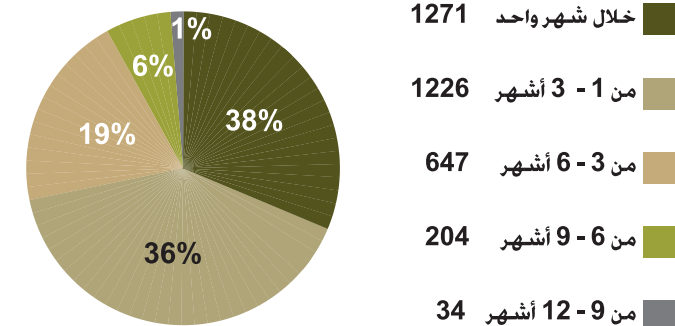
### سرعة التنفيذ الشاملة عام 2008



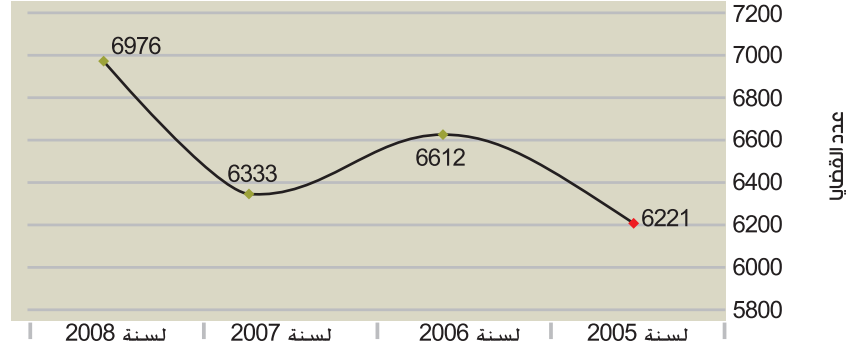
### ثالثاً : سرعة التنفيذ من القضايا المسجلة :

هذا المؤشر يقيس سرعة الانتهاء من القضايا المسجلة خلال فترة وذلك باحتساب المدة من تاريخ التسجيل إلى تاريخ الانتهاء من التنفيذ . من خلال الرسم البياني يتضح أن نسبة ٧٤ ٪ من القضايا المنفذة تم الانتهاء منها في مدة زمنية لا تتجاوز ثلاثة أشهر ويعد هذا أداء جيداً بالنسبة لقضايا التنفيذ ، وان نسبة ١٩ ٪ تم الانتهاء منها في مدة زمنية تتراوح ما بين ثلاثة إلى ستة أشهر ، و ٦ ٪ تم الانتهاء منها في مدة زمنية تتراوح ما بين ستة إلى تسعة أشهر ، و ١ ٪ فقط تم الانتهاء منها في مدة زمنية تتراوح ما بين تسعة أشهر إلى سنة، مجموع عدد القضايا المنفذة من المسجلة في عام ٢٠٠٨ يساوي ٣٣٨٢ قضية منفذة من أصل ٧٨١٥ قضية مسجلة أي معدل تنفيذ ٤٣,٣ ٪ .

### سرعة التنفيذ من القضايا المسجلة في عام 2008



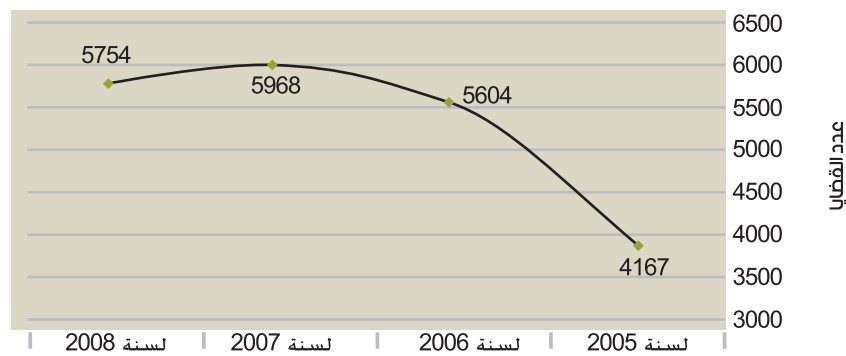
عدد قضايا الاستئناف المسجلة خلال الأعوام 2005 - 2008



## ٢- ٣,٦٪ انخفاضاً بعدد الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف :

يتضح من خلال الرسم البياني أدناه استقرار مائل الى الانخفاض بعدد الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف حيث سجل المؤشر انخفاض بسيط في عدد الأحكام الصادرة في عام ٢٠٠٨ قدر بنسبة ٣,٦٪ حيث تم فصل عدد ٥٧٥٤ قضية استئناف جزائي مقارنة بـ ٥٩٦٨ قضية في عام ٢٠٠٧ بانخفاض وقدره ٢١٤ قضية .

عدد الأمكام الصادرة عن محكمة الاستئناف

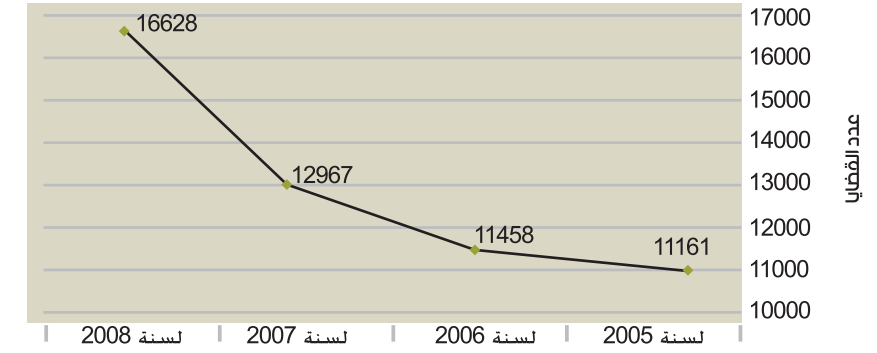


## ٢. ٢٨,٢٪ زيادة في عدد الأحكام الصادرة :

يلاحظ من خلال الرسم البياني أدناه أن عدد الأحكام شهد ارتفاعات متتالية وذلك تماشياً مع القضايا المحالة فني عام ٢٠٠٨، حيث ارتفع المؤشر بنسبة ٢٨,٢٪ في عام ٢٠٠٨، فقد تم إصدار ١٦٦٢٨ حكماً مقارنة بـ ١٢٩٦٧ حكماً في عام ٢٠٠٧ .

بتحليل معدل الفصل يتبين أنه تم فصل ٩٠٪ من القضايا المسجلة في عام ٢٠٠٧ حيث تم إصدار ١٢٩٦٦ حكماً مقارنة بعدد ١٤٤٢١ قضية محالة ، وقد ارتفع مؤشر معدل الفصل في عام ٢٠٠٨ بزيادة ٣,٨٪ على عام ٢٠٠٧ حيث سجل المؤشر ٩٣,٨٪ وذلك بإصدار ١٦٦٢٨ حكماً مقابل ١٧٧٣٤ قضية محالة . ويعد هذا أداء جيد للمحكمة الابتدائية .

عدد الأمكام الصادرة عن المحكمة الجزائية



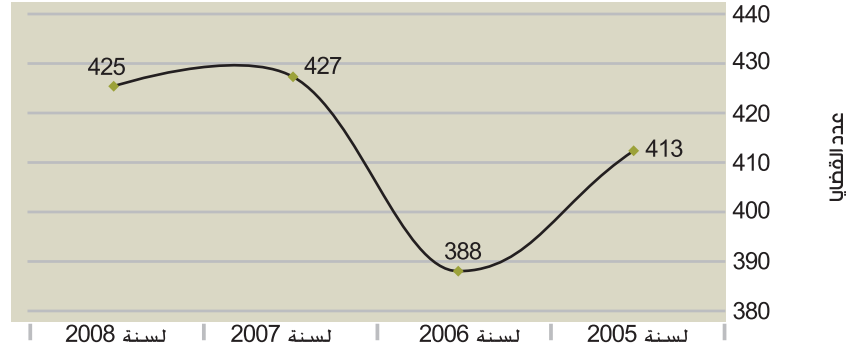
## ثانياً : مؤشرات القضايا الجزائية المسجلة بمحكمة الاستئناف.

### ١- ١٠٪ ارتفاعاً بعدد القضايا المسجلة :

الرسم البياني أدناه يبين عدد قضايا الاستئناف المسجلة بمحاكم دبي حيث سجل المؤشر في عام ٢٠٠٨ ارتفاعاً بنسبة ١٠٪ مقارنة بعام ٢٠٠٧ وذلك من خلال تسجيل عدد ٦٩٧٦ قضية استئناف جزائي في عام ٢٠٠٨ مقابل ٦٣٣٣ في عام ٢٠٠٧ ويرجع سبب الارتفاع المسجلة بمحكمة الاستئناف إلى عدد الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية كما يتضح من خلال الرسم البياني الخاص بالأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية - ومن خلال نظرة تحليلية يتبين أنه في عام ٢٠٠٧ تم استئناف ٤٨٪ من الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية وفي عام ٢٠٠٨ تم استئناف ٤٢٪ من الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية بانخفاض ايجابي بمقدار ٦٪ مما يشير إلى أداء ايجابي للمحكمة الابتدائية وان الأحكام تلاقي قبولاً من المتقاضين .



عدد قضايا الجزائية المحكومة خلال الأعوام 2005 - 2008

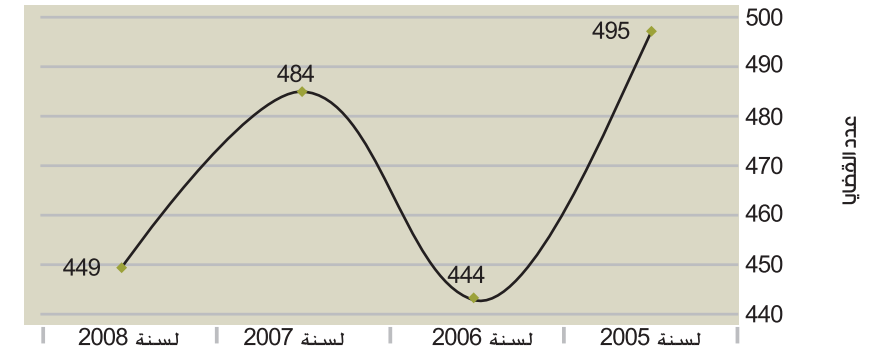


عدد القضايا

### ثالثاً: مؤشرات القضايا الجزائية بمحكمة التمييز . - ٧,٢٪ انخفاضاً بعدد القضايا المسجلة بمحكمة التمييز :

يشير الرسم البياني أدناه إلى انخفاض بعدد القضايا الجزائية المسجلة بمحكمة التمييز في عام ٢٠٠٨ بنسبة وقدرها ٧,٢٪ مقارنة بعام ٢٠٠٧ حيث تم تسجيل عدد ٤٤٩ قضية في عام ٢٠٠٨ مقارنة بـ ٤٨٤ قضية في عام ٢٠٠٧ بانخفاض عدد ٣٥ قضية .  
وبالمقارنة بين القضايا المسجلة بمحكمة التمييز والأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف يتضح انه في عام ٢٠٠٧ تم طعن ما نسبته ٨,١٪ فقط من الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف ، وفي عام ٢٠٠٨ تم طعن ما نسبته ٧,٨٪ من الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف بانخفاض وقدرة ٠,٣٪ مما يشير إلى أداء ايجابي لمحكمة الاستئناف . وقبول النسبة العظمى من المستأنفين لأحكام محكمة الاستئناف .

عدد قضايا التمييز المسجلة خلال الأعوام 2005 - 2008



عدد القضايا

### ٢-٥,٠٪ انخفاضاً بعدد الأحكام الصادرة من محكمة التمييز :

يشير الرسم البياني أدناه إلى أداء مستقر مائل إلى الانخفاض نسبياً ، حيث انخفض عدد الأحكام الصادرة من محكمة التمييز في عام ٢٠٠٨ بنسبة وقدرها ٥,٠٪ حيث أصدرت المحكمة في عام ٢٠٠٨ عدد ٤٢٥ حكماً مقارنة بـ ٤٢٧ حكماً في عام ٢٠٠٧ . وبتحليل المؤشر نرى أن محكمة التمييز حققت نسبة ٩٥٪ كمعدل فصل ( القضايا المحكومة / القضايا المسجلة ) في عام ٢٠٠٨ مقارنة بـ ٨٨٪ في عام ٢٠٠٧ أي بزيادة ٧٪ مما يشير إلى أداء ايجابي بالرغم من انخفاض عدد الأحكام الصادرة .

## V- نتائج مؤشرات أداء معاملات الكاتب العدل.

إدارة الكاتب العدل في محاكم دبي لها فروع متعددة تغطي مختلف مناطق الإمارة، وهي فرع الطوار وفرع البرشاء وفرع الدائرة الاقتصادية، بالإضافة إلى الفرع الرئيسي بمبنى المحاكم. وتؤدي هذه الفروع دوراً فعالاً وبارزاً في التسهيل على جمهور المتعاملين من حيث تقريب موقع الخدمات إلى أماكن تواجدهم.

### أ- زيادة بنسبة 9% في معاملات الكاتب العدل:

تشير الإحصائيات المتعلقة بالمعاملات المنجزة لدى الكاتب العدل خلال عام 2008 بأنها قد ارتفعت بنسبة 9% حيث تم تسجيل عدد 142915 معاملة مقارنة بـ 131824 معاملة في عام 2007 و معدل الزيادة في عدد المعاملات بشكل سنوي يتراوح بين 8% إلى 13% استناداً إلى الحالة الاقتصادية للدولة وللإمارة بشكل خاص.

وبالنظر للجدول السابق فإن المستهدف لمتوسط المعاملات المنجزة لكل كاتب عدل بقي على ما هو عليه رغم الزيادة السنوية والمتوقعة لعام 2009 وذلك نظراً لزيادة عدد كتاب العدل بالإدارة. كما تتوقع الإدارة انخفاضاً بعدد المعاملات المنجزة لعام 2009 بالفرع الرئيسي ( المحكمة ) بسبب اقتصار عمل الفرع على الأمور الإدارية ونوعيات معينة من المعاملات ومنها: الإنذارات العدلية، إلغاء الوكالات بالنسبة للمحامين، والتنازل عن القضايا، ومعاملات موظفي المحاكم والنيابة العامة ومرضى مستشفى راشد والموقوفين في مراكز الشرطة ونزلاء السجون بإمارة دبي، بالإضافة لمحررات النشر.

وهذا الانخفاض جاء نتيجة لدراسة الوضع بالفرع الرئيسي، بهدف تسهيل المعاملات على المراجعين من خلال فتح فرعي البرشاء والطوار، لتخفيف الازدحام المروري في وسط إمارة دبي.

الإدارة وفروعها	سنة 2007				سنة 2008			
	توثيق	إثبات تاريخ	محررات النشر	عقود الكنائس	توثيق	إثبات تاريخ	محررات النشر	عقود الكنائس
الفرع الرئيسي	4867	14	390	67	5584	8	415	44
فرع دائرة التنمية الاقتصادية	14015				16024			
فرع البرشاء	39912	59	0	309	48874	27	0	461
فرع الطوار	71745	188	0	258	71100	181	0	197
المجموع	116524	261	390	634	125558	216	415	702

كما يمكن ملاحظة أن فرع الطوار في عام 2007 استحوذ على نسبة 55% من إجمالي معاملات الكاتب العدل وفي عام 2008 استحوذ على نسبة 50% وذلك بسبب قرب الموقع من الكثافة السكانية والمحلات والمراكز التجارية، وتوزعت النسبة المتبقية في عام 2008 على فرع البرشاء بنسبة 35%، فرع دائرة التنمية الاقتصادية بنسبة 11%، الفرع الرئيسي بنسبة 4%.

الفئة	مؤشر الأداء	المتحقق 2007	المتحقق 2008	المستهدف 2009
العمليات	معدل زمن تقديم الخدمة في الكاتب العدل	--	--	17 د
الموظفون	متوسط عدد المعاملات المنجزة لكل كاتب العدل	10500	11,000	11000
الموظفون	متوسط عدد المعاملات المنجزة لكل موثق	4800	5100	5100
الموظفون	نسبة الرضا الوظيفي	75.7%	80%	77%
الإجراءات	نسبة الأخطاء المكتشفة في المعاملات	---	---	4%
العملاء	نسبة رضا العملاء	90%	91%	93%
العملاء	عدد الشكاوي	9	5	4

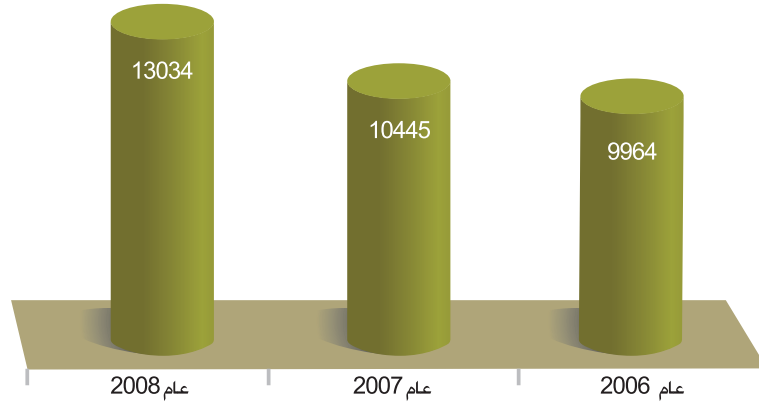
إحصائيات (2008): عدد المعاملات المنجزة 143000 - عدد كتاب العدل 13 - عدد الموثقين 28

## ٨- نتائج مؤشرات الاداء الخاصة بمعاملات الأحوال الشخصية.

### أ) ارتفاع نسب معاملات الأحوال الشخصية بنسبة ٢٥%:

سجل قسم خدمات الأحوال الشخصية بإدارة الأحوال الشخصية خلال الفترة من ١ / ١ / ٢٠٠٨ حتى ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٨ ارتفاعاً نسبياً في المعاملات الشرعية من مختلف أنواعها، حيث شملت معاملات الزواج والطلاق والإشهادات والتصديقات والتي بلغت مجموعها (١٣٠٣٤) مقارنة بالعام الماضي في نفس الفترة (١٠٤٤٥) معاملة أي زيادة بنسبة ٢٥% وبنسبة ٣١% مقارنة بعام ٢٠٠٦. بالإضافة إلى الدور الفعال لموظفي الشعبة في التجاوب مع المراجعين بالشكل المطلوب مما سهل عملية استيعاب تسجيل هذه المعاملات طوال هذه السنة، وهذا دليل على الجهود الكبير الذي بذله الموظفون ويأتي كل ذلك من خلال التوجيهات السليمة من قبل المسؤولين بالمحاكم، والتي تسعى دائماً للوصول إلى تقديم أفضل الخدمات. والجدير بالذكر أن معدل المدة اللازمة لإنجاز الطلبات بعد استقبالتها من موظفي الاستقبال بلغ أقل من عشر دقائق وفق تقرير النظام الإلكتروني للنصف الثاني من هذا العام نتيجة لتطبيق الخدمة الشاملة.

عدد المعاملات المسجلة بإدارة الأحوال الشخصية



### ب) زيادة نسب تسجيل معاملات الزواج:

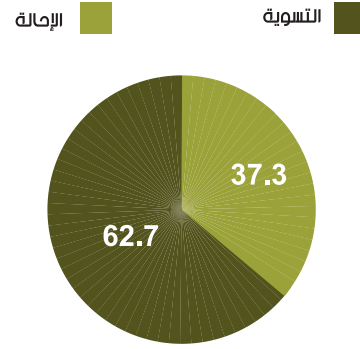
بلغ عدد المعاملات المنجزة عام ٢٠٠٨ بصالة الأحوال الشخصية ٣٢٣٩ معاملة بزيادة تقدر ب ١٢% في تسجيل معاملات الزواج مقارنة بعام ٢٠٠٧ والتي بلغت ٣١٥٦ معاملة وجاءت بمختلف الفئات والتي تشمل زواج المواطن من مواطنة والمواطن من غير المواطنة وغير المواطن من

وبالرجوع لإحصاءات عام ٢٠٠٨ نجد بأن عدد المستفيدين من خدمات الكاتب العدل ٣١٠,٥٤٣ متعاملاً قاموا بتوثيق ١٤٢٩١٥ معاملة، وهذا مؤشر يدل على الكم الهائل من العملاء من مختلف الجنسيات التي توافدت على الكاتب العدل لإنجاز معاملاتهم. وقد توزعت معاملات سجل التوثيق على فئات مختلفة من المعاملات وكانت على النحو التالي: الإنذارات العدلية ٤٦٩٧ - الإقرارات ١٧٧٧٣ - الترجمة ٣٦٢ - محاضر الاجتماعات ١٠٤٦ - الوكالات ٧٤,٢٧٨ - العقود ٢٧,٣٠٩ . وتوزعت سجلات الدائرة الاقتصادية على النحو التالي: الإنذارات العدلية ٢٧٤ - الإقرارات ٢٠٤٨ - الترجمة ٤٦ - محاضر الاجتماعات ٢٤٤ - الوكالات ٦٦٤٢ - العقود ٦٧٦٣ . مما يعني بأن الوكالات استحوذت على نسبة ٥٦,٥% من إجمالي عدد المعاملات المنجزة بالكاتب العدل وجاءت العقود في المرتبة الثانية حيث استحوذت على نسبة ٢٣,٨% ثم الإقرارات التي جاءت في المرتبة الثالثة واستحوذت على نسبة ١٣,٨%. وهذه النسب تشكل ٩٤% من إجمالي المعاملات المنجزة بسجل التوثيق والدائرة الاقتصادية لإدارة الكاتب العدل، وبقية الفئات من المعاملات شكلت ٦% من إجمالي معاملات الكاتب العدل.

كما أن توزيع المعاملات على مدار السنة يظهر تفاوتاً في نسبها حيث أظهرت التقارير الإحصائية بأن الأشهر الثلاثة (مايو ويونيو ويوليو) هي التي شهدت أعلى نسب من المعاملات، وبعكس الأشهر الثلاثة (يناير وفبراير وديسمبر) التي شهدت أدنى معدل من المعاملات المنجزة بالإدارة.



نسب التسوية والإمالة في الحالات الاسرية لعام 2008



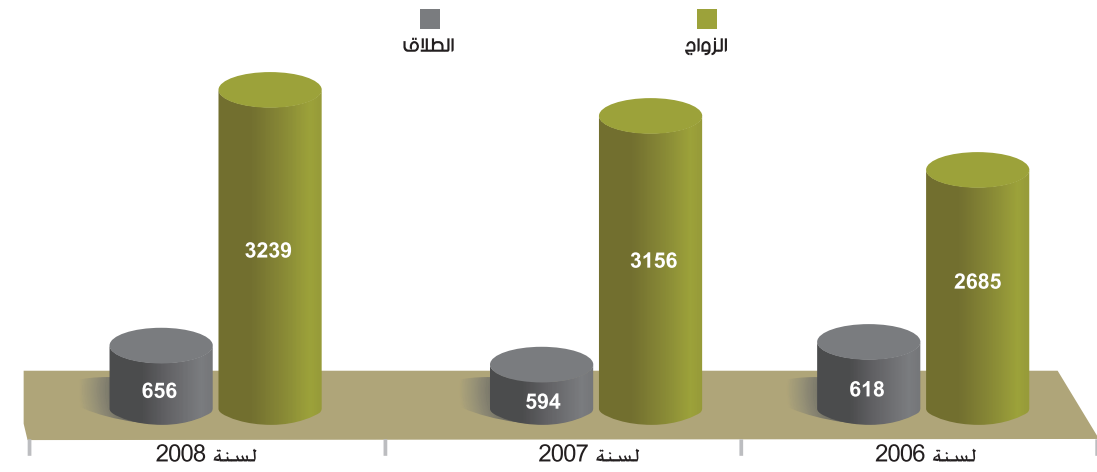
### د) ارتفاع نسبة التسويات في نزاعات التركات إلى 93%:

استقبل قسم التركات بإدارة الأحوال الشخصية بمحاكم دبي 1120 ملف إعلام شرعي في عام 2008. كما تم تسجيل 787 ملف توزيع تركة وقد تم إنهاء 93% من هذه الملفات التي فيها خلاف بين الورثة بشكل ودي وحيث أنجزت التسويات بواسطة موجهي التركات بشعبة تسوية التركات وبمؤشر أداء جاوز المستهدف مقارنة مع نسبة الأداء في عام 2007 والذي بلغ 90% تسويات ودية لخلافات التركات.

ومن جانب آخر ساهم نجاح شعبة التسويات في التركات في انخفاض ملحوظ في خفض عدد التركات المحالة للقضاء والتي بها خلاف بين الورثة حيث تم تحويل نسبة 7% فقد ونظرا لإنهاء كثير من خلافات العائلات على التركة بشكل يحفظ ترابط الأسرة وينهي الخلاف وديا وبشكل مذكرات تعرض على قاضي التركات بصيغة شاملة تغطي معظم محتويات التركة ساهم ذلك في تقليل عدد الطلبات الإضافية إلى 788 طلبا مقدما من الورثة .

المواطنة وغير المواطن من غير المواطنة. وقد قارنها زيادة بسيطة في حالة اشهادات الطلاق حيث تم تسجيل عدد (593) معاملة في 2007، فيما بلغت في عام 2008 (656) معاملة، أي بلغ نسبة الطلاق 20% مقارنة بإجمالي الزواج في عام 2008 .

عدد معاملات الزواج والطلاق المسجلة بإدارة الأموال الشخصية



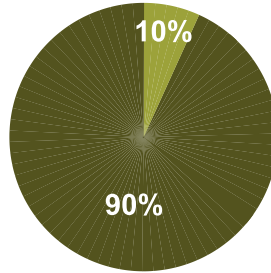
### ج) التسويات في الحالات الاسرية:

حقق قسم الإصلاح الأسري نجاحا ملموسا في عام 2008 مقارنة بعدد حالات المشاكل الأسرية المسجلة، ويرجع هذا النجاح إلى جهد الموجهين الأسريين، الذين يبذلون جهداً كبيراً في التوفيق بين المتخاصمين ومحاولة معالجة الخلافات الأسرية وتوجيه النصيحة وإقناع أطراف النزاع بالموعظة الحسنة وباستخدام الأساليب النفسية والاجتماعية المناسبة لشخصية كل طرف. والجدير بالذكر أن قسم التوجيه والإصلاح الأسري استقبل في هذا العام 2447 حالة خلاف أسري بزيادة 9% عن عام 2007 ونجح في الوصول إلى الصلح أو الاتفاق في 62.7% من الحالات، وتمت إحالة 37% منها إلى القضاء، ويعتبر هذا الإنجاز نقطة مضيئة. استمرار الاداء بنفس المستوى رغم الزيادة العددية للحالات وهو استمرار في زيادة محاكم دبي نحو إيجاد وتفعيل المؤسسات البديلة للتقاضي ساهم بشكل كبير وملحوظ في استقرار الأسر المواطنة والمقيمة في إمارة دبي بشكل خاص ودولة الإمارات بشكل عام.



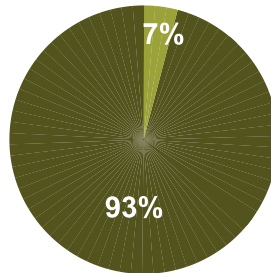
نسب التسوية والإمالة في الشركات لعام 2007

التسوية ■ الإمالة ■



نسب التسوية والإمالة في الشركات لعام 2008

التسوية ■ الإمالة ■



20  
08

التقرير السنوي - محاكم دبي

# 20 08

## الباب الثاني

### الفصل الثاني

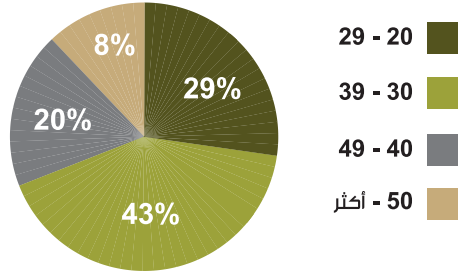
#### مؤشرات الأداء الخاصة بالأعمال الإدارية

- ١) نتائج مؤشرات الأداء الخاصة  
برأي المتعاملين والمجتمع
- ٢) نتائج مؤشرات الأداء الخاصة  
برأي الموارد البشرية
- ٣) نتائج مؤشرات الأداء الرئيسية

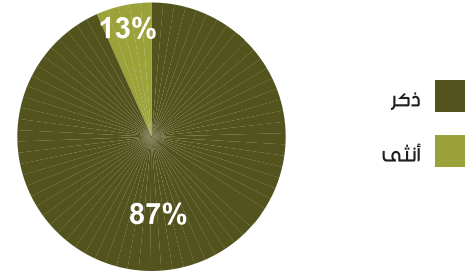




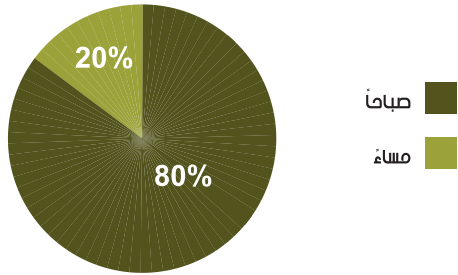
الفئة العمرية



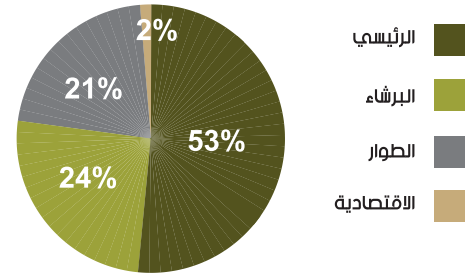
الجنس



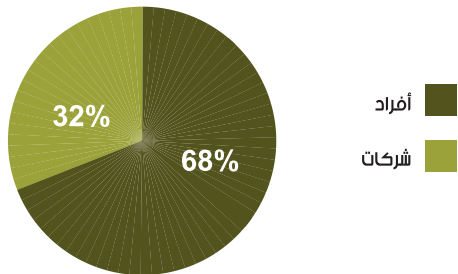
وقت تقديم الخدمة



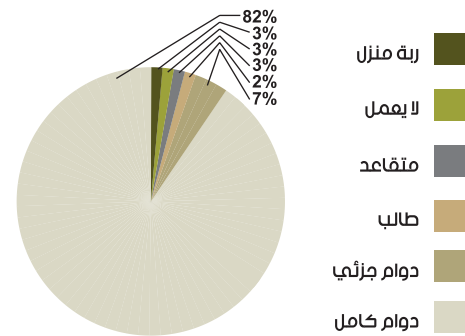
الفروع



نوع المتعامل



وظيفة المتعامل



## نتائج مؤشرات الأداء الخاصة برأي المتعاملين والمجتمع

بناء على التحسن الذي حققته الدائرة بتحقيقها لأعلى نسبة تطور في الأداء بنسبة ١٣,٧% في برنامج دبي للأداء الحكومي المتميز ٢٠٠٧م، ونظراً لما لقياس الأداء من دور في تطوير وتحسين العمليات ارتأت الدائرة استحداث وحدة تنظيمية لاستطلاع آراء المتعاملين الداخليين والخارجيين بقسم الأداء المؤسسي بإدارة الإستراتيجية والأداء المؤسسي، حيث تتولى الوحدة التخطيط لإدارة عمليات الاستطلاع بالدائرة، عن طريق إعداد استبيانات رضا المتعاملين والموارد البشرية والمجتمع وفق معايير برنامج دبي للأداء الحكومي المتميز وتنفيذها واختيار دورية قياسها فيما يخص الموارد البشرية، المتعاملون والمجتمع، يتبعها تحليل هذه الاستبيانات وتقديم التوصيات بشأنها.

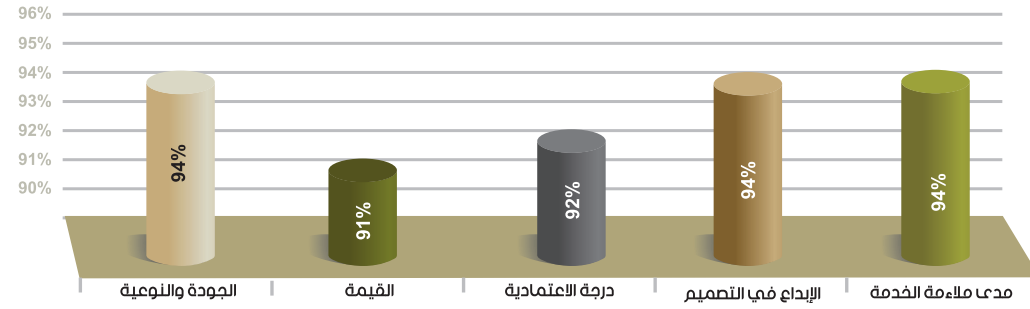
## النتائج استطلاع رأي المتعاملين ٢٠٠٨م:

نظراً لما لآراء المتعاملين من دور في الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة تم تنفيذ استبيان عام لقياس رضا المتعاملين عن عام ٢٠٠٨م باللغتين العربية والإنجليزية، حيث غطى كل شرائح المستفيدين من خدمات الدائرة وعلى مستوى الوحدات التنظيمية جميعها وأفرع الدائرة، وقد شملت عينة الاستبيان ما مجمله ١٥٨٩ متعاملاً من كافة الجنسيات المستفيدة من خدمات الدائرة، موضح أدناه إحصائية ببيانات شرائح المتعاملين التي شملتها عملية استطلاع رأي المتعاملين ٢٠٠٨م:

الخدمات

المعايير	نسبة الرضا
الجودة والتنوعية	94%
القيمة	91%
درجة الاعتمادية	92%
الإبداع في التصميم	94%
مدى ملاءمة الخدمة	94%
نسبة الرضا العامة عن المعيار	93%

الخدمات

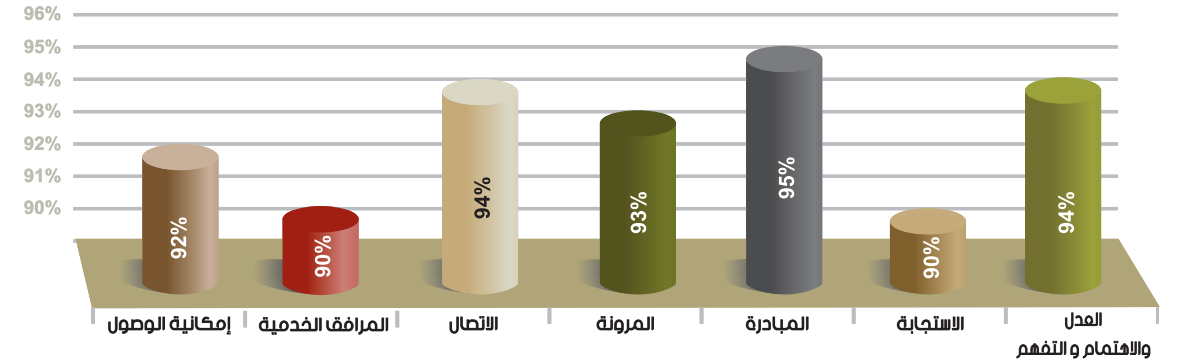


وقد بلغت نسبة رضا المتعاملين في استطلاع 2008م (93%) مقارنة بـ (92%) عن عام 2007م، بتحقيق نسبة زيادة تقدر بـ (1%) ويعود السبب في التحسن الطفيف إلى كون النتيجة المحققة في 2007م كانت عالية، وجاءت تفاصيل استطلاع 2008م كالتالي:

الانطباع العام

المعايير	نسبة الرضا
إمكانية الوصول	92%
المرافق الخدمية	90%
الاتصال	94%
المرونة	93%
المبادرة	95%
الاستجابة	90%
العدل والاهتمام والتفهم	94%
نسبة الرضا العامة عن المعيار	93%

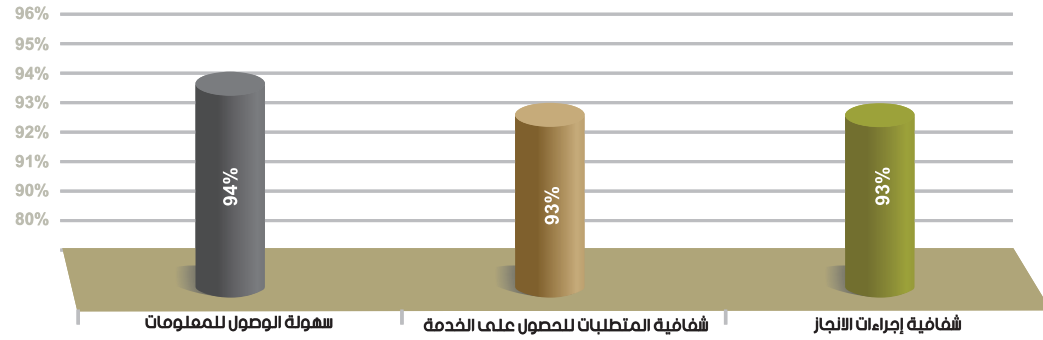
الانطباع العام



### الشفافية

المعايير	نسبة الرضا
سهولة الوصول للمعلومات	94%
شفافية متطلبات للحصول على الخدمة	93%
شفافية إجراءات الانجاز	93%
نسبة الرضا العامة عن المعيار	93%

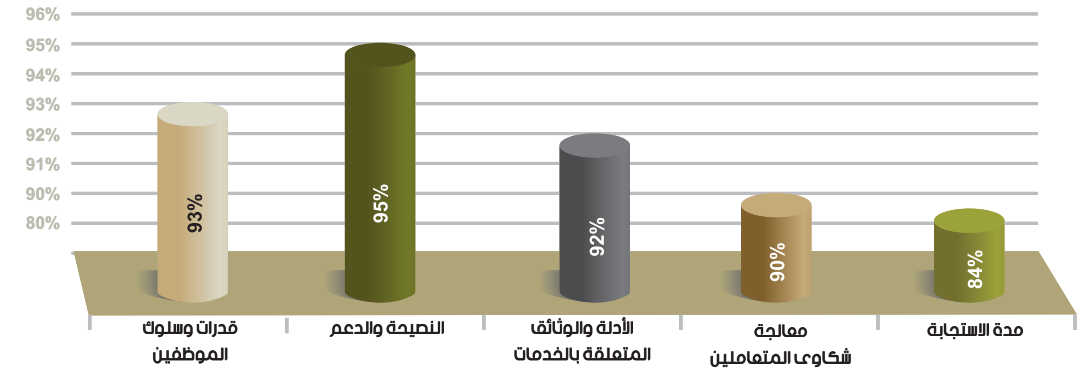
### الشفافية



### تقديم الخدمة

المعايير	نسبة الرضا
قدرات وسلوك الموظفين	93%
النصيحة والدعم	95%
الأدلة والوثائق المتعلقة بالخدمات	92%
معالجة شكاوى المتعاملين	90%
مدة الاستجابة	84%
نسبة الرضا العامة عن المعيار	91%

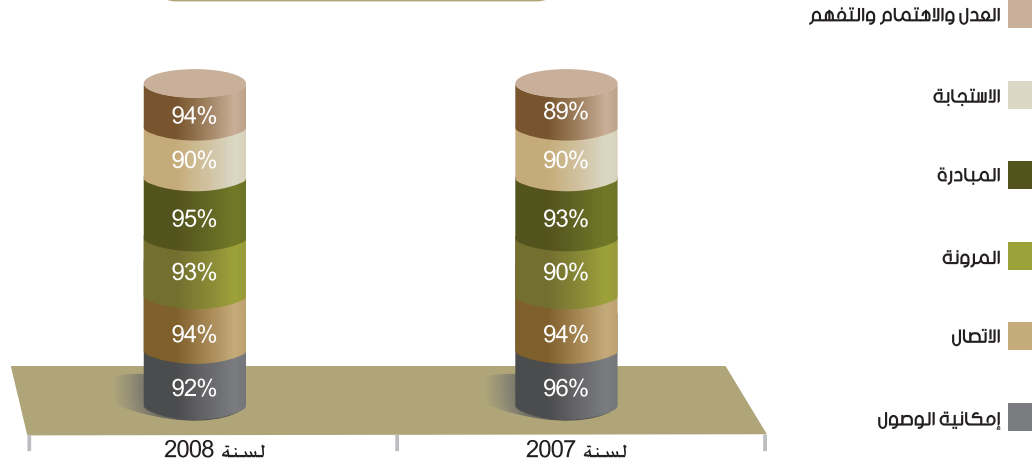
### تقديم الخدمة





رؤيتنا: الزيادة في عمل المحاكم

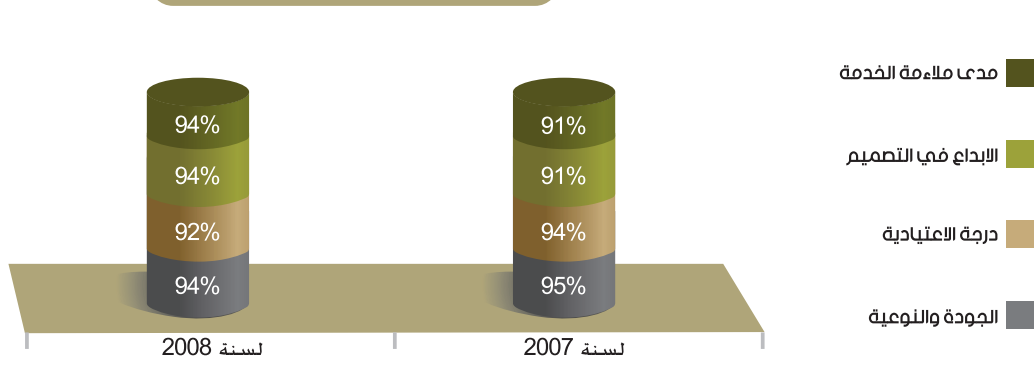
الانطباع العام



الخدمات

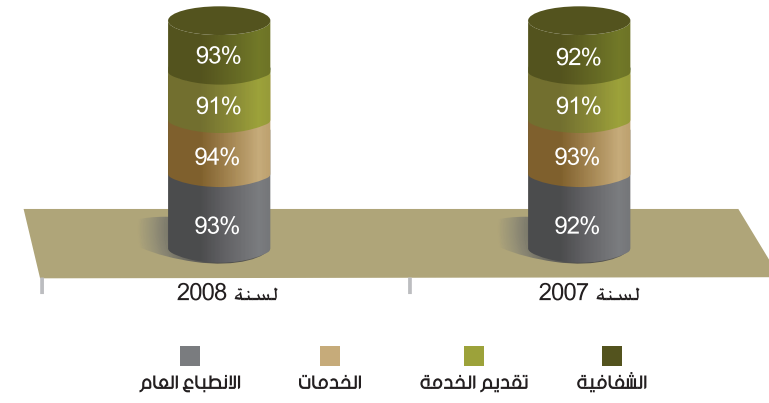
المعايير	نسبة الرضا 2007	نسبة الرضا 2008
الجودة والنوعية	95%	94%
درجة الاعتمادية	94%	92%
الإبداع في التصميم	91%	94%
مدى ملاءمة الخدمة	91%	94%
نسبة الرضا العامة عن المعيار	93%	94%

الخدمات



وبمقارنة نتائج استطلاع رأي المتعاملين عن عام 2008 باستطلاع 2007 على مستوى المعايير المشتركة، تم رصد النتائج الموضحة أدناه :

مقارنة نتائج استطلاع رأي المتعاملين  
2007 و 2008 على مستوى المعايير الرئيسية



وتوضح الجداول أدناه مقارنة نتائج استطلاع رأي المتعاملين 2007 و 2008 على مستوى المعايير الفرعية :

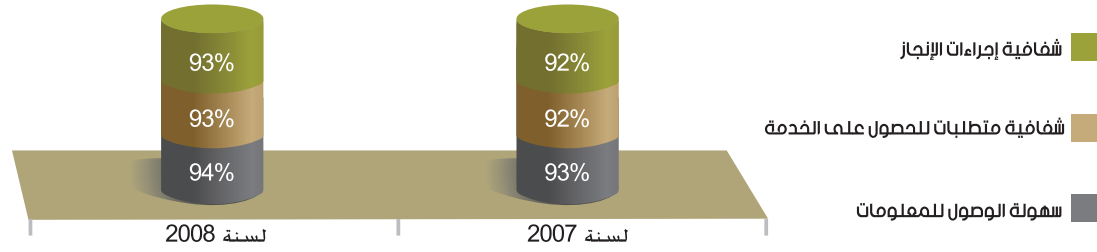
الانطباع العام

المعايير	نسبة الرضا 2007	نسبة الرضا 2008
إمكانية الوصول	96%	92%
الاتصال	94%	94%
المرونة	90%	93%
المبادرة	93%	95%
الاستجابة	90%	90%
العدل والاهتمام والتفهم	89%	94%
نسبة الرضا العامة عن المعيار	92%	93%

رسالتنا: تحقيق العدالة من خلال الدقة والسرعة في التسوية والفصل في الدعاوي وتنفيذ الأحكام وتوثيق الإجراءات بالاعتماد على كوادر وطنية مؤهلة ونظم وإجراءات وتقنيات متطورة.

التقرير السنوي - محكمة دبي

الشفافية

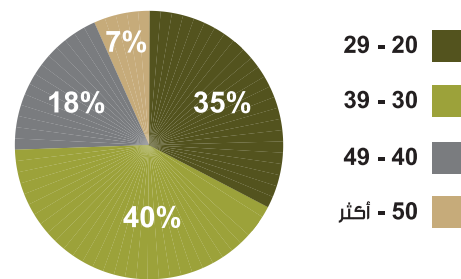


حيث أظهرت المقارنة تحقيق نسبة تحسن في رضا المتعاملين عن العدل والاهتمام والتفهم لمتطلبات المتعاملين بتحقيق نسبة زيادة تقدر بـ ( ٥%) مقارنة بأداء ٢٠٠٧م، كما تحققت نسبة زيادة بلغت (٩%) في معالجة الدائرة لشكاوى المتعاملين نتيجة للتطبيق الفعال لنظام شكاوى المتعاملين الموحد والذي تجاوز فيه أداء دائرة محاكم دبي المستهدف الخاص بحكومة دبي (٧٥%) بتحقيق نسبة (٨٠,٣%) لحل الشكاوى ضمن ٧ أيام عمل، كما حققت الدائرة تحسناً بلغ (٣%) في كل من الإبداع في تصميم الخدمة وملاءمة تقديمها مقارنة بنتيجة عام ٢٠٠٧م وهذا يشير إلى مدى الاستفادة من تقارير فرص التحسين في تطوير الخدمات المقدمة .

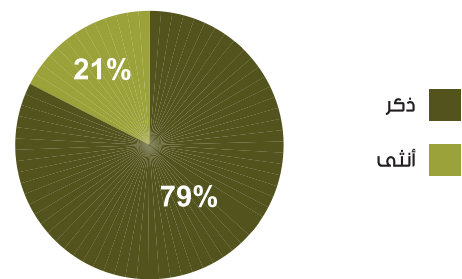
٢. نتائج استطلاع رأي المجتمع ٢٠٠٨م

يمثل استطلاع رأي المجتمع أداة مهمة ذات دور فعال في الوقوف على المستوى الذي وصل إليه أداء المحاكم، لذا تم تنفيذ استبيان عام لقياس رضا المجتمع عن أداء دائرة محاكم دبي ٢٠٠٨م باللغتين العربية والإنجليزية، وبلغ حجم عينة الاستطلاع ١٤٧٢ فرداً، موضح أدناه إحصائية ببيانات شرائح الأفراد التي غطتها عملية استطلاع رأي المجتمع ٢٠٠٨م:

الفئة العمرية



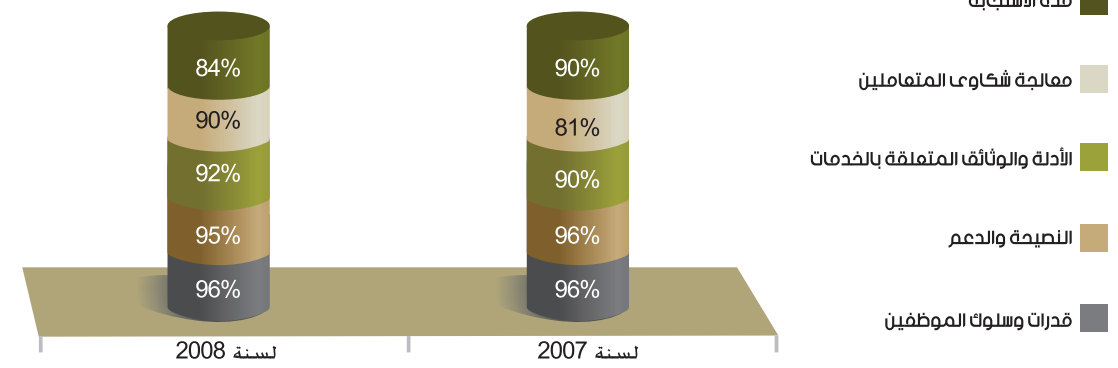
الجنس



تقديم الخدمة

المعايير	نسبة الرضا 2007	نسبة الرضا 2008
قدرات وسلوك الموظفين	96%	96%
النصيحة والدعم	96%	95%
الأدلة والوثائق المتعلقة بالخدمات	90%	92%
معالجة شكاوى المتعاملين	81%	90%
مدة الاستجابة	90%	84%
نسبة الرضا العامة عن المعيار	91%	91%

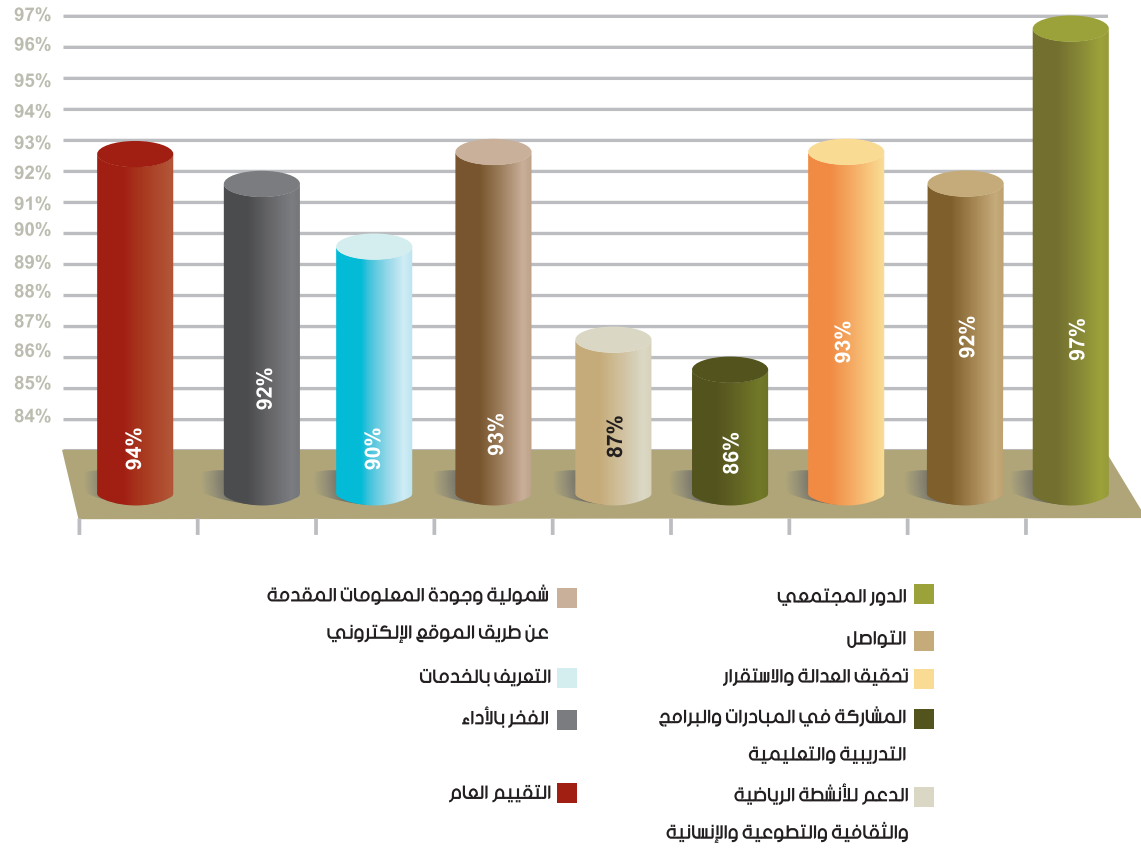
تقديم الخدمة



الشفافية

المعايير	نسبة الرضا 2007	نسبة الرضا 2008
سهولة الوصول للمعلومات	93%	94%
شفافية متطلبات للحصول على الخدمة	92%	93%
شفافية إجراءات الانجاز	92%	93%
نسبة الرضا العامة عن المعيار	92%	93%

استطلاع رأي المجتمع 2008



وقد حققت نتائج استطلاع رأي المجتمع 2008 م أداء دائرة محاكم دبي 2008 م تحسناً بلغ (9%)، وذلك بتحقيق نسبة رضا بلغت (92%) مقارنة بـ (83%) عن عام 2007 م، ويوضح الجدول أدناه نتائج استطلاع رأي المجتمع 2008 م:

المعايير	نسبة الرضا
1- لمحاكم دبي دور ايجابي في المجتمع	97%
2- مدى رضاك عن جهود محاكم دبي في التواصل مع المجتمع حال وجود شكاوى أو ملحوظات..	92%
3- لمحاكم دبي دور فعال في تحقيق العدالة والاستقرار في المجتمع	93%
4- مدى رضاك عن مشاركة الدائرة في المبادرات والبرامج التدريبية والتعليمية الموجهة للمجتمع	86%
5- مدى رضاك عن مستوى دعم الدائرة للمشاريع الخيرية والأنشطة الرياضية والثقافية والتطوعية والإنسانية في المجتمع	93%
6- مدى رضاك عن شمولية وجودة المعلومات المقدمة عن طريق الموقع الإلكتروني للدائرة والموجهة للمتعاملين والمجتمع	90%
7- تقوم المحاكم بالتعريف بخدماتها وانشطتها بشكل جيد	92%
8- أداء محاكم دبي يشعرك بالسعادة والفخر	94%
9- تقييمك العام لأداء محاكم دبي	94%
نسبة الرضا العامة عن المعيار	92%



حيث أظهرت المقارنة تحقيق نسبة تحسن في رضا المجتمع حول دور المحاكم الإيجابي في المجتمع بلغت (٤%) مقارنة بأداء ٢٠٠٧م، كما تحققت نسبة زيادة بلغت (١٢%) في رضا المجتمع عن جهود الدائرة في التواصل مع المجتمع حال وجود شكاوى أو ملحوظات، كما لوحظ تحقيق تحسن بلغ (٨%) في دور الدائرة الفعال في تحقيق العدالة والاستقرار في المجتمع وهذا ما يؤكد سلامة الاتجاه في أداء المحاكم وأهدافها ومبادراتها والتي انعكس إنجازها على تحقيق هذا التحسن الملموس.

### ٣. نتائج أداء نظام شكاوى المتعاملين:

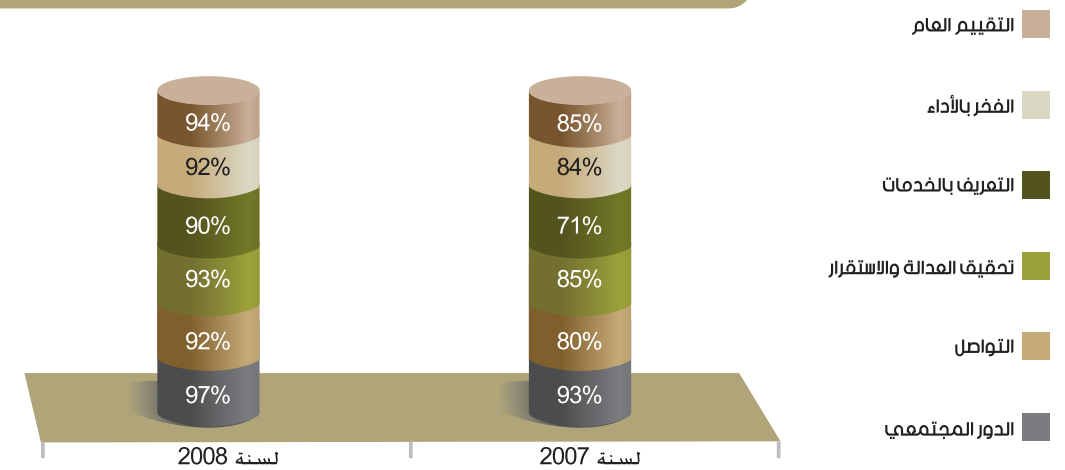
تم تدشين نظام شكاوى المتعاملين الموحد لحكومة دبي بشكل رسمي بتاريخ ٢٦/١٢/٢٠٠٧م، وهو نظام إداري متكامل يستند إلى أفضل الممارسات والمواصفات العالمية للتعامل مع شكاوى المتعاملين بفعالية وكفاءة من خلال استقبال الشكاوى ومعالجتها والاستفادة منها في تطوير الأداء، وتم تعريف الشكاوى فيه على أنها: بيان مكتوب أو شفهي يقدم للدائرة من أحد المتعاملين معها يعبر فيه عن عدم رضاه عن الإجراءات أو المعاملات التي يتقدم بها للحصول على الخدمة أو عن أسلوب تقديمها، وقد حققت دائرة محاكم دبي أداءً جيداً في تطبيق النظام بتحقيق نسبة (٨٠,٣%) مقارنة بالمستهدف المحدد من حكومة دبي في ما يتعلق بحل الشكاوى ضمن ٧ أيام عمل وهو (٧٥%)، كما بلغت نسبة التظلمات على الشكاوى الواردة على الدائرة (٥%) مقارنة بالمستهدف المحدد من حكومة دبي وهو (١٠%)، يوضح الجدول أدناه إحصائية بالشكاوى الواردة على الدائرة ٢٠٠٨م:

العدد	البنود
146	عدد الشكاوى الكلي على خدمات الدائرة 2008
61	عدد الشكاوى الفعلي على خدمات الدائرة 2008
85	عدد الشكاوى التي صنفت بأنها ليست شكاوى 2008
49	عدد الشكاوى التي تم حلها ضمن 7 أيام عمل من مجمل الشكاوى الفعلية 2008
12	عدد الشكاوى المتأخرة من مجمل الشكاوى الفعلية 2008

وبمقارنة نتائج استطلاع رأي المجتمع ٢٠٠٨م باستطلاع ٢٠٠٧م على مستوى المعايير المشتركة بين الاستطلاعين، تم رصد النتائج الموضحة أدناه:

المعايير	نسبة الرضا 2007	نسبة الرضا 2008
لمحاكم دبي دور ايجابي في المجتمع	93%	97%
مدى رضاك عن جهود محاكم دبي في التواصل مع المجتمع حال وجود شكاوى أو ملحوظات.	80%	92%
لمحاكم دبي دور فعال في تحقيق العدالة والاستقرار في المجتمع	85%	93%
تقوم المحاكم بالتعريف بخدماتها وانشطتها بشكل جيد	71%	90%
أداء محاكم دبي يشعرك بالسعادة والفخر	84%	92%
تقييمك العام لأداء محاكم دبي	85%	94%
نسبة الرضا العامة عن المعيار	83%	93%

مقارنة نتائج رأي المجتمع عن 2007 و2008



## 2- نتائج مؤشرات الأداء الخاصة برأي الموارد البشرية

### أولاً: نسبة التوظيف حسب الفئات:

مراعاة للتوجه الحكومي الذي يهدف إلى زيادة نسبة التوظيف في الدوائر، تحرص محاكم دبي على استقطاب أفضل الكوادر الوطنية للالتحاق بها في مختلف التخصصات القضائية والفنية والإدارية ضمن إستراتيجيتها لتحقيق أعلى نسب التوظيف وتوظيف أفضل الكفاءات المطلوبة بمختلف التخصصات، وتستهدف سياسة التوظيف التأكد من حصول أبناء الدولة على كل الفرص لتنمية مهاراتهم العملية والمهنية ليشغلوا المناصب العليا كل في مجال عمله وفق نظام مخطط للتوظيف على جميع المستويات الوظيفية بنوعها الإدارية والقضائية بعد دراسة احتياجات المحاكم من موارد بشرية وإعداد ميزانية الوظائف السنوية. وتسعى محاكم دبي لجذب المواطنين من ذوي المهارات العالية من المواطنين خريجي الجامعات والحاصلين على الدبلوم العالي لزيادة التنوع في استقطاب الكوادر الوطنية وتزويد الدائرة بها وفقاً للشواغر والتخصصات المطلوبة.

ومن الجدول أدناه نجد حرص الدائرة على تسكين الوظائف للمواطنين أبناء الدولة، فقد ارتفع عدد الموظفين لسنة 2008 إلى 560 موظفاً مواطناً مقارنة بـ 425 موظفاً في عام 2007. كما بلغت نسبة التوظيف في الفئة القيادية لعام (2008) 100% مقارنة بعام (2007) حيث كانت النسبة 94%.

نتائج مؤشرات قياس تطوير ورضا الموظفين	
المؤشر رقم (1-5-4)	نسبة التوظيف حسب الفئة المختلفة
طريقة الاحساب	المعادلة: (الموظفون المواطنون الفعليون بالفئة / معدل الوظائف القابلة للتوظيف في نهاية الفترة بالفئة) × 100 معادلة احتساب الاهداف: (الوظائف المستهدفة للتوظيف حسب خطة التوظيف للعام الحالي / الوظائف القابلة للتوظيف حسب خطة التوظيف للعام الحالي) × 100

نسبة التوظيف حسب الفئة المختلفة (النتائج الفعلية)												
الفئة	الموظفون المواطنون الفعليون بالفئة			معدل الوظائف القابلة للتوظيف في نهاية الفترة بالفئة			نسبة التوظيف حسب الفئة المختلفة (النتائج الفعلية)					
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الرابع

الفئة القيادية	17	20	20	21	18	21	21	21	21	94%	95%	95%	100%
الفئة التنفيذية والاشرفية	142	141	136	148	239	234	239	268	59%	59%	58%	55%	
فئة الوظائف الاخرى	411	413	402	391	474	464	478	453	87%	86%	87%	86%	
الإجمالي	570	574	558	560	731	738	719	742	78%	78%	78%	75%	

الأهداف للعام 2008			
الفئة	حسب خطة التوظيف للعام الحالي	الوظائف المستهدفة للتوظيف حسب خطة التوظيف للعام الحالي	نسبة التوظيف حسب الفئة المختلفة (مستهدف)
الفئة القيادية	19	20	95%
الفئة التنفيذية والاشرفية	174	271	64%
فئة الوظائف الاخرى	533	596	89%

### ثانياً: نسبة المتدربين حسب الفئات الوظيفية:

تعي محاكم دبي أهمية عنصر التدريب في إدارة الموارد البشرية كوسيلة أساسية للتطوير الوظيفي، لذا تحرص الدائرة على إتاحة الفرصة لجميع الفئات بما فيها الفئات القيادية والقضائية وذلك وفق خطة سنوية مدروسة واعتماداً للموازنات التدريبية التي تسهم في تحقيق الأهداف العامة المخطط لها. فنلاحظ من التقرير ارتفاعاً في عدد المتدربين ومعدل ساعات التدريب مما يدل على اهتمام محاكم دبي على تنمية كافة المهارات المطلوبة لمواردها في سبيل الارتقاء في تقديم الخدمات واكتساب أحدث التقنيات المتوافرة في رفع مستوى الإنتاجية أثناء العمل، فقد بلغت نسبة الموظفين المتدربين عن عام (2008) في الفئة القيادية 100% مقارنة بنسبة تدريب مستهدفة لهذا العام تبلغ 94% ويعدد ساعات إجمالي 1228 ساعة تدريبية مقارنة بعام (2007) حيث كانت نسبة المتدربين 89% بمعدل 1275 ساعة تدريبية. أما عن الموظفين المتدربين في الفئة الإشرافية لعام (2008) فقد بلغت 74% مقارنة بنسبة تدريب مستهدفة 91% ويعدد ساعات إجمالي 1015 ساعة تدريبية مقارنة بعام 2007 حيث كانت نسبة التدريب 79% بعدد ساعات إجمالي 12273 ساعة تدريبية. أما عن فئة الوظائف الأخرى لعام (2008) فقد بلغت نسبة المتدربين 83% مقارنة بنسبة تدريب مستهدفة 99% ويعدد ساعات إجمالي 13420 ساعة تدريبية، مقارنة بعام 2007 حيث كانت نسبة التدريب 66% بإجمالي 11923 ساعة تدريب.

ويعود السبب في انخفاض النسبة الفعلية مقارنة بالمستهدف في التنفيذية، والإشرافية، وفئة الوظائف الأخرى إلى احتساب أعضاء الهيئة القضائية ضمن الفئة الإشرافية وبالتالي عدم حضورهم لكافة البرامج المخططة لهم بسبب ظروف جلسات المحاكمة. كذلك فإن ارتفاع معدل الاستقالات أثر بشكل كبير في انخفاض النسبة الفعلية للمدربين في فئة الوظائف الأخرى حيث كانت جميع الإدارات تعاني من نقص الموظفين ولم يتم السماح للمرشحين بحضور جميع الدورات المخططة لهم بسبب النقص الكبير في عدد الموظفين.

### ثالثاً: معدل ساعات التدريب لكل موظف:

بلغت عدد ساعات التدريب التي نفذتها محاكم دبي خلال عام (٢٠٠٨) ٢٤٨٠٠ ساعة تدريبية بميزانية وقدرها ١٦٧٠٠٠٠ درهم مقارنة بعدد الساعات التدريبية التي أبرمت خلال عام ٢٠٠٧ والبالغة ٢٠٦٢٦ ساعة تدريبية بميزانية وقدرها ٧٠٠٠٠٠ درهم .

نتائج مؤشرات قياس تطوير ورضا الموظفين	
رقم المؤشر (1-4-1)	معدل عدد ساعات التدريب لكل موظف حسب الفئة الوظيفية
طريقة الاحتساب	النتائج الفعلية: مجموع عدد الساعات التدريبية الفعلية من الفئة خلال الفترة / الموظفين المدربين خلال الفترة من تلك الفئة (دون تكرار)
	احتساب الاهداف: مجموع الساعات التدريبية المستهدفة حسب خطة التدريب للعام الحالي / الموظفين المستهدفون للتدريب حسب خطة التدريب للعام الحالي (دون تكرار)

النتائج الفعلية												
الفئة	مجموع عدد الساعات التدريبية (يتم احتساب النتائج للربع بشكل تراكمي)				الموظفون المدربون في نهاية الفترة (يتم احتساب النتائج للربع بشكل تراكمي)				النسبة الفعلية			
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
الفئة القيادية	٣٢٩	٩١٢	٩٩٠	١٢٢٧,٥	٩	١٩	٢٠	٢١	٣٧	٤٨	٥٠	٥٨
الفئة التنفيذية والإشرافية	٢٧٣٥,٥	٧١٦٨,٥	٧٩٦٢,٥	١٠١٥٣	٩٨	١٦٧	١٧٠	١٩٧	٢٨	٤٣	٤٧	٥٢
فئة الوظائف الأخرى	٢٦٩٢	٨٣٠٦	١٠٣٩٩,٥	١٣٤٢٠,١	١٥٤	٣٠٤	٣٣٤	٣٧٤	١٧	٢٧	٣١	٣٦

نتائج مؤشرات قياس تطوير ورضا الموظفين	
المؤشر رقم (2-4-1)	نسبة المدربين حسب الفئات الوظيفية المختلفة
طريقة الاحتساب	المعادلة: النتائج الفعلية: (الموظفون المدربون في نهاية الفترة/ معدل الموظفين القابلين للتدريب في نهاية الفترة) 100X
	احتساب الاهداف: (الموظفون المستهدفون للتدريب حسب خطة التدريب للعام الحالي/ الموظفين القابلون للتدريب حسب خطة التدريب للعام الحالي) 100X

الفئة	النتائج الفعلية											
	الموظفون المدربون في نهاية الفترة (يتم احتساب النتائج للربع بشكل تراكمي)				الموظفون القابلون للتدريب في نهاية الفترة				النسبة الفعلية			
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
الفئة القيادية	9	19	20	21	18	21	21	21	21	21	21	21
الفئة التنفيذية والإشرافية	98	167	170	197	239	239	234	268	41%	70%	73%	74%
فئة الوظائف الأخرى	154	304	334	374	474	478	464	453	32%	64%	72%	83%

الأهداف للعام ٢٠٠٨						
الفئات الوظيفية	الموظفون المستهدفون للتدريب حسب خطة التدريب للعام الحالي (يتم احتساب النتائج للربع بشكل تراكمي)		الموظفون القابلون للتدريب حسب خطة التدريب للعام الحالي		النسبة المستهدفة	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع		
الفئة القيادية	15	16	16	17	18	94%
الفئة التنفيذية والإشرافية	150	201	207	213	234	91%
فئة الوظائف الأخرى	274	396	411	445	451	99%

الملاحظات
يتم احتساب النتائج الفعلية والمستهدفات مع مراعات عدم التكرار - أي أن الموظف الوارد في ربع لا يتكرر ذكره في الأرباع التي تليه - . ويتم احتساب النتائج للربع بشكل تراكمي - يضاف لنتائج الربع نتائج ما سبقه من الأرباع - .
يتم إضافة المدربين الذين يبدأ تدريبهم في ربع وينتهي في الربع الذي يليه إلى الربع الذي تنتهي فيه الدورة التدريبية.
تم اعتبار وظائف الإدارة العليا فئة قيادية، ووظائف الإدارة الوسطى فئة تنفيذية وإشرافية كما تم دمج الوظائف المتبقية تحت فئة الوظائف الأخرى .
تم تقسيم السادة القضاة على الفئتين القيادية والفئة التنفيذية والإشرافية .



الذين كان أغلبهم من المواطنين العاملين إذ كانت نسبتهم (٧٦٪) ثم كان الموظفون من الجنسية العربية ونسبتهم (١٢٪) .  
ويلاحظ من أرقام نسبة المشاركة هو التجاوب السريع للموظفين في ملء الاستبيانات الموزعة عليهم حرصاً منهم على الدائرة وتطوير أدائها، كما تناولت الإجابات الصراحة والجرأة التي تميزت بالوعي المهني والقدرة علي ملامسة الواقع وسبل معالجة المشاكل وإزالة المعوقات، وذلك من خلال الإجابة علي الأسئلة الحساسة التي تضمنها الاستبيان بشفاافية عالية تعكس مناخ وبيئة عمل خلاقة سائدة في الدائرة وفروعها وبكل إدارتها وأقسامها .

ونعزو هذا الارتفاع نتيجة للمبادرات التي تمت لرفع مستوى رضا الموارد البشرية وتحقيق متطلباتهم ، وذلك من خلال تحديد احتياجاتهم التدريبية، وإجراء عمليات تقييم أداء الموظفين بطريقة عادلة ودقيقة. وإيجاد نظام عادل وشفاف ودقيق لتصنيف الوظائف وتحديد الرواتب حسب الدرجات ومرعاة العدالة في التعيين والترقية حيث تم ترقية وتعديل وضع ٤٠١ موظف وتطبيق التأمين الصحي لجميع الموظفين وتكريم عدد ٢٦ فريق عمل وتكريم أعضاء الهيئة القضائية وزيادة الفعاليات الاجتماعية والمنشآت وإعادة صرف الرسوم الدراسية لأبناء الموظفين وصرف سيارات ومبالغ نقدية لجميع المحضرين وتوفير عدد ٢٦ منحة دراسية للموظفين وإصدار لائحة التدريب والإجازات الدراسية .

الفترة	مجموع عدد الساعات التدريبية (يتم احتساب النتائج للربع بشكل تراكمي)				الموظفون المستهدفون للتدريب في نهاية الفترة (يتم احتساب النتائج للربع بشكل تراكمي)				النسبة المستهدفة			
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
الفترة القيادية	681	957	957	1282	15	16	16	17	45	60	60	75
الفترة التنفيذية والاشرفية	3459	7514	8198	11553	150	201	207	213	23	37	40	54
فئة الوظائف الاخرى	5531	11871	14525	20734	274	396	411	445	20	30	35	47

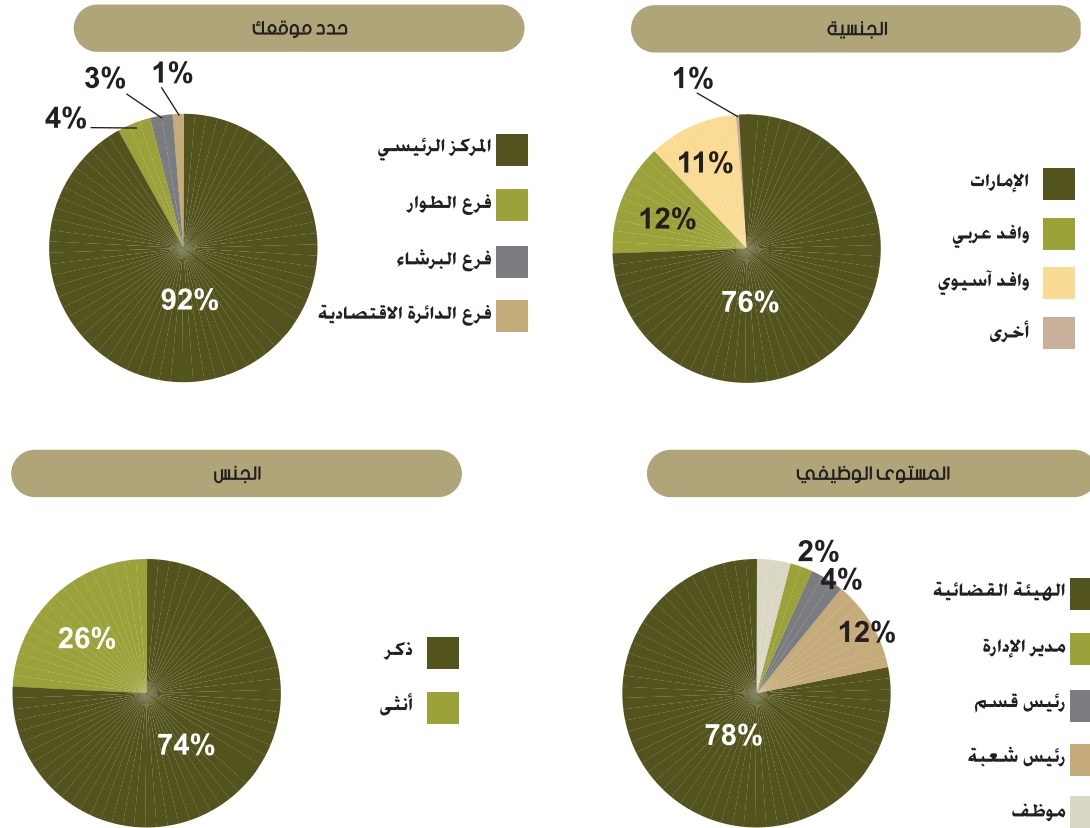
#### الملاحظات

يتم احتساب النتائج الفعلية والمستهدفات مع مراعات عدم التكرار، أي أن الموظف الوارد في ربع لا يتكرر ذكره في الأرباع التي تليه، ذلك فيما يخص الموظفين المتدربين - احتساب ساعات التدريب يعتمد على الإجماليات - .  
يتم إضافة المتدربين الذين يبدأ تدريبهم في ربع وينتهي في الربع الذي يليه إلى الربع الذي تنتهي فيه الدورة التدريبية وكذلك بالنسبة لساعات التدريب. ويتم احتساب النتائج للربع بشكل تراكمي - يضاف لنتائج الربع نتائج ما سبقه من الأرباع - .  
تم اعتبار وظائف الإدارة العليا فئة قيادية، ووظائف الإدارة الوسطى فئة تنفيذية وشرافية كما تم دمج الوظائف المتبقية تحت فئة الوظائف الأخرى .  
تم تقسيم السادة القضاة على الفئتين القيادية والفئة التنفيذية والإشرافية .

### ثالثاً: نتائج استطلاع رأي الموارد البشرية ٢٠٠٨م:

نهدف من تطبيقاتنا لمثل هذه الاستبيانات إلى تحليل نقاط القوة ومتطلبات التحسين للعمل ومعرفة أسباب القصور في الخدمة أو مدى رضا الموظفين عن أعمالهم. كما تساعد على خلق روح التعاون بين كافة المستويات الإدارية ومعرفة نسبة رضا الموارد البشرية عن أداء الدائرة فيما تقدمه لهم، بما يسمح للإدارة العليا من الاطلاع وبشفاافية عالية على سير العمل وتوقع العقبات المستقبلية لمحاولة تضياد وقوعها بشكل يمثل ركيزة أساسية في رسم الخطط الاستراتيجية لخلق تطوير مستدام ومتصاعد يرتقي بمستوي الأداء الفردي والجماعي إلى مستويات تقارب وتكاد تتساوى مع المستوي المستهدف الطموح.

فمن خلال الاستبيان الدوري لقياس معدل رضا مواردها البشرية والذي شارك فيه (٥٩٪) من الموظفين مقارنة بالعام الماضي حيث كانت نسبة المشاركة لا تتعدى (٢٧٪) من إجمالي عدد الموظفين ، تظهر نتائج رضا الموارد البشرية في محاكم دبي نسبة ( ٨٠ ٪) مقارنة بما تم تحقيقه عام ٢٠٠٧م حيث كانت النسبة (٦٤٪) . وحرص الاستبيان على استطلاع الشريحة الأكبر من الموارد البشرية والذين يمثلون فئة الموظفين حيث كانت نسبة المشاركين في الاستبيان ٧٨٪ من إجمالي عدد المشاركين ، ثم تلتهم الشريحة الأخرى وهم رؤساء الشعب حيث كانت نسبة مشاركتهم (١٢٪) ثم رؤساء الأقسام بنسبة (٤٪) من إجمالي عدد المشاركين

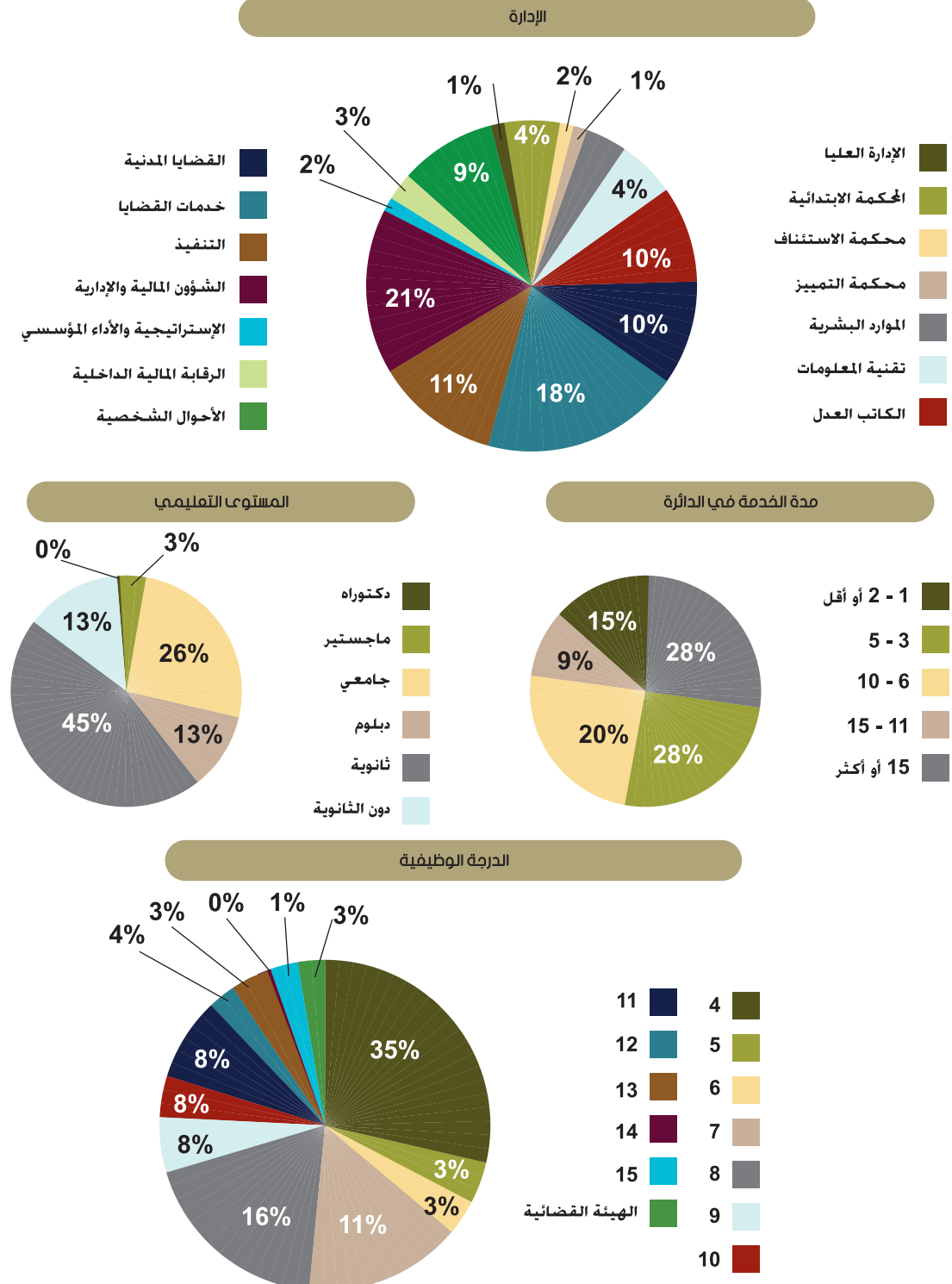


يلاحظ من الجداول المرفقة أن الاستبيان تم تطبيقه على جميع موظفي الدائرة بالمركز الرئيسي وفروع الدائرة الخارجية وهي البرشاء والطوار والدائرة الاقتصادية بحيث تغطي كافة الدرجات الوظيفية والجنسيات العاملة في الدائرة من مواطنين وغيرهم ، وشمل الاستبيان ثلاثة وثلاثين سؤالاً تركزت جميعها على الرضا الوظيفي والتوطين، بالإضافة إلى الدعم المادي والمعنوي لتحفيز الموظف على الشفافية، ولدراسة ومعالجة ملاحظات وشكاوى الموظف من قبل الإدارة العليا. وخلص التحليل الإحصائي وذلك من خلال تحليل البيانات إلى نتائج مهمة تتعلق بعملية التطوير والرغبة في حل المشكلات وإزالة العقبات ، وقد جاءت النتائج العامة لاستطلاع رأي الموارد البشرية ٢٠٠٨م على مستوى المعايير الرئيسية كالتالي:

المعايير الرئيسية	التحفيز	الرضا الوظيفي	الشفافية	التوطين
نسبة الرضا العامة عن المعيار	83%	83%	70%	84%

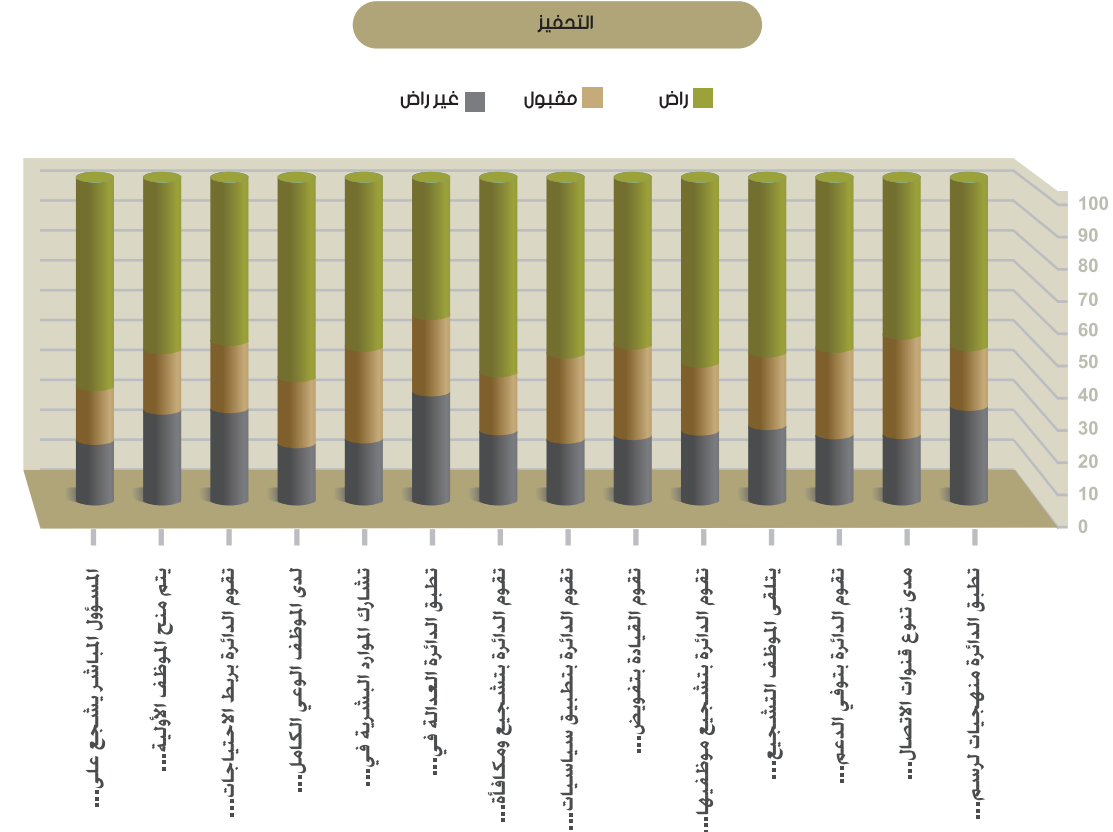
كما جاءت نتائج استطلاع رأي الموارد البشرية ٢٠٠٨م التفصيلية على مستوى المعايير الفرعية كالتالي:

التحفيز	راض	مقبول	غير راض
تطبق الدائرة منهجيات لرسم المسار الوظيفي	55%	24%	21%
مدى تنوع قنوات الاتصال والتواصل على مستوى الوحدات التنظيمية من خلال (الحوار البناء - إبداء الرأي-الإطلاع على الخطط المطبقة ...)	53%	32%	15%
تقوم الدائرة بتوفير الدعم والصلاحيات للموظف لصنع القرارات المتعلقة بمهامه الوظيفية.	57%	26%	17%
يتلقى الموظف التشجيع المناسب لتقديم الاقتراحات لتحسين أداء الخدمات.	58%	24%	18%
تقوم الدائرة بتشجيع موظفيها على المشاركة في فرق العمل للتحسين المستمر للأداء والخدمات.	61%	22%	17%
تقوم القيادة بتفويض الصلاحيات لتمكين الموظفين من تحقيق خططهم وأهدافهم من خلال (الاتصال - المساعدة - التشجيع ..).	56%	29%	15%
تقوم الدائرة بتطبيق سياسات واستراتيجيات تسمح بالتعلم والتعرف على أفضل الممارسات والإنجازات للأفراد وفرق العمل.	59%	28%	13%



غير راض	مقبول	راض	الرضا الوظيفي
11%	23%	66%	تقوم الدائرة بالتطوير المستمر للأنظمة الإدارية التي تلبي احتياجات الموارد البشرية وتقوم بعرضها من خلال (بوابة المعرفة - وثيقتي ...).
20%	19%	61%	تقوم الدائرة بتوفير ظروف العمل المناسبة (التهوية، الإضاءة، النظافة، التكيف... ) وتسعى إلى التحسين المستمر لها.
20%	19%	61%	توفر الدائرة المرافق والخدمات التي تتميز بالنظافة وبعدهد مناسب.
16%	20%	64%	تمنح الوحدة التنظيمية الموظف الأمان الوظيفي الكامل.
23%	26%	51%	تقوم الدائرة بتحسين بيئة العمل وتعريف الموظفين بشروط الأمن والسلامة بشكل مستمر.
19%	25%	56%	يتلقى الموظف الدعم الكامل والكافي للتعامل مع ظروف العمل المختلفة.
22%	27%	51%	تقوم الدائرة بالاستماع للموظف عند تقدمه بتظلم دون شعوره بأن ذلك قد يؤثر على وضعه الوظيفي.
32%	24%	44%	توفر الدائرة سياسة واضحة وعادلة في توزيع أجور الموارد البشرية بما يتوافق مع طبيعة المهام الموكلة للموظف وخبراته.
12%	18%	70%	توفر الدائرة مزايا مناسبة (التأمين الصحي- الراتب الشهري - تذاكر السفر...).
8%	22%	70%	توفر الدائرة فرص التفاعل والاتصال للموظفين مع زملائهم بالطرق الرسمية وغير الرسمية.
15%	31%	54%	يشارك الموظفون في عملية إدارة التغيير في الدائرة بالتحسين المستمر للخدمات والأداء وفق منهجية منظمة.
21%	31%	48%	تقوم الدائرة بربط نتائج تقييم الأداء بمدى تحقيق الموظف للأهداف المتعلقة بعمله وعمل الدائرة
12%	29%	59%	تطبق الدائرة سياسة واضحة في المحافظة على البيئة ويتضح ذلك من خلال النشاطات التي تدعمها
8%	20%	72%	تنظم الدائرة وتدعم النشاطات الاجتماعية والثقافية والإنسانية والرياضية بشكل مناسب
17%	24%	59%	نسبة الرضا العامة عن المعيار

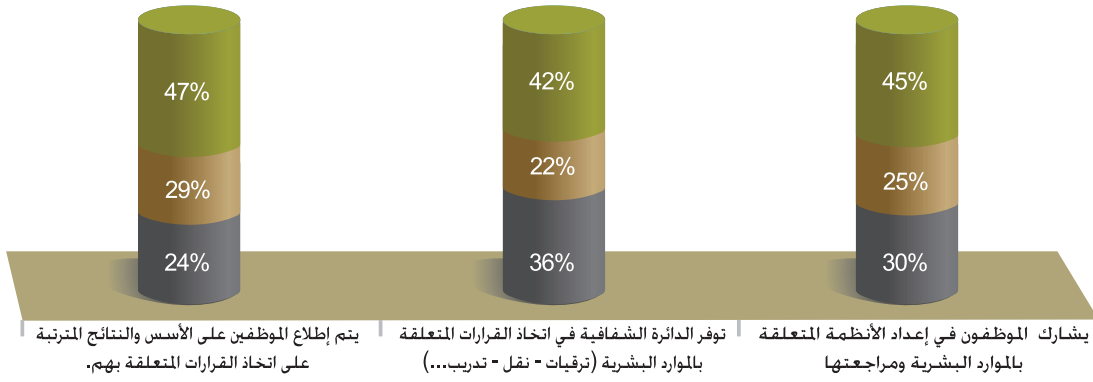
غير راض	مقبول	راض	التحفيز
18%	20%	62%	تقوم الدائرة بتشجيع ومكافأة الإنجازات المتميزة لجميع المستويات بالدائرة (الموظفون وفرق العمل).
30%	25%	45%	تطبق الدائرة العدالة في السياسات والإجراءات المتعلقة بتقييم الأداء.
14%	29%	57%	تشارك الموارد البشرية في وضع وتنفيذ السياسة والإستراتيجية للدائرة بما فيها الرؤية والرسالة والقيم.
11%	24%	65%	لدى الموظف الوعي الكامل برؤية ورسالة وقيم الدائرة.
20%	27%	53%	تقوم الدائرة بربط الاحتياجات التدريبية الفعلية للموظف بنتائج تقييم الأداء وخطط المسار الوظيفي في الدائرة ليتمكن من تنمية مهاراته وقدراته الحالية والمستقبلية.
21%	22%	57%	يتم منح الموظف الأولوية لحضور الدورات التدريبية على القيام بالأعمال اليومية المعتادة.
12%	18%	70%	المسؤول المباشر يشجع على التجمعات الاجتماعية (الحفل السنوي، الإفطار الجماعي)
17%	25%	58%	نسبة الرضا العامة عن المعيار





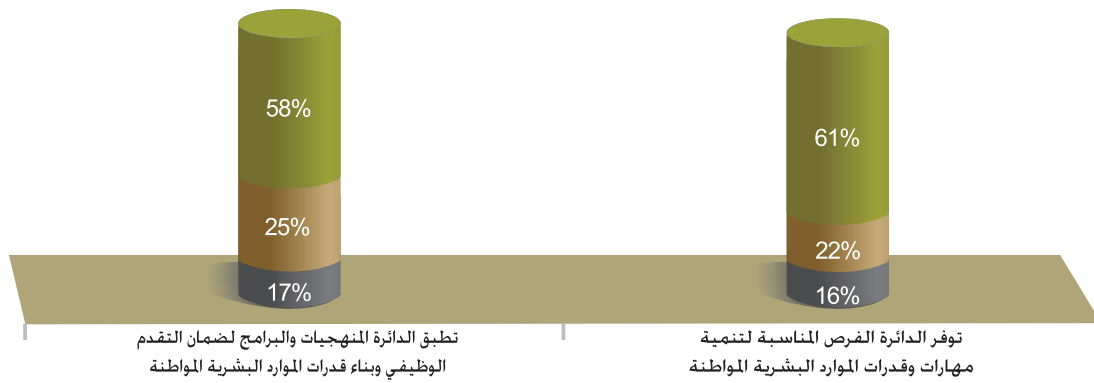
رؤيتنا: الريادة في عمل المحاكم

الشفافية

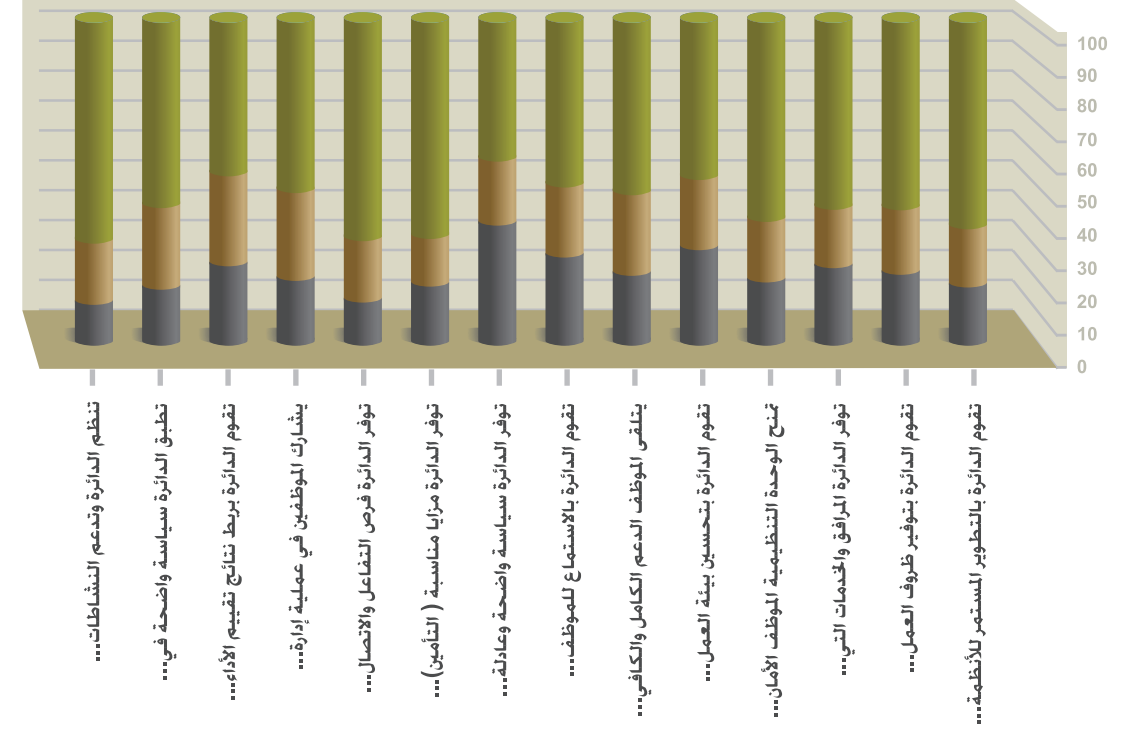


التوطن	غير راض	مقبول	راض
توفر الدائرة الفرص المناسبة لتنمية مهارات وقدرات الموارد البشرية المواطنة	16%	22%	61%
تطبيق الدائرة المنهجيات والبرامج لضمان التقدم الوظيفي وبناء قدرات الموارد البشرية المواطنة	17%	25%	58%
نسبة الرضا العامة عن المعيار	16%	24%	60%

التوطن



الرضا الوظيفي

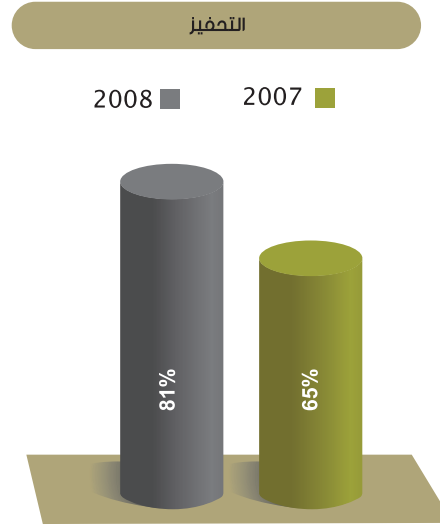


الشفافية	غير راض	مقبول	راض
يشترك الموظفون في إعداد الأنظمة المتعلقة بالموارد البشرية ومراجعتها.	30%	25%	45%
توفر الدائرة الشفافية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالموارد البشرية (ترقيات - نقل - تدريب...)	36%	22%	42%
يتم إطلاع الموظفين على الأسس والنتائج المترتبة على اتخاذ القرارات المتعلقة بهم.	24%	29%	47%
نسبة الرضا العامة عن المعيار	30%	25%	45%

2008

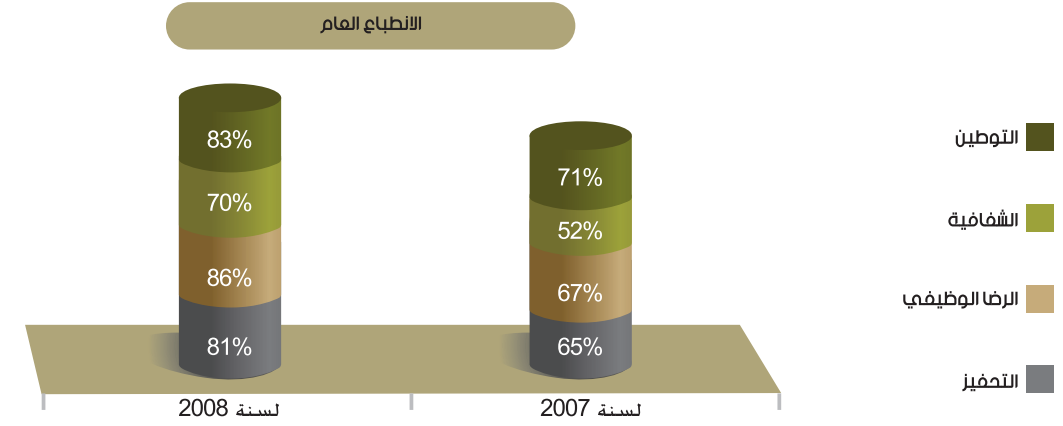
التقرير السنوي - محكمة دبي

2008	2007	التحفيز
82%	66%	التقدير
70%	60%	وضع الأهداف والتقييم العادل للأداء
79%	57%	التدريب والتنمية
81%	65%	نسبة الرضا العامة عن المعيار



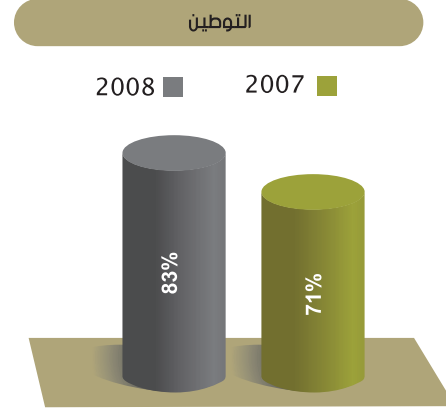
2008	2007	الرضا الوظيفي
89%	73%	النظام الإداري
80%	59%	المرافق والخدمات
77%	70%	الأمن والسلامة
84%	69%	الأمان الوظيفي
88%	44%	الأجور والمزايا
92%	83%	علاقات الزمالة
84%	66%	إدارة التغيير
88%	65%	السياسة المتعلقة بالبيئة والتأثيرات المترتبة عليها
92%	74%	الدور المجتمعي
86%	67%	نسبة الرضا العامة عن المعيار

وبمقارنة نتائج استطلاع رأي الموارد البشرية عن عام ٢٠٠٨ باستطلاع رأي ٢٠٠٧ على مستوى المعايير المشتركة بين الاستطلاعين، تم رصد النتائج الموضحة في الجداول أدناه، حيث أظهرت المقارنة تحقيق تحسن ملحوظ في رضا الموارد البشرية عن التحفيز بتحقيق نسبة تحسن بلغت ( ١٦% ) مقارنة بأداء ٢٠٠٧م، كما تحققت نسبة تحسن بلغت ( ١٨% ) في رضا الموارد البشرية عن شفافية أنظمة وإجراءات وقرارات الموارد البشرية مقارنة بنتائج ٢٠٠٧م، كما بلغت نسبة الرضا عن التوظين في الدائرة ( ٨٣% ) مقارنة بـ ( ٧١% ) عن عام ٢٠٠٧م، فيما حققت الدائرة تحسناً في الرضا الوظيفي بلغ ( ١٩% ) مقارنة بأداء ٢٠٠٧م.



وتوضح الجداول أدناه مقارنة نتائج استطلاع رأي الموارد البشرية ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ على مستوى المعايير الفرعية المشتركة بين الاستطلاعين:

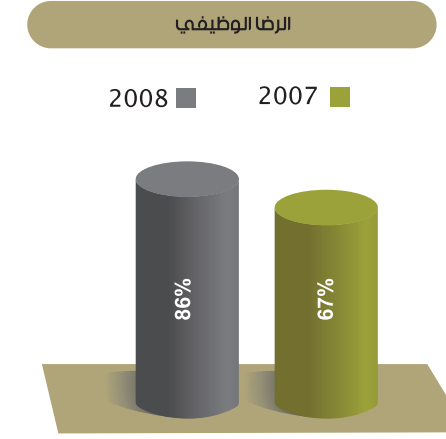
2008	2007	التحفيز
79%	62%	فرص التطور الوظيفي
84%	80%	الاتصال
83%	72%	التمكين الوظيفي
83%	61%	المشاركة
85%	67%	القيادة
87%	64%	فرص التعلم والانجاز



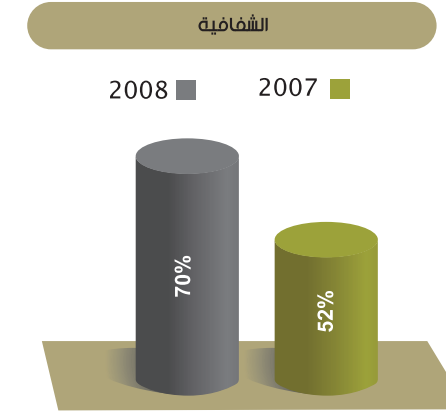
#### رابعاً: نتائج أداء نظام الاقتراحات ٢٠٠٨م:

شهدت الفترة الماضية العديد من المقترحات البناءة التي تم تطبيق الكثير منها، حيث بلغت نسبة الاقتراحات المقبولة في عام ٢٠٠٨م (١٠٢) مقارنة بالعام ٢٠٠٧م إذ بلغت (٥٣) اقتراح أي بنسبة زيادة تقدر ب ٩٢,٥%، أما الاقتراحات المقبولة من مجمل عدد الاقتراحات المقدمة عام ٢٠٠٨م فقد بلغت (٨٠٨%) فيما لا تزال نسبة أخرى منها قيد الدراسة، وعلل السبب في التزايد على تقديم المقترحات إلى سلسلة الخطوات التي يتبعها العميل في تقديم الاقتراحات، حيث أن هذه الخاصية موجودة على الموقع الإلكتروني لمحاكم دبي ويمكن لكافة المتعاملين تقديم ما يناسبهم من مقترحات بناءة..

ونجد أن البرنامج استقبل في عام ٢٠٠٨م ما يقارب ١١٥٧ اقتراحاً مقارنة بعدد الاقتراحات التي كانت في عام ٢٠٠٧م حيث بلغت عدد (٧٨٢) اقتراحاً وبنسبة زيادة تقدر ب ٤٨% مقارنة بالعام الفائت، وهذه إشارة إلى حرص محاكم دبي على الاهتمام بالتطوير والتحسين وضمان مشاركة الموارد البشرية لديها في تلك العملية فالمشاركة تجعل الموظف يشعر بأنه جزء من المؤسسة وأنه يعمل في فريق متجانس ومتكامل، فنجاح المؤسسة يعني نجاحه، كما ارتفع عدد الاقتراحات المقدمة من موظفي الدائرة عام ٢٠٠٨م حيث وصلت إلى (١٠٥١) اقتراحاً مقارنة بعدد الاقتراحات التي كانت في عام ٢٠٠٧م فقد كانت (٦٦١) أي بنسبة زيادة وصلت إلى (٥٩%) عن العام المنصرم، وهو عدد جيد إذا ما قيس بعدد الموارد البشرية العاملة بالدائرة والبالغ عددهم ٨٧١ موظفاً، ناهيك عن اهتمام المحاكم بترسيخ معايير خاصة بتنمية الموظفين تتمحور حول منحهم صلاحيات في التعامل مع العملاء وحل مشكلاتهم بمجرد وقوعها وتشجيعهم على إدخال أنشطة التحسين خاصة في مجال خدمة العملاء وتوفير التدريب اللائم لهم ومكافأة وتقدير جهودهم حيث بلغ عدد المكرمين في عام ٢٠٠٨م ٩٩ موظفاً.



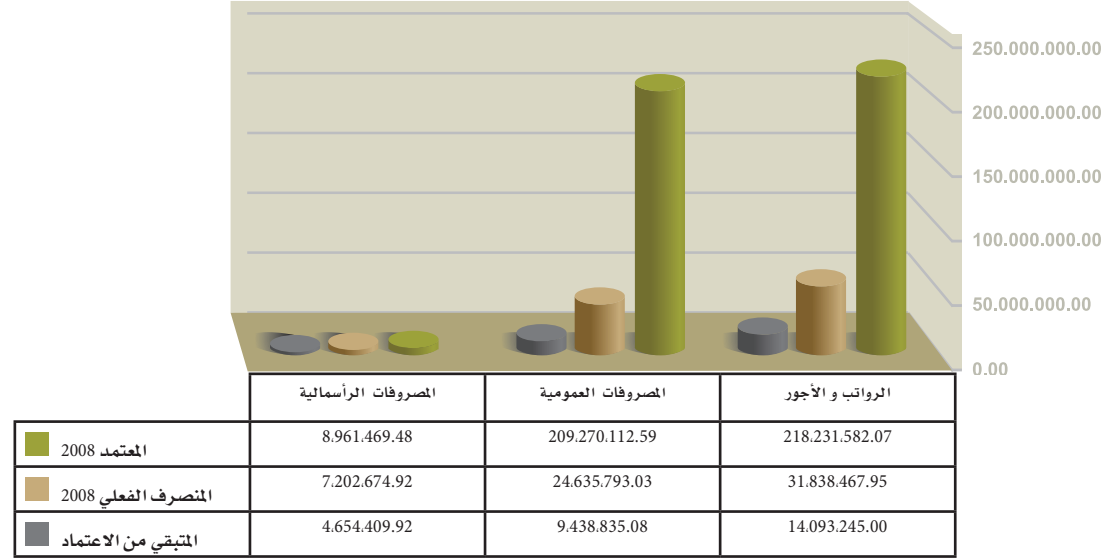
2008	2007	الشفافية
64%	52%	شفافية إجراءات الموارد البشرية
76%	51%	شفافية قرارات الموارد البشرية
70%	52%	نسبة الرضا العامة عن المعيار



2008	2007	التوظيف
84%	72%	برامج تطوير قدرات المواطنين
83%	69%	فرص التقدم الوظيفي للمواطنين
83%	71%	نسبة الرضا العامة عن المعيار



مصرفات عام 2008



## ٢. مقارنة مصرفات عام ٢٠٠٨ بمصرفات عام ٢٠٠٧:

- بلغ إجمالي المصروفات الفعلية للسنة المالية ٢٠٠٨ مبلغ ٢٤٣،٣٤٤،٧٤٠،٧٠ درهم بزيادة قدرها ٤٣،٧٥٢،٠٤٤،٦٠ درهم بنسبة ٢١،٩٢٪ عن العام السابق. وتحليل مصرفات عام ٢٠٠٨ تبين ما يلي:
- ارتفعت مصرفات الرواتب والأجور بنسبة ١٨،٤٥٪ عن العام السابق نظراً إلى تعيين موظفين وقضاة جدد.
  - ارتفعت المصروفات العمومية بنسبة ٦٣،٣٧٪ عن العام السابق بسبب إنشاء وتأثيث المدخل الرئيسي، ومشروع المكتبة، ومشروع المخازن وأيضاً مشروع رؤساء المحاكم.
  - ارتفعت المصروفات الرأسمالية بنسبة ٢٠،٤٢٪ عن العام السابق نتيجة تأثيث بعض الوحدات الإدارية. هذا بالإضافة إلى شراء سيارات للقضاة الجدد.

## ٣- نتائج مؤشرات الأداء الرئيسية

### أولاً: النتائج المالية: مؤشرات الأداء المالي و بيان المصروفات و الإيرادات للسنة المالية ٢٠٠٨:

#### أ. المصروفات

##### ١. مصرفات عام ٢٠٠٨:

بلغ إجمالي الاعتمادات التقديرية لمصرفات محاكم دبي للسنة المالية ٢٠٠٨ مبلغ ٢٦٤،١٦٣،٢٩٥،٠٢ درهم. في حين بلغ إجمالي المصروفات الفعلية مبلغ ٢٤٣،٣٤٤،٧٤٠،٧٠ درهم، وبذلك تكون الإعتمادات غير المستخدمة تساوي ٢٠،٨١٨،٥٥٤،٣٢ درهم حتى تاريخ ٢٠٠٨-١٢-٣١.

و تبلغ نسبة الالتزام بالموازنة لعام ٢٠٠٨ ٩٢،١٢٪ بانخفاض قدره ١،٩٣٪ عن العام السابق الذي بلغت فيه نسبة الالتزام بالموازنة ٩٤،٠٥٪. ويعود الانخفاض في نسبة الالتزام بالموازنة لعام ٢٠٠٨ إلى استقلال الموارد بكفاءة مما نتج عنه نسبة انحراف عن المستهدف في المصروفات الرأس مالية بلغت ٢٣،٠٣٪، ونسبة انحراف عن المستهدف في المصروفات العمومية ٢٢،٦٢٪.

أما اعتمادات الرواتب والأجور فقد تم استغلالها بصورة فعالة بحيث بلغت نسبة استغلال الموازنة ٩٥،٨٩٪.

البيان	المعتد 2008 (المستهدف)	المنصرف حتى 2008-12-31 (المحقق)	المتبقي حتى 2008 12-31 (الفائض)	نسبة الالتزام بالموازنة	نسبة الانحراف
الرواتب والأجور	218.231.582.07	209.270.112.59	8.961.469.48	95.89%	4.11%
المصروفات العمومية	31.838.467.95	24.635.793.03	7.202.674.92	77.38%	22.62%
المصروفات الرأسمالية	14.093.245.00	9.438.835.08	4.654.409.92	66.97%	33.03%
الإجمالي	264.163.295.02	243.344.740.70	20.818.554.32	92.12%	7.88%

2008		2007		البيان
المحقق	المستهدف	المحقق	المستهدف	
209.270.112.59	218.231.582.07	4.513.37م176.67	182.701.221.00	الرواتب و الأجر
24.635.793.03	31.838.467.95	15.079.996.22	20.123.304.00	المصروفات العمومية
9.438.835.08	14.093.245.00	7.838.186.51	9.397.755.56	المصروفات الرأسمالية
243.344.740.70	264.163.295.02	199.592.696.10	212.222.280.56	الإجمالي
7.88%		5.04%		نسبة الانحراف عن المستهدف في موازنة المصاريف

## ب. الإيرادات

### ١. إيرادات عام ٢٠٠٨:

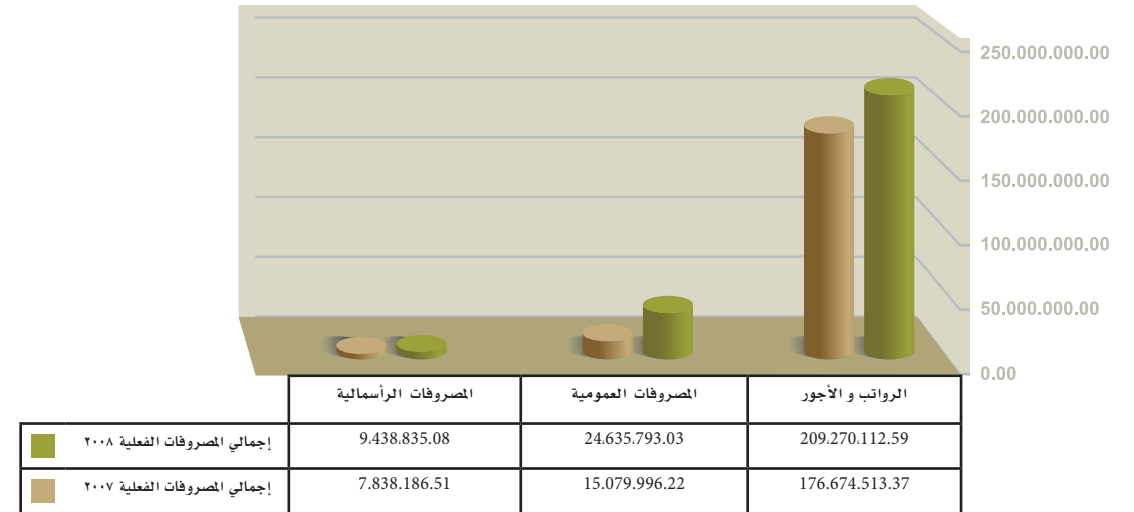
بلغ إجمالي الإيرادات التقديرية لمحكمة دبي للسنة المالية ٢٠٠٨ مبلغ ١٤٤,٢٣٥,٠٠٠,٠٠٠ درهم، في حين بلغت الإيرادات الفعلية المحصلة خلال العام مبلغ ١٤٢,٩٠٠,٠٠٧,١٦ درهم وبذلك تكون نسبة تحقيق الإيرادات خلال عام ٢٠٠٨ تساوي ٩٩,٠٧٪.

وفيما يلي عرض للإيرادات التقديرية والمحصلة مفصلة حسب أقسامها:

البيان	المقدر السنوي للإيرادات 2008 (المستهدف)	الإيرادات المحصلة حتى 2008-12-31 (المحقق)	نسبة تحقيق الإيرادات %
الإيرادات الجارية	128.635.000.00	133.437.178.31	103.73%
إيرادات أخرى	10.650.000.00	5.549.137.62	52.10%
إيرادات الإيجارات	850.000.00	1.745.000.00	205.29%
إيرادات رأسمالية	4.000.000.00	1.660.758.23	41.52%
إيرادات بيع الأصول الثابتة	100.000.00	508.000.00	508.00%
الإجمالي	144.235.000.00	142.900.074.16	99.07%

البيان	إجمالي المصروفات الفعلية 2008	إجمالي المصروفات الفعلية 2007	الفرق ( - / + )	%
الرواتب و الأجر	209.270.112.59	176.674.513.37	32.595.599.22	18.45%
المصروفات العمومية	24.635.793.03	15.079.996.22	9.555.796.81	63.37%
المصروفات الرأسمالية	9.438.835.08	7.838.186.51	1.600.648.57	20.42%
الإجمالي	243.344.740.70	199.592.696.10	43.752.044.60	21.92%

مقارنة مصروفات عام 2008 بمصروفات عام 2007

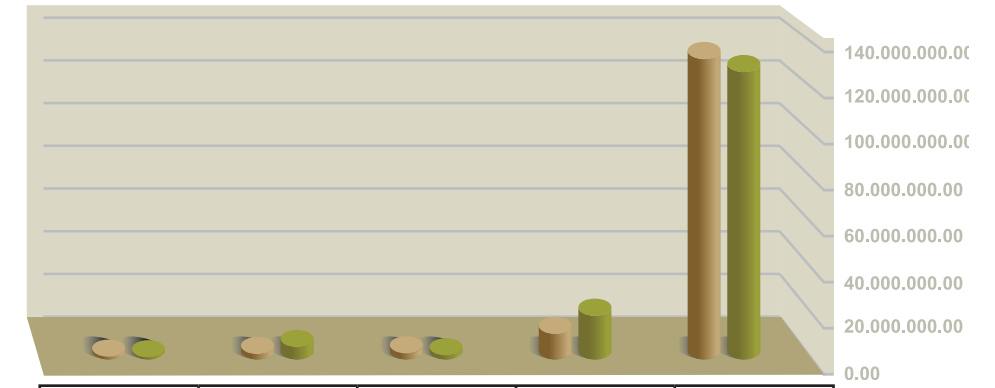


### ٣. مؤشر الالتزام بالميزانية لعام ٢٠٠٨:

سجل المؤشر فائضاً بنسبة ٧,٨٨٪ بزيادة ٢,٨٤٪ مقارنة بالعام ٢٠٠٧ وذلك لقيام الدائرة بوضع آليات وضوابط لترشيد النفقات بالحفاظ على الممتلكات، والحرص على عمل الصيانة الدورية للممتلكات الذي يزيد في عمرها الاستهلاكي مما ترتب عليه زيادة الفائض وإعادته إلى حكومة دبي.

البيان	إجمالي الإيرادات المحصلة 2008	إجمالي الإيرادات المحصلة 2007	الفرق (+ / -)	%
الإيرادات الجارية	133.437.178.31	108.855.804.20	24.581.374.11	22.58%
إيرادات أخرى	5.549.137.62	15.185.523.59	-9.636.385.97	-63.46%
إيرادات الإيجارات	1.745.000.00	499.888.86	1.245.111.14	249.08%
إيرادات رأسمالية	1.660.758.23	14.083.616.71	-12.422.858.48	-88.21%
إيرادات بيع الأصول الثابتة	508.000.00	242.000.00	266.000.00	109.92%
الإجمالي	142.900.074.16	138.866.833.36	4.033.240.80	2.90%

إيرادات عام 2008



البيان	البيان	البيان	البيان	البيان	الإيرادات الجارية
المقدر السنوي للإيرادات 2008	100.000.00	4.000.000.00	850.000.00	10.650.000.00	128.635.000.00
الإيرادات المحصلة حتى 2008-12-31	508.000.00	1.660.758.23	1.745.000.00	5.549.137.62	133.437.178.31

مقارنة إيرادات عام 2008 بإيرادات عام 2007



البيان	البيان	البيان	البيان	البيان	الإيرادات الجارية
اجمالي الإيرادات المحصلة 2008	805.000.00	1.660.758.23	1.745.000.00	5.549.137.62	133.437.178.31
اجمالي الإيرادات المحصلة 2007	242.000.00	14.083.616.71	499.888.86	15.185.523.59	18.855.804.20

## ٢. مقارنة إيرادات عام 2008 بإيرادات عام 2007

- بلغ إجمالي الإيرادات المحصلة للسنة المالية 2008 مبلغ 142,900,074,16 درهم بزيادة قدرها 4,033,240,80 درهم بنسبة 2,90% عن العام السابق. وتحليل بنود الإيرادات لعام 2008 تبين ما يلي:
- ارتفعت الإيرادات الجارية بنسبة 22,58% عن العام السابق بسبب ارتفاع عدد تسجيل القضايا.
  - انخفضت الإيرادات الأخرى بنسبة 63,46% عن العام السابق بسبب عدم تحويل الأمانات إلى الإيرادات في عام 2008 في حين تم تحويل كافة الأمانات إلى الإيرادات في عام 2007.
  - ارتفعت إيرادات الإيجارات بنسبة 249,08% عن العام السابق بسبب زيادة قيمة عقود المساحات المؤجرة.
  - انخفضت الإيرادات الرأسمالية بنسبة 88,21% عن العام السابق بسبب انخفاض نسبة الفائدة البنكية.
  - ارتفعت إيرادات بيع الأصول الثابتة بنسبة 109,92% عن العام السابق بسبب بيع السيارات القديمة.



عن طلبات المراجعين لتخفيف الضغط على كوادر المتعاملين- زيادة عدد موظفي الفترة المسائية وإضافة مشرف للدوام المسائي، كما تم تطبيق نظام الانتقال المباشر لتقليل الزمن المستغرق لإجراء البيع والحجز التنفيذي.

نوع الخدمة	2008		2007		2006	
	المستهدف	المحقق	المستهدف	المحقق	المستهدف	المحقق
معدل إنجاز طلبات الأحوال الشخصية في الفترتين (بالدقيقة)	8	9.8	15	8.5	20	15
معدل الانتظار للحصول على خدمات الأحوال الشخصية في الفترتين (بالدقيقة)	14	15.5	15	14.9	20	20
معدل الوقت المستغرق لتسجيل القضية (بالدقيقة)	10	10	20	10	25	20
معدل الوقت اللازم للحصول على ختم الصيغة التنفيذية (بالدقيقة)	5	5.9	5	5.9	6	10
معدل الوقت اللازم لإجراء الحجز التنفيذي (بالساعة)	2	2	4	3	5	4
معدل الوقت اللازم لإجراء البيع التنفيذي (بالساعة)	1	1.10	2	1.30	2.30	3
نسبة الفصل في إجمالي القضايا المسجلة والمرحلة سنويا (المحكمة الابتدائية)	100%	86%	100%	83%	86%	100%
نسبة الفصل في إجمالي القضايا المسجلة والمرحلة سنويا (محكمة الاستئناف)	100%	107%	100%	97%	106%	100%
نسبة الفصل في إجمالي القضايا المسجلة والمرحلة سنويا (محكمة التمييز)	100%	99%	100%	92%	147%	100%
معدل سرعة الفصل خلال 3 أشهر في المحكمة الابتدائية	85%	84%	70%	77%	66%	70%
معدل سرعة الفصل خلال 3 أشهر في محكمة الاستئناف	80%	78%	70%	82.8%	67%	70%

البيان	2008		2007	
	المستهدف	المحقق	المستهدف	المحقق
الإيرادات الجارية	128.635.000.00	133.437.178.31	98.685.000.00	108.855.804.20
إيرادات أخرى	10.650.000.00	5.549.137.62	5.100.000.00	15.185.523.59
إيرادات الإيجارات	850.000.00	1.745.000.00	241.500.00	499.888.86
إيرادات رأسمالية	4.000.000.00	1.660.758.23	11.500.000.00	14.083.616.71
إيرادات بيع الأصول الثابتة	100.000.00	508.000.00	195.000.00	242.000.00
الإجمالي	144.235.000.00	142.900.074.16	115.721.500.00	138.866.833.36

## ثانياً: النتائج غير المالية:

### ١. نسبة الأخطاء:

تعد نسبة الأخطاء الناتجة عن خدمات المتعاملين ضئيلة جداً مقارنة بحجم المعاملات نظراً للإجراءات التحسينية المستمرة التي تتخذها الدائرة من ذلك إضافة وتعديل شاشات تسجيل الدعاوى وإضافة تنبيه آلي بعد الانتهاء من كل خطوة، نتج عن هذه الإجراءات التصحيحية تقليص نسبة الأخطاء في تسجيل الدعاوى كما هو مبين أدناه:

السنة	2008	2007	2006
عدد القضايا المسجلة	33558	33185	28118
عدد القضايا المسجلة خطأ	70	61	167
نسبة الأخطاء	0.2%	0.2%	0.6%

### ٢. الأداء مقارنة بالأهداف:

لتجسير الفجوة الناتجة عن أداء 2007م والمتعلقة بمعدل إنجاز طلبات الأحوال الشخصية في الفترتين والوقت المستغرق لتسجيل القضية ولتحقيق المستهدف لعام 2008م، تم إضافة طلبات الدفع الإلكتروني للمتعاملين في قضايا التكرات والتنفيذ الشرعي - تم تدريب المتعاملين على آلية الدفع الإلكتروني ووضع حوافز عينية لمستخدمي خدمة الدفع الإلكتروني - توفير خاصية تحصيل المبالغ لموظفي خدمة الجمهور دون الحاجة لمراجعة البنك - توفير مسار خاص لطلبات المحامين وفصلها

## الاتجاهات المستقبلية في عام ٢٠٠٩م

«إن اقصر طريق للوصول إلى المستقبل المشرق الذي نريده، هو طريق الريادة، ومن أراد أن يتبعنا بعد ذلك فليفعل» (صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي) ونحن في محاكم دبي قد اخترنا بأن يكون طريقنا ورؤيتنا:

### «الريادة في عمل المحاكم»

الاتجاهات المستقبلية لمحاكم دبي حتى عام ٢٠١١ تضمنتها الخطة الإستراتيجية المحدثة ٢٠١١/٢٠٠٩ التي تم اعتمادها خلال عام ٢٠٠٨، حيث تم إدراج ١٨ هدفا إستراتيجيا و ٢٢ مؤشر أداء إستراتيجي (للاطلاع على التفاصيل يمكن الدخول على الإصدارات في موقع المحاكم [www.dc.gov.ae](http://www.dc.gov.ae)). إن تحقيق هذه الخطة سوف يصب مباشرة في تحقيق الغايات الثلاث لخطة قطاع العدل والأمن والسلامة لحكومة دبي والمتمثلة في سرعة التقاضي ودقة التقاضي وتيسير التقاضي والتي تمثل ٦٧٪ من أهداف الخطة الإستراتيجية لمحاكم دبي و٥٩٪ من مؤشراتنا الإستراتيجية.

سوف تسعى محاكم دبي خلال عام ٢٠٠٩ للعمل على تطبيق ٢١٣ مبادرة وبرنامجاً تم إدراجها في خطتها التشغيلية، حيث تم تخصيص ٧٩ مبادرة لتعزيز ثقة جميع المعنيين بالنظام القضائي ومن أبرز هذه المبادرات:

- ١) تدشين قسم الخدمات المركزية
- ٢) تطبيق مشروع المحاكم المسائية.
- ٣) تأسيس مركز محاكم دبي لتسوية المنازعات.
- ٤) دراسة فتح فروع جديدة للكاتب العدل.

ولرفع فعالية وكفاءة الأداء الداخلي تم اعتماد تنفيذ ٨١ مبادرة من أبرزها:

- ١) تطبيق مشروع تسجيل القضايا عن بعد للمحامين.
  - ٢) تقديم وتفعيل الخدمات والطلبات إلكترونياً في قضايا التنفيذ والأحوال الشخصية والكاتب العدل.
  - ٣) تنظيم ملتقى الكاتب العدل على مستوى الدولة. بالإضافة إلى ٥٣ مبادرة تم اعتمادها لاستقطاب وتنمية موارد بشرية محفزة ذات كفاءة عالية.
- ومن المتوقع أن يشهد عام ٢٠٠٩ تطوراً ملحوظاً في الأداء المتعلق في نسبة القضايا التي يتم حلها ودياً في قضايا الأسرة، وقضايا الموارث، وفي القضايا التجارية والمدنية والعمالية والعقارية من خلال تنفيذ مبادرات وبرامج لتسوية المنازعات.

2008		2007		2006		نوع الخدمة
المحقق	المستهدف	المحقق	المستهدف	المحقق	المستهدف	
71%	75%	66%	75%	71%	60%	معدل سرعة الفصل خلال ٣ أشهر في محكمة التمييز
62.7%	65%	63.1%	63%	61.9%	50%	نسبة التسويات في الحالات الأسرية
93%	92%	90%	30%	-	-	نسبة تسوية التركات دون تقاض (مستحدث ٢٠٠٧) لا توجد مقارنة
61%	61%	58.1%	60%	57%	60%	نسبة تأييد الأحكام الابتدائية
0.003%		0.05%		0.07%		نسبة الشكاوى / عدد القضايا والمعاملات المسجلة
142915		132142		109199		إنتاجية الكاتب العدل خلال العام (عدد المعاملات)
13034		10466		9957		إنتاجية التصديقات خلال العام (عدد المعاملات)
13659		12822		11826		إجمالي عدد القضايا والطلبات المحكومة بمحاكم دبي

نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بالعمليات المساندة



## خاتمة

مع نهاية سطور هذا التقرير، لا يسعنا إلا أن نتقدم إلى المجتمع بكافة شرائحه وفئاته، لنعلن له سعيًا وحرصًا على تقديم خدمة معلومات مميزة، إيمانًا منا وحرصًا على تقديم أدق المعلومات والبيانات التي تعكس مفهوم نشر المعرفة، والتي تترجم واقع ارتباط تطور دبي بالعالمية، الأمر الذي يفتح لنا بابًا من المسؤولية الملقاة على عاتقنا، لنتطلع إلى المزيد من النجاح على كافة المستويات التي نتعامل من خلالها في دائرة المحاكم.

وإن موضوعيتنا لجعلنا نضع في الاعتبار أن هذا الكتاب قد تلامسه ملاحظات أو ثغرات، وهي، إن وجدت، إنما ستؤخذ على أنها تحديات تحسين، نستفيد منها في إصدارنا المقبل وذلك تحقيقاً لرسالة هذا الكتاب، وهي الريادة أيضاً في إعداد وإخراج تقارير الأداء.

إن حرص محاكم دبي على عرض الخطة الاستراتيجية على شركائها ومتعامليها، يبرهن على مفهوم الشفافية والوضوح، كما يتيح المجال للجميع في طرح آرائهم، ليؤكد التزامنا الكامل بمقولة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد « الحرية جوهر الإبداع وبدون حرية يتحجر الفكر».

إن ما نحتاج إليه اليوم، هو التأكيد على جاهزيتنا لتنفيذ رؤية حكومتنا، خاصة في ظل ما تتمتع به محاكم الدولة من استقلالية للقضاء؛ تلك الاستقلالية النابعة من ثقة القادة، ونحن على وعد بأننا سنسعى جاهدين لتحقيق كل ما تطمح إليه إمارتنا العالمية، لأن هذا هو أقل القليل مما يمكننا فعله، كما أننا سنعمل بدأً بيد لنزيد ثقتنا بالمستقبل وبكل ما هو آتٍ.

20  
08

التقرير السنوي - محاكم دبي